ثورات زمننا

بيان أممي

تمهيد

التعرّف علينا

ولادة قوّتنا
* وثوب الهوامش على المركز
* من الهامش إلى الشعب
* إسقاط النظام
* الخطّة التي افتقرنا إليها

العثور على مكبح الطوارئ
* خلف كلّ فاشيةٍ تكمن ثورةٌ فاشلة
* أوقاتٌ من الإنهاك
* حالة الطوارئ في الدول كلّها
* العثور على الأفق

تحويل المنفى إلى موقع هجوم
* دروب الموت
* جبهة بلدان الوصول
* زيادة التنقّلات

الأممية من الأسفل
* معضلة التضامن
* التعاضد
* بسط المينغا على صعيد العالم
* الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

سقوط الإمبراطورية
* ماذا يمثّل الغرب؟
* معضلة التدخّل
* الإمبراطورية ستبقى بعد زوال الغرب
* يجب على كلّ جيلٍ مواجهة مهمّته، وذلك ضمن تعتيمٍ نسبي: التصدّي لهذه المهمّة أو خيانتها
* إيقاف هذا العالم

الثورة؟
* سوف يسقط، عاجلاً أو آجلاً
* القطيعة بالإصرار
* معضلة التنظيم
* اختيار الجرأة وقياس المخاطر
* الدفاع عن الثورة
* بداهة السلطات الثورية

لنبدأ من جديد

في ضاحيةٍ من ضواحي باريس، المدينة الكولونيالية وكذلك ملتقى دروب المنفى، أطلقنا للمرّة الأولى عام *2019* دعوةً للاجتماع في لقاءاتٍ دولية. أطلقنا على هذه اللقاءات تسمية «الشعوب تريد»، وهي تسميةٌ تأتي كصدىً لا ينقطع للصرخة التي هزّت العالم طيلة عقدٍ من الزمن: «الشعب يريد إسقاط النظام!». لدى وضع هذه الجملة بصيغة الجمع، يمكنها أن تكفي لوصف ما نطمح إليه.

قبل بضع سنواتٍ من تلك اللقاءات، وصلت هذه الصرخة الحاشدة إلى باريس في حقائب ثوّار سوريا وثائراتها. وقد أدّى اجتماعهم مع منشقّين محلّيين إلى ظهور فضاءٍ هجين: المائدة السورية. تعاونيةٌ لم تكن أكثر من مكانٍ دافئٍ لاستعادة القوّة وشيءٍ من الشجاعة. مكانٌ يستطيع المرء فيه أن يخرج من عزلته، حيث يمكن أن يتشكّل تدريجياً مجتمعٌ من المنفيين والمنفيات والأصدقاء والصديقات من بلدانٍ عدّة. مكانٌ تدور فيه نقاشاتٌ حادّةٌ حول الطعام... والثورة.

ومن هذا المجتمع انبثقت فكرة مسار «الشعوب تريد» الذي انضمّ إليه عاماً بعد عامٍ ثوّارٌ وثائراتٌ من جميع أنحاء العالم. لقد تبادلنا فيه تجاربنا بصدد ما نحاول بناءه والتصدّي له في أراضينا وأحيائنا. أتحنا لأنفسنا فيه الوقت اللازم للتعرّف على بعضنا بعضاً حول موائد الطعام الكبيرة وأثناء الحفلات والخطابات المتوفّزة والمناقشات التي كانت صعبةً في بعض الأحيان. سمحنا لأنفسنا بتخيّل أنّ المستقبل يحمل احتمالاتٍ أخرى غير الصمت الثقيل المفروض علينا.

وقد رسم آخر هذه اللقاءات توجّهاً جديداً. إذ شارك فيه ثوّارٌ وثائراتٌ من *40* بلداً وحضر آلاف الناس لمقابلتهم. وأعرب كثيرٌ منّا عن رغبتهم في بناء شيءٍ أكثر استدامةً، والمضي قدماً. وقد جعلتنا هذه الطاقة ندرك أنّه لا يزال أمامنا أمورٌ كثيرةٌ يجب إنجازها وأنّ هذه مجرّد بداية. ظلت المائدة مائدة، وبدأت الشبكة في رسم كوكبةٍ خاصّةٍ بها.

بدأت تجربة كتابة النصّ الذي بين أيديكم في مطلع صيف *2023*، وشارك فيها بدايةً تسعة أشخاصٍ من مناطق مختلفة: لبنان وفرنسا وسوريا وتونس وتشيلي وبريطانيا العظمى وكردستان وإيران. تسعة أشخاصٍ ساهم كلٌّ بطريقته في انتفاضات عصرنا. ثمّ نوقشت مختلف نسخ النصّ في سانتياغو وبيروت، في ليون وبوينس آيرس، في جبال ماسيف سنترال وتلال غالاوي، مروراً بسهل البقاع. على طول الطريق، أدّت انتقادات جميع المشاركين والمشاركات في كتابة النصّ إلى تنقيحه والإسهاب فيه وتأكيده وقلبه رأساً على عقب. من المنفى أو من أماكن نضالنا في الشمال والجنوب والغرب والشرق، أغنته روايات وتحليلات المشاركين والمشاركات في ثورات مصر والسودان والعراق وثورات الفلّاحين في الهند والموجة النسوية في أميركا اللاتينية وانتفاضة جورج فلويد في الولايات المتّحدة وانتفاضة سريلانكا والمقاومة الفلسطينية والأوكرانية، وغيرها كثير.

وضعنا نظّاراتنا الأيديولوجية جانباً وأزحنا ستائر التحليلات المهيمنة والجيوسياسية الخاصّة باستوديوهات التلفزيون ومضينا للالتقاء مع هيئاتٍ نضاليةٍ أخرى. في سياق لقاءاتنا، تساعدنا لتجميع ما تبعثر من عناصر لما اختبرناه. وانطلاقاً من هذه اللقاءات وممّا أنتجته من استنارةٍ متبادلة، حاولنا أن نفهم تحدّيات المواقف في حركتها ذاتها، وكذلك في تردّداتها وتناقضاتها.

كان تمريناً صعباً. من مختلف أنحاء العالم، كان علينا أن نستفيد إلى أقصى حدٍّ من تبادلاتنا وتجاربنا لوضع أسس تحليلٍ لحالة القوى القائمة وتحدّيات المستقبل القريب. ثمّ كان علينا وضع أهدافٍ قصيرةٍ ومتوسّطةٍ وطويلة الأجل لأنفسنا. واجهتنا عقبةٌ كبيرة، تتمثّل في اشتداد الحروب المفتوحة، ولن نذكر سوى أحدثها: في أوكرانيا والسودان، ثمّ في فلسطين ولبنان، وما ينتج عنها من تعزيزٍ لمنطق التكتّل. كيف لا نبدو خارج الزمن ونحن نرسم خططاً لأمميةٍ جديدةٍ في حين يُسمع دويّ المدافع في كلّ مكان؟

التعرّف علينا

"nos costó tanto encontrarnos, no nos soltemos "[1]

بوسعنا ألاّ نستبقي في ذاكرتنا من عصرنا إلاّ صور انهياره الراهن. غاباتٌ تحترق، بحارٌ أصبحت مقابر، أوبئة، مجاعاتٌ وغزواتٌ قاتلة.

لكنّنا نستطيع استذكار أمورٍ أخرى. على سبيل المثال، قوّة الانتفاضات التي هزّت الأرياف والمدن في العالم أجمع، ولم تستثنِ أيّ قارّة، أيّ منطقة وأنّه وسط هذا الجوّ الذي يوحي بنهاية الحضارة، رفضت جماهير العالم الاستسلام للقدَرية. كذلك نستذكر سقوط حكوماتٍ وأنظمةٍ وبعض الرؤوس. نستطيع أن نستذكر من بداية القرن هذه أنّ الشعوب تعاود طرق باب التاريخ.

حرق البروليتاريون والبروليتاريات في إيران مئاتٍ من مخافر الشرطة، وهاجم متمرّدون ومتمرّداتٍ من الأحياء الشعبية في فرنسا حوالي ألف مبنىً حكومي. شهدنا المتاريس الضخمة في الميدان بمدينة كييف وهجوم المنتفضين والمنتفضات على المصارف في لبنان؛ هكذا شهدنا في كلّ مكانٍ عنف التمرّد ردّاً على عنف الإذلال.

ثمّة من بيننا من عاشوا تخريب أقواس النصر والمسابح الرئاسية والرقصات المحمومة التي يتجاوز صداها الحدود، وهم يتذكّرون الغضب. الغضب، وكذلك الجمال المتحرّر الذي يتحدّى طغيان الحزن. يتذكّرون حرارة تلك المكتبة المنبثقة من قلب حصار، تلك المحادثات الليلية حول مطابخ مرتجلةٍ في الشوارع، تلك الجدران الرائعة، المتزيّنة بالشعارات واللمحات الفكاهية ورسائل الحب، يتذكّرون صوت عشرات الألوف من الناس، يغنّون بصوتٍ واحدٍ بأنّ شيئاً لن يبقى مثلما كان.

أمّا هم، فبوسعهم طمس الكتابات على الجدران وإعادة الرونق إلى التماثيل والإلقاء بنا على دروب المنفى ورمينا في السجون وقتل أهلنا، لكن تبقى جذوةٌ في صميم قلوبنا في أقسى اللحظات وأبردها وأكثرها شؤماً.

في الثورة استعدنا كرامتنا.

من قارّةٍ إلى أخرى، من منافينا، أثناء ترحالنا ونضالاتنا، التقينا. في صخب معارك الشوارع، في المبادرات التي تتكرّر من بلدٍ إلى آخر، في الكلمات التي تتردّد في لغاتٍ عديدة، تعرّف بعضنا على بعض. أدركنا أنّنا جزءٌ من نضالٍ عابرٍ للقومية، أنّنا نواجه قوىً منظّمةً دولياً وأنّنا لن نحقّق شيئاً إذا بقينا منعزلين بعضنا عن بعض.

من رحم غضبنا ومرارة هزائمنا، ولكن أيضاً من الحاجة إلى عدم المراوحة في مكاننا، ولدت الرغبة في التعارف والتواصل. بدأنا في نسج شبكةٍ من الروابط العالمية بين أولئك الذين اكتشفوا حساسيةً مشتركةً في ما بينهم، من الخطوط الأمامية إلى التجمّعات الشعبية، من الإضرابات النسوية إلى لجان المقاومة، ومن التجمّعات في الدوّارات إلى الاعتصامات في الغابات.

إذا كانت طليعة زمنٍ ماضٍ زعمت أنّها تتقدّم الجماهير بخطوة، فإنّنا نعلم بأنّنا نتأخّر خطوةً عن الانتفاضات الشعبية في العقود المنصرمة. لقد نشأنا في أعقابها وكانت أفضل مدرسةٍ لنا. انطلاقاً من ذلك، نحاول حبك نسيج تجربةٍ مرتبطةٍ بالأجيال. ونعني بالجيل ما يربط بين جميع مَن أدركوا في أعماق قلوبهم وأجسادهم انبثاق دورةٍ ثوريةٍ جديدة، مهما كان عمرهم أو جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو لغتهم.

ما من إيديولوجيةٍ أو إطارٍ تحليليٍّ سياسيٍ ممّا ورثه كلٌّ منّا قادرٌ وحده على استيعاب اضطرابات عصرنا. كما أنّنا لم نسع لتأسيس أطرٍ جديدة. لكن لدينا تصوّرٌ عن المنهج الذي سيمكّننا من إيجاد طرقٍ جديدةٍ وعمليةٍ لفهم الأمور معاً وتشكيل وحدةٍ في ما بيننا. الأممية هي اسم هذا النهج.

تحوّلت المهمّة الثورية جزئياً إلى مهمّة ترجمة. تتمثّل أولى خطوات منهجنا في مشاركة تصوّراتنا للواقع وترجمتها، ثمّ وضعها في التداول. لقد جمعنا هنا أولى العناصر البارزة وحاولنا تنظيمها بحيث تكون مفيدةً لأيّ شخصٍ يرغب في المشاركة بنشاطٍ في المناسبات اللاحقة.

فلسطين (2000، 2005، 2020)، الأرجنتين (2001)، منطقة القبائل (2001)، جورجيا (2003، 2024)، لبنان (2005، 2019)، فرنسا (2005، 2018، 2023)، أيسلندا (2008)، إيران (2009، 2017، 2019، 2022)، قيرغيزستان (2010)، تايلاند (2013، 2020)، البرازيل (2013)، كوريا الجنوبية (2016)، المملكة المتّحدة (2011)، الولايات المتّحدة (2011، 2014، 2015، 2020)، سوريا (2011)، المغرب (2011)، ليبيا (2011)، تونس (2011)، إسبانيا (2011)، اليونان (2008، 2011)، مصر (2011)، سريلانكا (2022)، اليمن (2011)، البحرين (2011)، كيبيك (2012)، تركيا (2013)، أوكرانيا (2004، 2014)، بوركينا فاسو (2014)، باكور كردستان (2015) نيكاراغوا (2018)، العراق (2019)، كاتالونيا (2019)، الإكوادور (2019)، بيلاروسيا (2006، 2021)، قيرغيزستان (2005، 2010، 2020)، تركيا (2013)، تشيلي (2019)، الهند (2019)، هونغ كونغ (2014 ; 2018)، هايتي (2019)، الجزائر (2019)، السودان (2013؛ 2018؛ 2019)، كولومبيا (2021)، بورما (2021)، كازاخستان (2022)، بيرو (2009، 2022)، السنغال (2022-2023)، بنغلاديش (2024)...

---

[1] كم كان لقاؤنا صعباً! دعونا لا نفترق بعد الآن.

هذه ليست مجرّد قائمةٍ ناقصةٍ وغير مكتملةٍ لثورات عصرنا. فخلف كلّ اسمٍ وخلف كلّ تاريخ، هنالك مئات الآلاف من الوجوه والأحلام والأرواح. كلّ سطرٍ من السطور التالية هو تكريمٌ لكلّ من شارك في تلك اللحظات. تكريمٌ لمن قابلناهم ولمن سنقابلهم ولمن لن نلتقي بهم مرّةً أخرى. لمن سقطوا لأنّهم أحبّوا الحياة. من أجلنا، ولكن من أجلهم أيضاً، قرّرنا أن نستأنف الطريق، مفعمين بحضورهم وطاقتهم. إليهم جميعاً، إليهنّ جميعاً، نهدي هذا النص.

ولادة قوّتنا

وُثوب الهوامش على المركز/ من الهامش إلى الشعب/ إسقاط النظام/ الخطّة التي افتقرنا إليها

في القرن الخامس عشر، تأمّل مفكّرٌ عربيٌّ حضارته تنهار بسبب الترف المفرط فتنبّأ قائلاً: سوف تضع الهوامش حدّاً للإمبراطورية. وأيّ صدىً لهذا التهديد القادم من الهوامش أفضل من مشهد دلهي في عام 2020 وهي محاطةٌ بملايين الفلاّحين والفلاّحات الذين لطالما عانوا من الاحتقار؟ بعد أكبر إضرابٍ في تاريخ البشرية شارك فيه 250 مليون نسمة، أنشأ أولئك الفلاّحون والفلاّحات في جميع أنحاء البلاد مجالس فلاّحيةً تدعى ماهابانشايات، مؤكّدين أنّ المهاهابانشايات هي برلمانات الشعب الجديدة، وأنّ المنبوذين سيحتلّون موقع الصدارة فيها.

وثوب الهوامش على المركز

لقد أظهرت لنا انتفاضات عصرنا أنّه لن يكون هنالك فردٌ ثوريٌّ عالمي. السود في الولايات المتحدة، والنساء والخارجون على المعايير الجندرية في أمريكا اللاتينية، والبلوش أو الأكراد في إيران، والشعوب الأصلية في الإكوادور أو بيرو، وشباب الأحياء الشعبية في سانتياغو وطرابلس، هذه كلّها أمثلةٌ على احتلال الهوامش مكانة الصدارة في الثورة.

أن تكون على الهامش يعني أن تكون جزءاً من الكلّ، ولكن خارج هذا الكلّ. أن تُبعد بحذر، ليس بعيداً جدّاً كيلا يتعطّل عمل الآلة، ولكن ليس قريباً جداً كيلا يستاء أحدٌ من وجودك. أن تكون في الآن عينه خارج المراكز لكن في خدمتها. والمراكز هي مراكز السلطة، سواءٌ أكانت الدولة أم مركز المدينة، أرثوذكسية أم شركة متعدّدة الجنسية، مستوطنين أم أرباب عملٍ أم بطاركة.

أيّاً كان فتيل الانتفاضة، فإنّه محدودٌ عندما يفشل في ضمّ غاضبين آخرين إليه. في مواجهة المراكز، وهي العناصر التي تؤدّي الدور الرئيسي في تفريقنا، يمثّل التقاء بعضنا ببعضٍ تحدّياً واجهته انتفاضاتنا. لقاءاتٌ بين مختلف شرائح الهوامش، ولكنّها أيضاً لقاءاتٌ بين الهوامش والخارجين على المراكز ممّن يتحدّون القوى التي يعيشون في ظلها، مثل سكّان الحواضر الاستعمارية الداعمين لنضالات التحرر.

حيثما حصلت شريحةٌ من الهامشيين على دعم شرائح واسعةٍ من السكّان، مثل الفلاّحين في الهند أو السكّان الأصليين في الإكوادور أو طلاّب المدارس الثانوية في تشيلي أو السود في الولايات المتّحدة، نجحت الانتفاضة في تحقيق انتصارات، وإن كانت جزئيةً ومؤقّتةً في كثيرٍ من الأحيان: التراجع عن الإصلاحات في الهند وإكوادور وإطلاق عملية وضع دستورٍ جديدٍ في تشيلي وإعادة هيكلةٍ شكليةٍ لعدّة أجهزة شرطةٍ محلّيةٍ في الولايات المتحدة.

في الانتفاضات، أدّت اللقاءات بين المناضلين والمناضلات من الهامش والخارجين والخارجات على المراكز إلى ظهور ثغراتٍ في الاحتمالات الحاسمة، حيث تعايشت أوجه غموضٍ وتناقضات. ففي الولايات المتحدة، انضمّ كثيرٌ من المتظاهرين والمتظاهرات البيض إلى الانتفاضة التي اندلعت بسبب مقتل جورج فلويد. وبعد الأيام القليلة الأولى من التمرّد، رأينا بعض هؤلاء البيض يحاولون «حماية» المتمرّدين/ المتمرّدات السود من الشرطة بوقوفهم في وجهها. لكنّهم من دون أن يدركوا ذلك، ساعدوا في تحييد الغضب وإعادة رسم الحدود العرقية التي جعلتها مؤقّتاً لحظة التمرّد أقلّ جموداً. تبقى الأمور غير واضحةٍ عندما يلتقي المنشقّون عن المراكز والمكافحون من الهوامش ـ وكذلك عندما يلتقي القادمون من الهوامش ببعضهم بعضاً. لكنّ لحظات الانتفاضة كانت فرصاً فريدةً من نوعها لنقل الخطوط الفاصلة إلى ما وراء الأوساط المجزّأة.

تكاثرت الثورات في موجاتٍ متتالية، لكنّها تشتّتت وتجزّأت لأنّ اللقاءات بين الغاضبين والغاضبات لم تحدث، وبالتالي عانت الجمود في مرحلةٍ معينة. هذا ما حدث في إيران، حيث انتمى معظم المتمرّدين والمتمرّدات عام 2009 إلى الطبقات الوسطى المفقرة، في حين مثّل الرجال البروليتاريون الشريحة الأوسع من المتمرّدين عامي 2017 و2019. لم يهتزّ النظام إلاّ عام 2022، عندما اصطفّت فئات المجتمع كلّها خلف النساء المنتفضات. في فرنسا، لم ينضمّ الخارجون والخارجات البيض على المراكز إلى شباب أحياء الطبقة العاملة عام 2005 أو عام 2023، ولم تشارك الطبقات الوسطى أو العمّال النقابيون مشاركةً واسعةً في انتفاضة السترات الصفراء عام 2018. من دون هذه اللقاءات، تصمد الأنظمة وتكسب الحكومات وقتاً.

من الهامش إلى الشعب

في قلب باريس، في أمسية التمرّد بتاريخ الأوّل من كانون الأول/ ديسمبر 2018 وبعد تحطيم أبواب البورصة القديمة، وقف مراهقٌ أسود إلى جانب رجلٍ أبيض من المنتمين إلى حركة السترات الصفراء وناشطٍ من أصل مغربي، وصرخ بحماسة: «نحن الشعب... والله، نحن الشعب!»

تؤدّي الثورة إلى إسقاط الانقسامات التي تنتجها المراكز. إنّها تثير التساؤلات حول ماهيّة الشعب. عبر اللقاء في المواكب الثورية عام 2019 وأثناء الاعتصام في ساحة القيادة العامة للجيش السوداني، وجد السودانيون والسودانيات من جميع أنحاء البلاد أنفسهم يتبادلون الآراء حول تجاربهم التعدّدية وضروب الظلم والتمييز التي طالتهم جميعاً، ولكن بطرقٍ متباينة. لقد استطاعوا في الثورة أن يختبروا لقاءاتهم ويهتفوا معاً: "الوحدة خيار الشعب!"

تحطّم الانتفاضة الشعب الذي تزعم الروايات القومية والأيديولوجيات الفاشية والدوغمائية المتشدّدة بأنّه كتلةٌ جامدة. كثيراً ما حاولت الهوامش المنتفضة أن تعيد اختراع شعبٍ على مقاسها عبر دعواتها للوحدة. لهذا السبب في فرنسا، كانت الحركة التي غلب عليها البيض مثل حركة السترات الصفراء قويّةً جداً بين الشعوب المستعمَرة في غوادلوب وريونيون، وكان من بين شخصياتها القيادية امرأةٌ سوداء أو ابن مهاجرٍ برتغالي أو شابٌّ غجري. وأمكن أيضاً أن ينصب صاحب مشروعٍ تجاريٍّ صغير وعاملةٌ حاجزاً. وفي سريلانكا جمعت انتفاضة 2022، وهي انتفاضةٌ لم تخلُ من الاحتكاكات، رهباناً بوذيّين وأشخاصاً من مجتمع الميم وسنهاليين وتاميليين فأظهرت الشعب على حقيقته: تعدّديٌّ ودائماً في طور التكوين.

يتمّ التشبيك بين مختلف أجزاء الهوامش بالخطاب بقدر ما يتمّ بالمبادرات. وقد فهم الثوّار السوريون هذا الأمر جيّداً عندما استخدموا كلمة "آزادي" الكردية (الحرية) لمناشدة الأكراد. وكذلك فعل الأذريون في إيران عندما غنّوا «كردستان عيون إيران ونورها» لجمع الأقلّيات المتضادّة تاريخياً. كما استُخدِم علم المابوتشي في مظاهرات 2019 في تشيلي وعلم القبائل في الحراك في الجزائر. في خضمّ الانتفاضات، كانت هذه المبادرات كلّها محاولاتٍ لتوسيع نطاق الشعب.

رغم ذلك، لا تستطيع أيّ شريحةٍ من الهوامش توحيد تنوّع شعبٍ من الشعوب إلى أجلٍ غير مسمّى. إنّ تبادل الخبرات الحياتية في الهوامش والممارسات التمرّدية ومقاومة القمع وتنظيم سبل البقاء اليومي هي التي سمحت بالوحدة، أكثر ممّا سمحت بها رؤى التغيير أو القناعات الأيديولوجية. فمن ناحية، لا تتوقّف الأنظمة عن محاولة تقسيم الحركة بشتّى الوسائل. ومن ناحيةٍ أخرى، ستعود الانقسامات الموجودة مسبقاً عند أوّل فرصةٍ سانحةٍ لتقويض التجانس الذي ولد من رحم الثورة. وهذا يضعنا أمام سؤالٍ أساسي: كيف يمكننا الحفاظ على وحدتنا بعد وصول الانتفاضة إلى الذروة؟

دائماً ما يتعرّض الشعب إلى عدّة أشياءٍ في آنٍ معاً. فيمكن أن يتعرّض للخداع أو الاضطهاد وأن يكون له ضلعٌ في هزيمته الذاتية أو في هزيمة شعوبٍ أخرى. يمكن أن ينقسم على نفسه وأن تشنّ أجزاؤه حرباً على بعضها بعضاً. ولكن في حالاتٍ نادرة، يمكن أن يلتفّ الشعب حول إرادةٍ جماعيةٍ لتحرير نفسه من الطبقة السياسية التي تحكمه. والعلاقات بين الشعب الثائر ومختلف أجزائه هي التي تحدّد أياً من هذه الاحتمالات سيتبلور. عبر الالتقاء والوحدة، ولو بشكلٍ مؤقّت، ورغم العقبات والتناقضات، تخلق الأجزاء المختلفة من الهامش مع المنشقّين والمنشقّات في المراكز شعباً ذا معنىً جديد، شعباً ذا إمكاناتٍ ثورية.

إسقاط النظام

سقطت الأنظمة في مصر وتونس وأوكرانيا وأطيحت الحكومات في لبنان وسريلانكا والعراق. لكن حتّى عندما بدت الانتفاضات منتصرةً مؤقّتاً، فإنّها لم تتمكّن في أيّ مكانٍ من منع العودة إلى النظام القائم أو حدوث الأسوأ. وهو تذكيرٌ قاسٍ للمنتفضين والمنتفضات بأنّ تغيير حكومةٍ أو دستورٍ لا يكفي لإعادة النظر في أسس السلطة. لقد فشلت الانتفاضات في الوصول إلى جذور الأنظمة.

إنّ الانتفاضة هي بزوغ التحرّك الحقيقي وتأكيد الذات لدى من جُرّدوا من إنسانيتهم ومن قوّتهم. وهي بذلك توحي للمراكز بقدر ما توحي للهوامش بأنّ استمرار الوضع لم يعد ممكناً. إنّها تصدع شرعية السلطات القائمة. آنذاك يُطرح سؤال ما يمكن فعله بهذا التصدّع.

عام 2022، وجدت سريلانكا نفسها على حافّة الانهيار. فقد احتُلّت المباني الحكومية وهرب الرئيس من البلاد ولم يجرؤ الجيش والشرطة على التدخّل. بطريقةٍ ما، ربح الثوّار والثائرات الجولة الأولى لكنّهم احتاروا في ما يفعلونه بالوزارات، فأعادوها. وكما هو الحال في أماكن أخرى، هُزم الثوار بفعل صدمة انتصارهم.

في ثوراتٍ عديدة وفي مواجهة عجزنا، لم يفوّت بعض السياسيين والتكنوقراط من الجنسين ومن الأطراف كلّها الفرصة التي أتاحها ضعفنا. نذكر على سبيل المثال الإخوان المسلمين في تونس ومصر والقادة العسكريين في ليبيا والجزائر، والمعارضة «الرسمية» بقيادة المجلس الوطني السوري: لم ينتظر حشد الانتهازيين والانتهازيات في كثيرٍ من الأحيان انتهاء حزننا على موتانا أو معالجة جرحانا. وبينما كانت متاريسنا لا تزال في مكانها، ذهبوا للتفاوض على «المآل السياسي» للحراك، أي على إنهاء الثورة.

كيف لنا أن ننسى كيف هرع بوريك الذي انتُخب في ما بعد رئيساً لتشيلي إلى أروقة كونجرس بلاده عام 2019، بينما كانت الحشود لا تزال تشتبك مع الشرطة في الشوارع، ليوقّع اتفاقاً هزيلاً مع أحزاب النظام على عمليةٍ دستوريةٍ لاحتواء الثورة؟ وكما هو الحال في كثيرٍ من الأحيان، تدخّلت اللعبة المؤسّسية لاستعادة النظام ومنع البلاد من الغرق في المجهول. «إذا سقط بينيرا، سقطنا جميعاً»، هذا ما قاله آنذاك بوضوحٍ عضوٌ يساريٌّ في مجلس الشيوخ التشيلي. سيفضّل السياسيون والبرجوازيون، من اليمين واليسار على حدٍّ سواء، القبول بتغييرٍ شكليٍّ وببعض التنازلات لدرء خطر ثورةٍ من شأنها أن تهدّد سلطتهم وثرواتهم حقاً وفعلاً، لمنع حدوث ثورةٍ عميقة.

أثناء انتفاضة الميدان في كييف عام 2014، صفقت أبواب الوزارات في مهبّ الريح بمجرّد إسقاط الحكومة على يد الشارع. سرعان ما اقترحت أحزاب المعارضة «حكومةً انتقالية» استعرضتها على المنصّة المركزية في الساحة الحاشدة لتأكيد شرعيتها. لم ينخدع المتمردون والمتمرّدات، لكنّهم سمحوا بأن تنجح الحيلة بعد ثلاثة أشهر من التمرّد المتواصل الذي أنهكهم. بل إنهم اقترحوا نوّاباً

ونائباتٍ «من الشعب» ظناً منهم أنّ بإمكانهم مراقبة الحكومة الجديدة. لقد مارسوا ضغوطاً عبر احتلال عددٍ من الوزارات للحثّ على إحداث تغييراتٍ في المؤسّسات وقالوا إنّهم مستعدّون لإحياء «ميدانٍ» آخر إذا لزم الأمر. ولكن بالنسبة إلى الجميع، كان ذلك إيذاناً بعودة كلٍّ منهم إلى بيته.

في سريلانكا وتشيلي وأوكرانيا وكي تمضي الانتفاضة إلى مدىً أبعد، كان على الناس أن يواجهوا حالةً من عدم اليقين في الحصول على الغذاء والوقود والدواء، وكذلك بخصوص الدفاع عن أنفسهم في مواجهة العدوان العسكري الأجنبي. ولمعرفة كيفية البقاء على قيد الحياة ومن ثمّ العيش، تعيّن عليهم الإجابة عن أسئلةٍ يتجاوز حجمها ما يستطيع المتمرّدون والمتمرّدات الإجابة عنها: ماذا يفعلون بمؤسّسات الدولة أو المنظّمات الدولية أو الجيش أو الديون الخارجية؟ كيف يمكن التغلّب على العقبات من دون خلق تبعياتٍ جديدة؟ كيف يمكن الصمود على المدى البعيد رغم الإنهاك ورغم الحاجة الحقيقية للعلاج وإعادة بناء القوى؟ لقد علّمنا التاريخ أنّ التنازلات غالباً ما تؤدّي إلى تنازلات، أي إلى تنويعاتٍ للأمر عينه، وليس إلى بدائل. كيف نواصل إذاً النضال من دون السقوط في الهاوية؟

للاستمرار، كنّا سنحتاج ضماناتٍ ماديّة، ولكنّها لم تكن لتكفي. فالإلقاء بالنفس في المجهول فعل إيمان. نفعل ذلك إمّا عندما لا يكون لدينا خيارٌ آخر أو بدافع الاقتناع، عندما يصل إيماننا بأمرٍ من الأمور حدّاً يجعله يبدو لنا بأنّه يستحقّ تكبّد المخاطر كلّها. ولكن ما الذي نؤمن به بالضبط؟ ما هو ردّنا على عدم اليقين؟ لقد ولّت الأيام التي كانت فيها الاشتراكية مطروحةً في كلّ انتفاضةٍ وألقى الثوّار بأنفسهم في أحضان ما هو متاحٌ لكن من دون خريطةٍ أو بوصلة. الرجعيون كانت لديهم خطّة، والليبراليون كانت لديهم خطّة، والعسكريون كانت لديهم خطّة. أمّا نحن الذين بدأنا الانتفاضات وأبقينا جذوتها متّقدة، فقد اقتصرنا على التأمّل والتعليق والانتقاد ـ على الأقلّ من بقي منّا حرّاً وعلى قيد الحياة.

الخطّة التي افتقرنا إليها

تتمثّل المفارقة في أنّ الخطّة ربّما كانت موجودةً أمام أنظارنا.

لقد قيل الكثير بصدد الطبيعة الأفقية واللامركزية لثوراتنا، وبصدد مدى غياب التنظيمات التقليدية الكبرى أو عجزها عن احتكار قيادة الحركات وعن كون كثافة هذه الموجة المتدفقة وإبداعها قد باغتت يساريي العالم أجمع.

علينا أن نعي أحد الآثار الرئيسية لهذا الغياب. فقد شهدت كلّ انتفاضةٍ وكلّ نضالٍ ظهور أشكالٍ جديدةٍ من التنظيم الشعبي تتلاءم مع احتياجات كلّ ثورة، وذلك بمعزلٍ عن توجيهات قائدٍ أو حزبٍ أو تنظيمٍ ما. من هذه الأشكال احتلال الساحات والمباني والجامعات كما في اليونان ومصر ولبنان والعراق وسريلانكا وهونغ كونغ، والمجالس المحلية في سوريا ولجان المقاومة في السودان، والمجالس الإقليمية في تشيلي وكولومبيا، والمجالس النسوية في جميع أنحاء العالم، واستيلاء حركة السترات الصفراء على تقاطعات الطرق في فرنسا.

في كلّ تجربةٍ من هذه التجارب، وجدنا أنفسنا ننظّم الهجوم والحياة اليومية للانتفاضة في آنٍ معاً. عقدنا تجمّعاتٍ لمناقشة الاستراتيجية الواجب اتّباعها وأعددنا لإغلاق الطرق السريعة وللمظاهرات والهجمات على مراكز السلطة. حاولنا تنظيم الأمن والدفاع عن النفس، وحدّدنا المواقع الجغرافية للقوى القمعية ونظّمنا الردّ القانوني واعتنينا بالجرحى. بنينا مخيّماتٍ وأكواخاً وأطعمنا الحشود بفضل المطابخ الشعبية واحتللنا البساتين وزرعناها. حاولنا في كلّ مكانٍ ضمان إعادة إنتاج قوانا وإمكانات عملنا.

في سوريا، مضى الثوّار والثائرات إلى أبعد من ذلك. ففي المناطق التي طُرد منها النظام، تمكّن المتمرّدون والمتمرّدات من أن يديروا بأنفسهم ولعدّة سنواتٍ مدناً بأكملها ومستشفياتٍ ومطاحن ومحطّاتٍ لتوليد الكهرباء، علاوةً على توزيع المواد الغذائية. واستطاعت مئات المجالس المحلّية السورية في المناطق المحرّرة أن ترى أنّ الحلّ لسوريا الغد لا يكمن لدى المجلس الوطني للمعارضة في المنفى ولا لدى الجماعات المسلّحة. لكنّهم لم يجرؤوا على الاعتراف لأنفسهم بأنّهم بأفعالهم ربّما يبنون هذا الحلّ. لقد برهنوا في الواقع بأنّه حتّى تحت القصف وأثناء الحصار وفي ظلّ الانقطاع عن العالم ومواجهة قمعٍ لا يرحم، كان الشعب قادراً على تولّي زمام الأمور بنفسه وحكم نفسه بنفسه.

في أيّ انتفاضة، سيكون علينا دائماً مواجهة قوىً غير منشغلةٍ بالاستيلاء على القصور كما هو الحال بالنسبة لنا، وستكون أولويتها دائماً تفكيك أشكال التنظيم الشعبي الناشئة. أمّا القوى التي تشكّلت على المستويين الوطني والدولي، فكثيراً ما همّشت التنظيمات الشعبية ورفضت الاعتراف بشرعيّتها. في مواجهة هذه التهديدات، فشلنا عموماً بالتأثير في نتائج الثورات. لم نستطع أو لم نرغب في تولّي زمام الأمور في أعقاب الانتفاضات. لم نفرض أنفسنا بوصفنا سلْطة.

في السودان، تشكّلت على مدار العقد الأخير من النضال (2013-2023) لجان مقاومةٍ في المدن والأحياء السكنية، تولّت مسؤولية التحشيد والتعاضد الشعبي. عاماً بعد عامٍ وثورةً بعد ثورة، ازدادت هذه اللجان قوّةً وخبرة. وبعد رحيل الرئيس عمر البشير، قرّرت بعض تنظيمات المعارضة المشاركةَ في المجلس السيادي الانتقالي المكوّن من مدنيين وعسكريين. وقد عارضت لجان المقاومة هذا القرار إلى حدٍّ كبيرٍ وفاءً منها لمطالب الثورة: إطاحة كافّة السلطات المرتبطة بالجيش. ونتيجةً لذلك، أصبحت هي الوحيدة التي تجسّد الشرعية الشعبية. بتحرير أنفسها من التنظيمات المعارضة وبقوّة هذه الشرعية، صاغت داخل هذه المئات من اللجان مقترحاً مشتركاً لمستقبل البلاد ثمّ صوّتت عليه: *الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب*. في السودان فحسب، تجرّأت اللجان القاعدية في الحركة على اعتبار نفسها سلطةً ثورية. وفي أماكن أخرى، اختزلت الأشكال الوليدة للسلطة الشعبية في كثيرٍ من الأحيان بوسائل للثورة بدلاً من النظر إليها بوصفها مزيجاً فريداً من وسائلها وغاياتها، بوصفها تجسيداً مسبقاً لمستقبلٍ ثوريٍّ ممكن.

هذه التجارب هي منهلٌ من الدروس المستفادة للثوّار والثائرات، الحاليين والمستقبليين؛ فهي ترتبط بالتاريخ الطويل للسلطات الشعبية عبر تحيينه. إنّه تاريخٌ لا يتحدّث عنه أيّ كتابٍ مدرسي، تاريخ كوماندوس كومونياليس وكوردونيس إندستريالِيس في تشيلي (1970-1973) وكويلومبوس البرازيل (1550-2024) وفصائل الكادحين في الثورة الفرنسية (1789-1793) وكاراكوليس تشياباس ومجالس العمال في روسيا وبافاريا (1905، 1918-1919) وكومونة باريس (1871) وكومونتي موريلوس (1913) وكرونشتادت (1921). وهو أيضاً تاريخ تجارب كثيرةٍ أخرى يجب أن نمزج أصداءها وننسج ذاكرتها.

نحن نرى أن ما شهدناه هو حقبة تمرّداتٍ لا تزال مفتوحة. أمّا ما وصفه بعض المعلّقين بتسرّعٍ بأنّه هزيمةً، فنعيشه نحن بوصفه ولادة حركةٍ عالميةٍ للثورة من أجل الكرامة. نتفحّص إخفاقاتنا بهدف الاستعداد للانتصارات القادمة. نبدأ من هنا: من كلّ تلك الأماكن التي عادت فيها القوّة الشعبية من جديد، بشكلٍ سريع الزوال أحياناً وبعنادٍ أحياناً أخرى، كي نتذكّر قوّتنا.

العثور على مكبح الطوارئ

خلف كلّ فاشيةٍ تكمن ثورةٌ فاشلة/ أوقاتٌ من الإنهاك/ حالة الطوارئ في الدول كلّها/ العثور على الأفق

تذكّرنا بداية هذا العقد الجديد بفكرةٍ بسيطةٍ لكنّها مؤلمة: يؤدّي تقدّم الثورة إلى تشدّد الثورة المضادة.

لقد أحالت الانتفاضات الأنظمة كلّها، أيّاً كانت طبيعتها، إلى عدم مواءمتها الجذرية للتطلّعات الشعبية وإلى المخاطر التي تواجهها. فبعد أن عجزت السلطات عن إعادة إحياء الثقة في مشاريعها المحتضرة، كان الرعب أوّلَ ردّ فعلٍ لها على الغضب. خلّفت الانتفاضات عدداً كبيراً من الشهداء والسجناء والمنفيين من الجنسين. كذلك، تواصلت باطّرادٍ عسكرة الأراضي وتجريم النضالات وتضاعفت حالات الاختفاء القسري والتعذيب. وعلاوةً على الفظائع التي كانت السلطات الوطنية ترتكبها، ذهب الجنرالات الروس والإيرانيون والفرنسيون والأميركيون لدعم الأنظمة المهدَّدة. أُرسلت قنابل الغاز المسيل للدموع و«الخبرات الفرنسية في مجال حفظ النظام» إلى ابن علي، وأُرسِل عناصر من الشرطة الألمانية وأنظمة أمنٍ إلكتروني إسرائيلية إلى تشيلي، كما سارعت الميليشيات الإيرانية والقنابل الروسية لنجدة بشّار الأسد. لم يقتصر سحق انتفاضاتنا على الصعيد الوطني، بل كان عالمياً.

بعد هبوب الثورة، ما ينجو ويتعزّز ويقوى وينظّم نفسه هو في الأغلب الأعمّ شكلٌ من أشكال ردّ الفعل. في كلّ مكان، تدافع الطبقات المهيمنة بشراسةٍ عن مصالحها مهما كان الثمن. ومن أقصى الأرض إلى أقصاها، يبدو أنّ القوى المنظّمة الوحيدة التي تنجح في الخروج من المأزق هي تشكيلاتٌ محافظةٌ في أحسن الأحوال، وفاشيةٌ في أسوأ الأحوال. لقد جوبهت حقبة التمرّد التي دشّنها العقد الماضي بردّ فعلٍ عنيفٍ على نطاقٍ واسع: محاولةٌ عالميةٌ للثورة المضادة.

خلف كلّ فاشيةٍ تكمن ثورةٌ فاشلة

الثورة المضادّة ليست مجرّد عمليةٍ عالميةٍ لمواجهة التمرّد. كما أنّها ليست مجرّد إصلاحٍ للنظام القديم أو عودةً إليه، أو إعادة تأسيسٍ لنظامٍ اجتماعيٍّ أنهكته ضروب النزاع والتمرّد. فهي تبني بنشاطٍ نظاماً جديداً مصمّماً خصيصاً على قياسها ولمصلحتها. إنّها تصيغ العقليّات والسلوكيات الثقافية والأذواق والعادات والتقاليد. كما أنّها تحيّن مجدّداً أشكال المراقبة والتقنيات القمعية وتحمي مصالح رأس المال في كلّ مكان. ولكن ثمة أمرٌ آخر: تستخدم الثورة المضادة الافتراضات المسبقة والتوجّهات عينها التي يمكن أن تقوم عليها الثورة؛ فهي تحتلّ أرض خصمها وتقدّم إجاباتٍ أخرى عن الأسئلة عينها. إنّها تعيد تفسير الثورة بطريقتها الخاصة.

في الوقت الذي يتم فيه سحق الثوريين والثوريات وتشتيتهم وعزلهم، تعود رؤوس الأفعى التي اعتقدنا أنّنا قطعناها للنموّ من جديد. تحاول القوى الرجعية استخدام تطلّعات الانتفاضات كي تمنع بشكلٍ أفضل عودتها، وذلك عبر زعم مناهضتها للاستعمار مثلما يفعل بوتين أو سي جي بينغ أو عبر حشد «انتفاضاتٍ» مناهضةٍ للنظام مثلما فعل ترامب أو بولسينارو، أو عبر حروبٍ من أجل الديمقراطية بقيادة «العالم الحرّ». في الأرجنتين، نرى كيف ردّد شعار ميليي "*afuera*" (إلى الخارج!) صدى شعار «*que se vayan todos*» (فليرحلوا جميعاً!) الذي أطلقه المتمرّدون والمتمرّدات في مطلع القرن. أفضل وسيلةٍ لسحق الرغبة في الحرّية هي أن تقدّم نفسك بوصفك المحرِّر.

في عام 2024، شارك دونالد ترامب في اجتماعاتٍ تحمل شعاراتٍ من قبيل «كونوا غير قابلين لأن يحكمكم أحد» و«الترحيل الجماعي الآن». إذا كان الفاشيون أعداءنا الألدّة، فلا يقتصر السبب على أنّ مشروعهم نقيضٌ لمشروعنا. إنّهم أعداؤنا الألدّة لأنّهم يدافعون عن مشروعٍ يتنكّر في زيٍّ ثوري، يتغذّون على وثبات الثورات الشعبية وعواطفها في حين أنّهم الملاذ الأخير للمراكز. إنّ بوتين وميلوني ولوبين، مثلُهم كمثل فاشيين آخرين كثر، يستغلّون الإحباط والإذلال الذي تشعر به الطبقات العاملة التي زعزعتها التحوّلات الأخيرة في رأس المال. وهم يفعلون ذلك لتعزيز موقفهم المناهض للنظام والدفاع عنه دفاعاً أكثر فعّالية. يزعمون أنّهم يريدون تغيير كلّ شيءٍ كيلا يتغيّر أيّ شيء. أصبح الرجعيون اليوم أكثر راديكاليةً، في حين يتخبّط التقدّميون في الاعتدال.

جديرٌ بالذكر أنّ الفاشيين يكرهون الحركات النسوية والكويرية كرهاً شديداً. فالفاشية ترى فيها خصماً قادراً على خلق رغباتٍ في التحرّر قادرةٍ على تقويض النظام القائم. عبر تأكيد الحركات النسوية في الجنوب امتلاكها استطاعةً وإرادةً لتغيير كلّ شيء عبر خرقها قواعد النوع الاجتماعي والطبقة والعرق والجغرافيا والعمر، أقنعت براديكاليتها ملايين البشر بالانضمام إليها. وينطبق الأمر عينه على الحركة الكويرية، وهي واحدةٌ من الحركات النادرة التي لا تزال تجرؤ على الحلم: عبر تحطيم منطق الثنائية في جذر كلّ سلطة، تحوّل المخيال إلى سلاحٍ والرغبةُ إلى قوّة. ولأنّ الثورة الكويرية وضعت الجسد في قلب التحوّل، أصبحت من الحركات النادرة التي تقف في وجه أحلام الفاشيين القاتلة وتجسّد ضروباً ممكنةً من المستقبل. ولكن ككثيرٍ غيرها من الحركات الأخرى التي سبقتها، تتودّد إليها قطاعاتٌ تقدّميةٌ أو ليبراليةٌ من الإمبراطورية وتحاول نزع فتيلها لتحويلها إلى عرَضٍ ثقافيٍّ ثانويٍّ غير مؤذٍ.

كيف يمكننا تصديق أنّ نزعات التفوّق الكاسحة لدى ترامب أو مودي أو نتنياهو يمكن هزيمتها بحجّةٍ متماسكةٍ أو بتقريرٍ للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أو بالتحقّق من الوقائع في صحيفة نيويورك تايمز أو بتصويتٍ في الأمم المتّحدة؟ كلّما غامرت الحركات التقدّمية في هذا المجال، استهزئ بها أكثر فأكثر وفقدت مصداقيتها أكثر فأكثر، وأتت بالتالي بنتائج عكسية. إنّ إذعان الديمقراطيين الاجتماعيين الذين يزعمون استحالة تغيير أيّ شيء، حتّى بعد الفوز في الانتخابات، يمهّد طريق التخريب أمام القوى

الفاشية التي يكفيها أن تنحني لحصد غضب الانتفاضات المشروع والأرواح المفقودة. وما حدث، من واشنطن إلى برازيليا، لم يكن حتّى الآن أكثر من مجرّد محاكاةٍ ساخرةٍ للانتفاضات، وربّما تكون مثل هذه التحرّكات في المستقبل أكثر خطورةً بكثير.

إنّ عودة ظهور النزعات القومية المعادية للأجانب والهجمات الممنهجة على حقوق المرأة والمنشقّين الجنسيين والجندريين في جميع أنحاء العالم هي نتاج هجومٍ عالميٍ مدروسٍ جيداً، هجوم الفاشية الدولية الجديدة. وعلى الرغم من التباين الظاهري بين هذه الوجوه للسلطة، وهي وجوهٌ أكثر فأكثر توتّراً وتجهّماً، لكنّها جميعاً تنتمي إلى الوحش عينه. فهي تتشارك هدفاً مشتركاً، بعيداً عن الصراعات والعداوات الظاهرية: الحفاظ على سلطة المراكز بأيّ ثمن. وهي لا تتورّع عن ارتكاب أيّ مجزرةٍ لتحقيق ذلك، إذ لطالما كانت الحرب عنصراً أساسياً في درء الثورة.

أوقاتٌ من الإنهاك

لقد انتقلنا في كلّ مكان إلى نظام الطوارئ، إلى حالةٍ من الذهول. وهو من أعند الأنظمة التي يمكن أن نتمنّى اختفاءها. إنّه مطبوعٌ على نحوٍ مستدامٍ في أساليب عيشنا وتنظيمنا ونضالنا.

ثمّة ضروراتٌ حيويةٌ تمرّ بنا وتدفعنا إلى التحرّك لأنّنا لم نعد نتحمّل بقاء الأمور على حالها. من هذه الضرورات عدم الحصول على ما يكفي من الطعام، المخاطرة بالموت أو الاغتصاب في كلّ زاويةٍ من زوايا الشوارع، عدم إيجاد مكانٍ للعلاج أو لإيواء عائلتنا ليلاً، المخاطرة بالإذلال لدى كلّ إجراءٍ إداريٍّ جديد، التعرّض للضرب في كلّ عملية تحقّقٍ من الهوية، الخوف من عدم وجود مياهٍ كافيةٍ لزراعة المحاصيل، من أن يتحوّل التراب إلى رمال...

تغرقنا ظروف الحياة غير المستقرّة في روتينٍ يوميٍّ مرهق، مشبعٍ بمقتضياتٍ ما إن نبدأ في تلبيتها حتّى نعاني وضعاً ملحّاً جديداً. غالباً ما نتصدّى لهذه الطوارئ التي تعبر حياة كلٍّ منّا اليومية بمفردنا أو مع شبكات معارفنا الذين هم أيضاً منهكون ويستهلكون قدراً كبيراً من وقتنا وطاقتنا. ترغمنا هذه الضغوط اليومية على العمل بوتيرةٍ لا تُحتمل للحفاظ على استمرار جذوة النضالات أو لحماية أنفسنا أو لتفادي أن نُسحق، ما يتطلّب دائماً مزيداً من الطاقة للوجود.

أمّا من جانب الحكّام وكردّ فعلٍ ساخرٍ على حالات الطوارئ السالف ذكرها، فهنالك حالات طوارئ تهدف كلٌّ منها بطريقتها الخاصّة إلى تذكيرنا بعجزنا من دون حمايتهم: «الأزمة الاقتصادية» والكوارث «الطبيعية» و«عملاء الأجانب» و«التهديدات الخارجية» و«أزمة الهجرة»، وما إلى ذلك. نجد اليوم «حالة الطوارئ» في الأنظمة كلّها، من أكثرها ديمقراطيةً إلى أكثرها استبداداً، بوصفها إجراءاتٍ استثنائيةً في حالة «السلام».

لقد حكم «قانون الطوارئ» حياة السوريين والسوريات اليومية لأكثر من أربعين عاماً قبل الثورة. في الخطاب الرسمي، وُضع هذا القانون لمواجهة التهديد العسكري من إسرائيل، إلاّ أنّه لطالما استُخدم لقمع أيّ معارضةٍ داخلية، بما في ذلك على شكل مجازر وقصف. ثمّ حوّله النظام ليصبح قانون «مكافحة الإرهاب» بعد أشهرٍ قليلةٍ من بداية الثورة. وفي تشيلي، سمحت حالة الطوارئ للرئيس بينيرا (بإعادة) إخراج الجيش من ثكناته ضدّ الشعب الثائر. في كلّ مكانٍ في العقدين المنصرمين، انتشر استخدام حالة الطوارئ - كمبرّرٍ قانونيٍّ لغياب سيادة القانون - على نطاقٍ واسعٍ بدعوى التصدّي للهجمات الإرهابية وللفيروسات، لمواجهة أعمال الشغب في المناطق الحضرية والزلازل والحرائق والفيضانات.

حالة الطوارئ في الدول كلّها

لئن كانت السياسة استمراراً للحرب بوسائل أخرى، فلأنّ الحكم وشنّ الحرب وجهان لعملةٍ واحدة. فالدولة القومية، هذا الشكل الخاصّ من أشكال تنظيم السلطة وإدارة السكّان والسيطرة على الأراضي، غزت العالم بأسره تقريباً عبر حروب الاستعمار. غير أنّ طريقة ممارسة السلطة والتحكّم بالسكّان تتباين من دولةٍ لأخرى، أو من منطقةٍ في العالم لأخرى.

تتباين وظيفة جهاز الدولة وإمكانياته في حال تحدّثنا عن قوّةٍ استعماريةٍ سابقةٍ راسخةٍ بفضل الثروات التي سرقتها من بقيّة العالم أو في حال تحدّثنا عن دولةٍ حديثة العهد بالاستقلال فريسةٍ لنفوذ قوىً أكثر تنظيماً منها بكثيرٍ وتسعى لوضع يدها على موارد تلك الدولة. غالباً ما تتعلّق درجة العنف الذي تمارسه دولةٌ من الدول على شعبها بالموارد المادّية (الريع الاستعماري وريع النفط وشتّى أنواع المكاسب المالية) التي تستطيع الطبقات الحاكمة التصرّف بها لشراء السِلْم الاجتماعي على المستوى الوطني، قبل اللجوء إلى القوّة الغاشمة.

لقد مثّلت الاشتراكية والدولة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، حيثما وجدت، محاولاتٍ للربط بأسلوبٍ مختلفٍ بين مسألة الدولة ومسألة السيادة الشعبية. فعلاوةً على احتكار الدولة العنفَ المشروع والدفاع عن أرضها، يقع على عاتقها أمان مواطنيها وإعادة توزيع جزءٍ من الثروات وتوفير الخدمات للسكّان. وقد كان لكلّ محاولةٍ من هذه المحاولات، سواءٌ نجمت عن إضراباتٍ أم عن انتفاضاتٍ أم عن إصلاحات، أثرها في توسيع نطاق دعم مختلف مكوّنات الشعب لاستقرار الدولة.

ولكنّ زمن اليوتوبيا الاجتماعية التي ترعاها الدولة قد ولّى إلى غير رجعة. لم يعد أحدٌ يفكّر في بيعنا مستقبلاً ورديةً بعد الآن وحلّت الديستوبيا محلّ اليوتوبيا في كلّ مكان. التهديد التآمري بـ«الاستبدال العظيم» العزيز على قلوب الرجعيين البيض. مجتمع السيطرة الخاضع للذكاء الاصطناعي الاستبدادي. الانهيار الوشيك للظروف المعيشية على كوكب الأرض. وعندما تحاول أحزاب اليسار

التقليدية أن تبهرنا مجدّداً ببرامج سياسيةٍ بعد أن تنفض عنها الغبار وبوعودٍ جديدةٍ بالتغيير، فإنّ ذلك بات يعود فحسب إلى حالة الطوارئ الدورية لمنع وصول اليمين المتطرّف إلى مواقع السلطة.

لقد دشّنت «الحرب على الإرهاب» التي شنّتها الولايات المتحدة الأميركية القرن الحادي والعشرين. كما أنّ حجّة التهديد الدائم والواسع النطاق المنتشر في كلّ مكان والذي يمثّله الإرهاب برّرت كلّ حربٍ وكلّ إجراءٍ من إجراءات السيطرة وكلّ ضروب الاستثناءات في الداخل والخارج. إنّ «الحرب على تجارة المخدّرات» في المكسيك وشعار «تخليص أوكرانيا من النازية» في روسيا و«استئصال حماس» في إسرائيل و«القضاء على المؤامرة الصهيونية الوهّابية» في سوريا و«سحق الإرهاب الكردي» في تركيا و«القضاء على نزعة الطوارق الانفصالية» في مالي وتفكيك «إرهاب المابوتشي» في تشيلي وغيرها كثير هي بعضٌ من طرق استغلال التهديدات. بعض هذه التهديدات حقيقيٌّ وبعضها مختلق، وهي تستثمَر لتحويل التوتّرات داخل كلّ مجتمعٍ نحو مكافحة «عدوٍّ» مشترك، بحيث يصبح هذا العدوّ الضامنَ النهائي للوحدة الوطنية. وسرعان ما ينزلق الاحتجاج الداخلي الأقوى من اللازم إلى مرتبة «عدوٍّ من الداخل» إذا لم يكتفِ بالإطار التفاوضي الممنوح له. تكون الدولة دائماً «قلعةً محاصرةً» وتخضع دائماً لتهديد قويً معاديةٍ في الداخل أو على أعتابها، وهي تستقوي بذلك التهديد.

لإدارة الكارثة المحتومة، لا تقترح حالة الطوارئ التي أصبحت علاقةً مع العالم سوى طرقٍ متباينة، تسلّطيةٍ بشكلٍ أو بآخر. لقد أصبحت حالة الطوارئ دافعاً عاماً للسياسة، تستدعيها القوى السياسية والنقابات والجمعيات، ثمّ الحكومات التي تتبنّاها أحياناً من دون أن تستجيب لها. لم نعد نحكم أو نناضل (حيثما استطعنا) إلاّ باسم الطوارئ. تخفي هذه الضرورة التباين والنزاع وعدم المساواة: نحن جميعاً معنيون ومعنياتٌ بالأمر، في القارب عينه، متساوون في كوننا ضحايا وفي المسؤولية وفي إمكانية التعبئة.

الاستجابة لـ«الطوارئ الاجتماعية» والمناشدة بإعلان «حالة طوارئ بيئية» والانتقال من قضيةٍ إلى أخرى ومن معركةٍ ضدّ مشروع إبادةٍ بيئيةٍ إلى تعبئةٍ ضدّ إصلاحٍ تقوم به الدولة، ومن تعبئةٍ إنسانيةٍ إلى حملةٍ مناهضةٍ للفاشية؛ كلّ واحدة من هذه المعارك، مهما كانت أهميتها، تمتصّ كلّ طاقاتنا المتاحة. وفي غياب استراتيجيةٍ شاملة، نتخبّط على غير هدىً.

العثور على الأفق

عسكرة المدن والإغلاق الفوري للحدود والتزايد الكبير للرقابة البوليسية والمراقبة الإلكترونية وتقييد التنقّلات وإدخال أنظمة التبليغ والإقامة الجبرية: لقد أظهرت إدارة الدول لجائحة كوفيد 19 أنّ هذه التدابير الاستبدادية ممكنةٌ تماماً على نطاقٍ واسعٍ جدّاً وعلى مدىً طويلٍ من الزمن. وكلّ ما تحتاجه تلك الدول هو حجّةٌ محكمةٌ أو أزمةٌ تحسِن استغلالها لإعادة تفعيل هذه التدابير عندما تحتاجها.

إليكم العناوين التي تتصدّر منذ عدّة سنواتٍ قنوات الأخبار المستمرّة: عقم المحيطات، أستراليا أو غابات الأمازون فريسةً للنيران، الأعاصير أو الفيضانات المدمرة. لم يعد يخفى على أحدٍ عدم التطابق بين مواقف الحكومات وأفعالها وبين خطورة الوضع المثبتة. لقد أصبح «القلق البيئي» مرض العصر حيثما نكون محظوظين لعدم وجود أسبابٍ أكثر إلحاحاً تدعو للقلق. وهو مجرّد شعورٍ آخر يساهم في الشلل العام. فعندما نسمع طيلة اليوم عن الحروب أو المجاعات أو الكوارث الإنسانية أو الحرائق، نصبح في حالةٍ من الذهول. ويتمثّل أكثر ردود الفعل من أجل البقاء على قيد الحياة في تجاهل هذه المعلومات والاستمرار في الحياة وكأنّ شيئاً لم يحدث. وبما أنّ كلّ شيءٍ يحيل إلى عجزنا، فإنّنا محكومون مرّةً أخرى بالاعتماد على تغيّرٍ مفاجئٍ غير مرجّحةٍ من قادة العالم، وفي أفضل الأحوال محاولة الضغط عليهم.

لا شكّ في أنّ حالة الطوارئ البيئية، الحقيقية والمحسوسة، محرّكٌ قويٌّ للتعبئة عندما تُعيَّن أهدافٌ ملموسةٌ وتوضع استراتيجيات عمل. يستخدم كلٌّ من المدافعين عن أراضيهم والمنظّمات السياسية والحركات البيئية الدعوةَ إلى الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية جزئياً لجذب الانتباه وحشد القوى، أو لإضفاء الشرعية على أشكالٍ من التعبئة أكثر راديكاليةً وخلق ضروبٍ غير مسبوقةٍ من التضافر الشعبي. ولكن مع ازدياد الاعتراف بهذه الحالات الطارئة على نطاقٍ واسعٍ وتأثيرها في مصالح الطبقات المهيمنة، قد تستولي يدٌ أخرى على القضية. وبالفعل، تغلغلت الإيكولوجيا إلى حدٍّ كبيرٍ في بعض الخطابات السياسية الليبرالية واليمينية ويمكننا أن نتوقّع اللحظة التي سيبرّر فيها الخطاب حول الانهيار الإيكولوجي تشديداً سلطوياً جديداً بأسلوب الحزب الشيوعي الصيني.

ترنو عيون الشباب في المراكز إلى صور مستقبلهم المأساوي، مستقبل الهوامش، في حين يحلم شباب الهوامش بمستقبلٍ ممكن، لكنّ حاضرهم الذي لا يطاق يعيق تحقّق هذا المستقبل. وينتج عن هاتين الطريقتين من عدم اليقين افتراقٌ متجدّدٌ دائماً بين وضع كلٍّ منّا. ومهما كان الوقت المتبقّي، فالأمر متروكٌ لنا كي نملأه مثلما نريد.

علينا أن نعيد تأسيس الزمن الخاصّ بنا، أن نستعيد المكان والزمان معاً كي نفكّر في بناء طريقتنا الخاصة في تفعيل مكابح الطوارئ. وسواءٌ أكنّا نعيش في مجتمعٍ انهار بشكلٍ أو بآخر تحت ضربات الاقتصاد أو الحرب أو الكارثة أم كنّا نعيش في قلب قلعةٍ غربيةٍ خانقةٍ مسكونةٍ باحتمالات انهيارها، فإنّ السبيل الوحيد للمضيّ قدُماً يتمثّل في بناء خطّةٍ مشتركةٍ تتقاطع مع كلّ حالةٍ من حالاتنا. كما يجب أن نسأل أنفسنا:

ما هي طبيعة الحالة الطارئة التي نواجهها؟ ما هي القوّة التي تقدّمها لنا؟ ما هي الطاقة التي تمنحنا إيّاها، وأيضاً ما هي الطاقة التي تسلبنا إيّاها؟ ما هي المكاسب التي سنجنيها من هذا السباق الهادف لتحديد حالة الطوارئ الرئيسية؟ ما هي الوسائل الباهظة الثمن التي ستبرّر يوماً ما استخدام الجانب الخصم لها؟

لأنّ «الحالة الطارئة» بوصفها تفويضاً بالعمل مناورة، أيّاً كان الطرف الذي يلوّح بها. إنّها مناورةٌ لتجنيد الخصم وإخضاعه لأجندته الخاصّة. وفي هذه اللعبة، ليس هنالك شكٌّ كبيرٌ بصدد من سيملك وسائل الفوز في النهاية. بخصوص الحركات الشعبية، تكون ضرورة التحرّك السريع دائماً نقطة انطلاقٍ لتشتّت القوى وإنهاكها على المدى القصير. وبدلاً من ذلك، علينا تركيز نشاطاتنا وقياسها حيثما يمكن أن تحدث فرقاً من دون إنكارٍ الضرورات التي تضغط علينا وتلك التي تشلّ حركتنا. ويتطلّب منّا تنظيم أنفسنا للردّ على هذا الهجوم أن نعثر مجدّداً على الأفق وأن نبني خطوةً بخطوة، على المدى البعيد، الروابط والقوة التي تنقصنا كيلا نخرج مهزومين من الانفجارات التمرّدية القادمة.

تحويل المنفى إلى موقع هجوم

عقب كلّ محاولةٍ للثورة أو للتمرّد هنالك جيلٌ ثوريٌّ جديد. فقد خلّفت الانتفاضات في القاهرة وبغداد وسنتياغو وغيرها أشخاصاً لن يتمكّنوا يوماً من العودة إلى ما كان. وهذا لا يعود للاضطراب الوجودي الذي مرّوا به فحسب، بل كذلك لكلفة النضال. لهزيمة الانتفاضة عواقب وخيمةٌ دوماً. ففضلاً عن الهزيمة، يدفع معظم الثائرين والثائرات أثماناً باهظة تتمثّل في الموت والتشويه الجسدي والرضوض النفسية وعذابات السجن النفسية، في حين يعاني بعضهم الآخر من التمزّق الداخلي عندما يضطرّ لترك أرضه وأهله. لقد شرّد عقد الانتفاضات المنصرم جيلاً كاملاً من الثوريين والثوريات من سوريا والسودان وإيران وهاييتي وهونغ كونغ ودفع بهم إلى دروب المنفى ليلتحقوا بالكرد والفلسطينيين والتاميليين من الأجيال السابقة.

لا ينجم المنفى عن القمع السياسي فحسب. وبالفعل، المنفيّ هو أيضاً ذاك الذي يضطرّ لمغادرة أرضه للنجاة أو أملاً في حياةٍ أفضل حين يصبح بلده محفوفاً بالمخاطر وباهظ الغلاء وشحيح الغذاء. الرحيل لمنح الأبناء مستقبلاً والهرب من بلدٍ للعيش وفقاً للمعتقدات الشخصية أو الميول الجنسية. في كلّ مكانٍ من الهوامش، وبخاصّةٍ في الجنوب، هنالك تهديداتٌ لا حصر لها تجعل البقاء في المكان محفوفاً بالمخاطر. لا تزال «أزمة الهجرة» في بدايتها. وبالفعل، سيؤدّي الاحتباس الحراري في العقود القادمة إلى ندرة الموارد وجعل أجزاء واسعةٍ من العالم غير صالحة للسكن، ومن ثمّ إلى نزوحٍ جماعي. ومن المفارقات أنّ زيادة الحدود وأنظمة الفرز عند الوصول لا يؤدّي إلاّ إلى تعزيز الرغبة في المغادرة بدلاً من تثبيطها.

لا توجد إلاّ ثلاث خياراتٍ في مواجهة الهيمنة والاستغلال والإذلال: النجاة أو الهروب أو الثورة. وسواءٌ أكان في السنغال أم في هايتي أم في لبنان، يترافق تزايد الغضب الشعبي مع تزايد الرحيل. والتمييز القاطع بين المهاجرين «الاقتصاديين» والمنفيين «السياسيين» (ولاجئي «المناخ» قريباً) تمييزٌ لا معنى له إلاّ بالنسبة للدول وإداراتها.

التمرّد والمنفى استجابتان متباينتان لمشكلاتٍ متماثلة الجذور: التدهور المتسارع للظروف المعيشية وانتشار الأنظمة القمعية. منذ بداية هذا القرن، انتفضت شعوب العالم بأسره مرّةً أخرى على المسؤولين عن بؤسها المادّي والمعنوي. وتتابع الطبقات المهيمنة كلّها، سواءٌ أكانت عالميةً أم محلّية، استبداديةً أم ليبرالية، سعيها المهووس للحفاظ على السلطة والثروة. وهي ثروةٌ تراكمها دائماً باستغلالٍ لا ينتهي لموارد سكّان الهامش وأجسادهم. فلا عجب إن حاولت هذه الشعوب الوصول إلى المراكز لاستعادة ثرواتها المنهوبة.

دروب الموت

عندما نقرّر مغادرة أراضينا أو نُجبر على ذلك، تبدأ معركةٌ جديدة. تزداد طرق المنفى عدائيةً يوماً بعد يوم: البحر الأبيض المتوسط وقناة المانش اللذان أضحيا مقابر مائية، طرق الموت التي تربط أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة، الصحراء الكبرى المهولة التي يعبرها العديد من المهاجرين الأفارقة ليواجهوا بعدها خطر العبودية في ليبيا. المنفى مميتٌ وهو فعل رفض، حاله حال الانتفاضات. إمّا أن تثور أو أن ترحل، أو أن تثور ثمّ ترحل في بعض الأحيان لأنّك لا تستطيع أو لا تريد أن تتحمّل ما تعيشه. فأحياناً وعلى الرغم من المخاطر، يكون الهرب أكثر أماناً من البقاء.

أمّا الدول، فتستمرّ بعنادٍ في بذل كلّ ما في وسعها لمنع التنقّلات «غير المرغوب فيها»: تعزيز السلطات الأمنية والعسكرية وفرض المزيد من القيود على حرية التنقّل وبناء الجدران والحدود التي لا يمكن عبورها وتجريم التضامن مع النازحين. لقد أنشأت أوروبا المتحصّنة وكالةً متخصّصةً هي وكالة فرونتكس (Frontex) لإبقاء من يركبون البحر بعيداً عن الحدود البحرية لمنطقة شنغن. ولا تتوانى الدول عن التعاون في هذه المسائل. كما تحاول أوروبا والولايات المتّحدة توسيع حدودها نحو تركيا أو البلدان الأفريقية أو المكسيك عن طريق إبرام اتفاقياتٍ مجزيةٍ مالياً مع حكومات تلك البلدان وتوكيلها بمهمّة "إغلاق صنبور" الهجرة.

لقد وعد الاتحاد الأوروبي دولة تونس المنهارة اقتصادياً بمنحها مئة مليون دولار مقابل «منع الهجرة غير الشرعية». وتمثّلت أولى النتائج في ترحيلٍ عنيفٍ لأشخاصٍ من ذوي البشرة السوداء من الأراضي التونسية ليهيموا على وجوههم ويموتوا في المناطق الحدودية المحايدة في قلب الصحراء. بل إنّ الرئيس التونسي قيس سعيد لم يتوانَ عن استعارة نظرية «الاستبدال الكبير» من اليمين المتطرّف الأوروبي، وهي نظريةٌ مؤامراتيةٌ تفترض أنّ الحضارة الأوروبية البيضاء تخضع للاستبدال الديموغرافي والثقافي بسبب الوصول الكثيف لمهاجرين من غير البيض، وبخاصّةٍ من المسلمين. أمّا نسخة قيس سعيد من هذه الأسطورة، فموجّهةٌ ضد المهاجرين السود الذين يتّهمهم بتغيير التركيبة الديموغرافية والثقافية في تونس. لشدّة التكرار، ترسّخ هذا الخطاب في مجتمعٍ له تاريخه في العنصرية ورأينا حشوداً تعتدي على ذوي البشرة السوداء وتطالب بطردهم.

في السودان، موّل الاتحاد الأوروبي بشكلٍ مباشر قوّات الدعم السريع، وهي قوّات الجنجويد السيّئة السمعة التابعة للجنرال حميدتي، كي «تحدّ من الهجرة». وكان قد سبق لهذه القوّات شبه العسكرية التي شاركت في قمع الثورة ثم دخلت في حربٍ ضدّ القوّات المسلّحة السودانية أن قامت بعمليات تطهيرٍ عرقيٍّ في دارفور بفضل هذا التمويل. ومنذ عام 2018، أدّى القمع ثمّ الحرب إلى تشريد أكثر من 10 ملايين نسمة داخل البلاد وخارجها.

في سعي الديمقراطيات الأوروبية للإيحاء بأنّها تتصرّف بالتوافق مع مبادئها الإنسانية، تستعين خفيةً بأطرافٍ خارجيةٍ لممارسة جزءٍ

من العنف ضدّنا. فهي من جهةٍ تمارسه من دون رادعٍ في الغيتوهات الحضرية على أطراف المدن الكبرى، ومن جهةٍ أخرى تموّل القمع الدموي في أماكن بعيدة من خلال السعي إلى نقل المشكلة خارج حدودها. وقد حاولت الحكومة البريطانية تطبيق سياسة ترحيل الأشخاص من جميع الأصول الذين يسعون للّجوء في المملكة المتحدة إلى رواندا، من أجل «ردع الهجرة غير المصرّح بها» من خلال خلق «بيئةٍ معاديةٍ» على الأراضي البريطانية. لم تكن أوروبا لتكون «مستنيرةً» من دون أن تكون استعمارية.

في مواجهة هذه الهجمة المؤسّسية المعادية للأجانب، بات ضرورياً أكثر من أيّ وقتٍ مضى تكثيف نشاطاتنا على الحدود لتوفير ممرٍّ آمن. لقد أنشئ في السنوات الأخيرة نظام تنسيقٍ بحريٍ مستقلٍّ في أوروبا لتنظيم التضامن في البحر الأبيض المتوسّط: قوارب إنقاذٍ وخطوط مساعدةٍ هاتفيةٍ ومفاوضاتٌ مع السلطات وتعبئةٌ عامّة. حيثما توجد شبكات التضامن، نستطيع تعزيزها وزيادة قدرتها. وفي حال لم تكن موجودة، نستطيع إنشاءها. يتمثّل أحد التحدّيات الرئيسية التي تواجهنا في ضمان ألاّ يموت رفاقنا بعد الآن مهملين على دروب المنفى، وذلك عبر توفير دعمٍ لوجستيٍّ أكبر على طول طرق الهجرة الرئيسية. إنّنا نحيّي ذكرى جميع الذين سقطوا على الطريق بعد هزيمةٍ أو اضطهاد، أو ببساطةٍ بحثاً عن حياةٍ كريمة.

ولكنّ التضامن مع المنفيين والمنفيات في البلدان المضيفة لا يكفي. فحرّية التنقّل لا تقتصر على المرور الآمن أو على «شرعنة» الهجرة. لا معنى لحرّية التنقّل إذا لم تشمل إمكانية البقاء في الوطن أو العودة. نحن نناضل من أجل حياةٍ كريمةٍ في كلّ مكانٍ ولن نسمح لبعض الدول أن تزعم بأنّها تجسّد الحياة الكريمة بينما تدمّر الظروف التي تجعلها ممكنةً في كلّ مكانٍ آخر.

جبهة بلدان الوصول

لا تنتهي المحنة في آخر الطريق. فبمجرّد وصولنا إلى «البلد المضيف»، نواجه الحاجة إلى أن نصبح «شرعيين». وتتولّى سلسلةٌ من المؤسّسات البيروقراطية مسؤولية تقييم أسباب رحيل المهاجر أو المهاجرة، وتحديد ما إذا كانت كافيةً لتركه بلدَه، وما إذا كان لديه مقدارٌ كافٍ من المال أو مستوىً من التعليم أو «الموهبة» يسمح له بالبقاء. تبدأ آنذاك عمليةٌ طويلةٌ من التصنيفات والاستجوابات والمتاهات الإدارية والإهانات اليومية. ينجح بعض الوافدين والوافدات باجتياز الاختبار في نهاية المطاف فيما يرفَض بعضهم الآخر ويرحّل بوصفه «غير شرعي». وإلى جانب هذه المعركة الإدارية، هنالك المسائل المادّية. فعلى الوافد أو الوافدة الكفاح مجدّداً من أجل تحقيق شروط حياةٍ لائقة، العثور على سقفٍ يستر وعلى مصدر دخل، وفي الآن عينه تعلّم لغةٍ جديدةٍ وأعرافٍ جديدةٍ وسلوكٍ جديد.

أمّا من فرّ من أرضه بسبب الاضطهاد السياسي، فهو لا ينعم بالضرورة بالأمان في المنفى. فهنالك من يجرَّم من جديد بسبب نشاطاته السياسية، كالناشطين الكرد أو الويغور في تركيا، وهنالك من يتعرّض للتهديد وحتّى للاغتيال، كما في حالة المناضل الإيراني روح الله زم الذي كان يعيش منفاه في فرنسا واختُطف في العراق ثم أُعدم في إيران. بل إنّ السلطات الصينية أنشأت مراكز شرطةٍ سرّية في أوروبا وفي الولايات المتّحدة لتبسط سيطرتها على الصينيين المهاجرين. كما أنّها تستطيع في بريطانيا لجم النشاطات المناهضة للحزب الشيوعي الصيني في الحرم الجامعي عن طريق التهديد بقطع استثمارها في الجامعات.

بالإضافة إلى القمع الذي تمارسه الحكومات وأجهزة الشرطة لدى الوصول إلى مكانٍ جديد، يضطر كثيرٌ منّا إلى التعايش مع العداء المتزايد من السكّان المحليين. ففي مختلف الأرجاء، ترافق التغطية الإعلامية المعادية للأجانب مجرى الانتخابات، حيث يتزايد التهوين من العنصرية والإسلاموفوبيا. في مواجهة تزايد تأثير القوى الرجعية، بدأت القوى «المعتدلة» تستخدم اللغة عينها أملاً في ألاّ تفقد جمهورها. يؤدّي تصوير الأجانب على أنّهم خطرٌ واتهامهم بالتسبب بتدهور المستوى المعيشي وظيفةً واضحة، وظيفة توجيه غضب «المواطنين» وقلقهم نحو أولئك المذنبين المشار إليهم. استراتيجية كبش الفداء هذه مريحةٌ جدّاً للقائمين على السلطة. فهي تسمح بتبرير التفاوتات المتزايدة بين المستويات المعيشية ومضاعفة أرباح الأغنياء مع إعفائهم من المسؤولية عن إفقار الآخرين. كعلامةٍ من علامات العصر، هزّت أعمال شغبٍ عنصريةٌ منسّقة قام بها البيض في منتصف صيف عام 2024 مدناً عديدةً في إنجلترا. استهدف مثيرو الشغب الأشخاص من غير البيض وأماكن عبادة المسلمين، بعد حدثٍ استغلّته شبكات اليمين المتطرّف. ومن نافلة القول إنّ الفقراء وحدهم يعدّون أجانب.

تتّخذ كراهية الأجانب أشكالاً أقلّ صراحةً، والتمييز العنصري ليس آفةً تنتشر في مؤسّسات الدولة فحسب، بل تصيب الأفراد جميعاً. وحتّى حين نحظى نحن المنفيين والمنفيات ببعض التعاطف والعطف، فإنّنا نحرَم عموماً من ممارسة دورٍ سياسيٍّ في البلد الذي نصل إليه حتّى عندما تكون أسباب مغادرتنا سياسية. لا يخلو الغرب من الفضوليين المهتمّين بالثقافات الأجنبية وموسيقاها وطعامها ولغاتها التي يجدونها «لذيذةً» و«مدهشةً حقّاً»، لكنّهم لا يبالون برأي أبناء هذه الحضارات بكيفية سير العالم. فإمّا أن يمثّل المنفي أو المنفية قضيةً إنسانيةً غير مسيّسةٍ تدعو إلى الإحسان لإرضاء ضمير المواطنين والمواطنات من اليسار، أو كائناً فولكلوريّاً تُسقَط عليه الأوهام. أمّا «التعدّدية الثقافية»، فتحظى بالإشادة في عصر العولمة بهدف تخفيف وقع تدمير الثقافات والعوالم.

لا تخلو الدوائر المعادية للعنصرية وحركات التضامن مع المنفيين والمنفيات من هذه الظواهر. فاهتمامها بتحليلاتنا السياسية والتزامنا بحركات بلادنا الأصلية لا تثير لديها كثير اهتمام. نبقى أجانب في غالب الأحيان. ويلاحظ المرء لدى بعض «الرفاق أو الرفيقات» ممّن يلتقي بهم في منفاه جهلاً مزمناً بالنضالات خارج حدودهم القومية والنفسية. يتّخذ هذا الجهل شكل نزعةٍ أبويةٍ متعاليةٍ تختزلنا إلى ضحايا يتحمّلون ببراءةٍ متفاوتةٍ المصائب كلّها: الأزمة الاقتصادية في سريلانكا والحرب الأهلية في سوريا أو في السودان وطالبان في أفغانستان وما إلى ذلك. يشكّل هذا الإنكار لذاتيتنا ورغبتنا في الفعل كمّاً من الفرص الضائعة التي تطيل محنة الثائرين والثائرات في المنفى وتحرم المجتمعات المحلّية من العِبر ومن خبراتٍ ومهاراتٍ لا يمكنها إلاّ أن تثري الممارسات النضالية في أماكن وجودهم.

في اليونان، وعلى الرغم من «الأزمة» الاقتصادية، أدّت موجة التضامن مع المنفيين والمنفيات إلى تعبئةٍ عامّةٍ بين الأناركيين والثوريين من الجنسين. احتُلت مبانٍ خاليةٌ في كلّ المدن تقريباً على أساس مبادئ التعاضد من أجل توفير أماكن آمنةٍ للعيش بظروف حياةٍ أفضل واستقلاليةٍ أكبر من العيش في المخيّمات الحكومية. مطابخ جماعية، مساعدة ملموسة لتلبية الاحتياجات الأساسية (الملابس ودروس اللغة وفتح إمكانات عمل)، وكذلك الوصول إلى خدمات الصحّة الجسدية والعقلية والجنسية والإنجابية. في سياقٍ مختلف، عمل المنفيون والمتضامنون معاً على الاستعداد للدفاع عن النفس ضد هجمات الفاشيين والدولة. لكن بمرور السنوات، فقدت هذه الحركة زخمها بسبب الإجهاد والسياسات الحضرية وغياب الأفق السياسي وأحياناً غياب الأهداف المشتركة.

لئن كانت المهمّة الأساسية تتمثّل بالطبع في إيجاد ملاذاتٍ آمنةٍ والربط بينها لضمان حدٍّ أدنى من الإنسانية، فنحن نحتاج أيضاً إلى إنشاء بنىً مستدامةٍ وتوطيدها حتى نتمكّن من التجدّد وعلاج الصدمات وآثار الاقتلاع من الجذور وتأمين معيشتنا. ولكن لتحقيق هذا كلّه، نحتاج أوّلاً إلى أن نكون قادرين على التلاقي.

زيادة التنقّلات

لطالما ارتبطت الأممية، بوصفها النظرية الثورية، ارتباطاً وثيقاً بالمنفى والهجرة والشتات. يشترك كثيرٌ من الثوريين والثوريات في التاريخ بأنّهم غادروا بلدانهم الأصلية في وقتٍ معيّنٍ من حياتهم بسبب الترحيل أو الهجرة أو النفي أو بهدف الانضمام إلى حركات التمرّد المسلّحة. وهو ما دفعهم إلى مواجهة أفكارهم بأنماطٍ جديدةٍ من الواقع والتآلف مع سياقاتٍ مغايرةٍ ونشر سرديّاتهم وتحليلاتهم لأحداثٍ هزّت البلدان التي رحلوا عنها. وهذه التنقّلات العابرة للحدود ليست مجرّد مصادفة، بل أدّت دوراً محورياً في إثراء ممارسات أولئك الأشخاص ونشر أفكارهم.

الأممية رحلة، لا للأشخاص فحسب، بل أيضاً للأفكار والممارسات. يقدّم التفكير في المنفى إجاباتٍ عن إشكالية بناء تصوّراتٍ مشتركة على الرغم من تنوّع السياقات المحلية والصعوبات الخاصّة بكلّ حالة. يمكن أن يعاش المنفى بوصفه امتداداً للانتفاضة وجسراً يربطها ببقية العالم. وهي فرصةٌ لإصلاح سوء الفهم العميق الذي واجهته انتفاضاتٌ عديدةٌ في عصرنا، وبخاصّةٍ بسبب ضعف الروابط بين الثائرين والثائرات من شتّى أنحاء العالم.

على الرغم من الكفاح الذي نخوضه يومياً من أجل تسوية أوضاعنا قانونياً وتحقيق شروط العيش الكريم وعلى الرغم من أنّ المنطق يملي علينا إعطاء الأولوية للتضامن مع النضال في بلداننا الأصلية، فنحن بحاجةٍ إلى الارتباط بقوى التحرّر المحلّية والشتاتية أينما وصلنا. في برلين، يقوم جيلٌ كاملٌ من المنفيين والمنفيات وحلفائهم بتنظيم مظاهراتٍ مشتركةٍ من أجل تحرير فلسطين ومن أجل سوريا وأوكرانيا وإيران والسودان. انطلاقاً من جبهة الأغراب الموحّدة هذه، يشعر المنفيون والمنفيات بالقوّة ويكسرون عزلة نضالاتهم «الأقلّوية» و«الهامشية».

ربّما تكون مشاركة المنفيين والمنفيات في التعبئة المحلية (أو المبادرة بها حتى) وإقامة تحالفاتٍ مع القوى القائمة أفضل وسيلةٍ للهجوم مجدّداً بأدواتٍ مبتكرةٍ وآفاقٍ جديدة ومزيدٍ من الحلفاء والحليفات. في المنفى، يسهل عقد الروابط بين الثوريّين والثوريات من مختلف المناطق الجغرافية، وهذه الروابط تساهم في الدعم المادّي والسياسي لرفاقنا وأقاربنا ممّن بقوا في الصفوف الأمامية أو تحت رحمة القنابل.

لا بدّ من بناء قوّةٍ قادرةٍ على تنسيق ودعم الجهود الثورية أينما ظهرت، وذلك بجمع شتات جيل المهزومين والمنفيين من الجنسين، المتفرّقين في مختلف أنحاء العالم. لا بدّ من هذه القوّة لتوفير الدعم المادّي والمعنوي لمن تعرّض للهزيمة والإنهاك والتجريد من الملكية. غير أنّها يمكن أن تتيح علاجاً أكثر نجاعةً: إعداد ردّنا الجماعي.

الأممية من الأدنى

معضلة التضامن/ التعاضد/ بسط المينغا على المستوى العالمي/ الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

على الرغم من كلّ الجهود المبذولة لبخس قدرة الشعوب الثائرة وقطع التواصل في ما بينها والتعتيم على معناها، فقد أصابت غيرها بالعدوى. لقد عبر الأمل والشجاعة والتمرّد الأجساد والأراضي والحدود كلّها. أثار موت بائع متجوّلٍ تونسي في كانون الأوّل/ ديسمبر 2010 موجةً من أكبر موجات الثورة في التاريخ. وكان هتاف «كلّن يعني كلّن» (كلّهم، أي كُلّهم) الذي تردّد في شوارع لبنان صدىً متأخّراً لهتاف «*Que se vayan todos*» (فليرحلوا جميعاً) الأرجنتيني الذي افتتح القرن وشعار «ارحل» التونسي الذي تخلّله. وقد صدحت حناجر النسويات حول العالم بهتاف «*Jin, Jiyan, Azadi*» (المرأة، الحياة، الحرية). وفي بروكسل ولوزان وباريس، انتفض متظاهرون احتجاجاً على مقتل ناهل على يد الشرطة الفرنسية. واستعارت الخطوط الأمامية الكولومبية من الخطوط الأمامية التشيلية دروعها وأغانيها. بتبديد سراب الدول القومية لبعض الوقت، شعر ثوّار قرننا أحياناً أنّهم يحاربون عدوّاً واحداً بوجوهٍ متعدّدة. الشرطة عينها في الأمام، البنوك عينها في الخلف، والأوغاد عينهم في الأعلى.

لكنّ الشعور لا يكفي لتشكيل جبهة. إذ لم تتمكّن مصر الثائرة من إرسال طوابير «الألتراس» الخاصّة بها لدعم الانتفاضة في ليبيا. ولم يقدّم الكومونيون في العالم أدنى دعمٍ للمجالس المحلّية في سوريا. لم يكن لدى الزاباتيين الوسائل اللازمة لإرسال كوادر متمرّسة إلى المجالس في تشيلي أو كولومبيا. وحدهم هاكرز أنونيموس سدّوا الثغرات وهاجموا المعاقل الرقمية حول العالم لدعم الثوّار والثائرات.

وقد أدّى نقص الدعم من القوى الثورية إلى قبول الثوّار السوريين للسلاح والمال من المملكة العربية السعودية وتركيا. واضطرّت المقاومة الفلسطينية إلى أخذ المال من إيران وقطر. كما يعتمد أكراد حزب الاتّحاد الديمقراطي على النظام السوري وقد طلبوا المساعدة من حليفه الروسي أحياناً ومن الولايات المتّحدة أحياناً أخرى من أجل الصمود. ويعتمد ثائرون وثائراتٌ في غرب أفريقيا على دعم روسيا والصين للتخلّص من فرنسا. واضطرت المقاومة الشعبية في أوكرانيا إلى وضع بقائها في أيدي الغرب.

يبقى الاعتماد على القوى العظمى مسألة بقاءٍ بالنسبة للعديد من الثوّار والثائرات في السنوات الأخيرة. هل نستطيع لومهم على ذلك؟ هل المطلوب منهم الاستمرار في العيش مسحوقين أو الاستسلام أو الانتظار السلبي للقصف؟ إنّ عدم وجود تضامنٍ شعبيٍّ حقيقيٍّ على الصعيد الدولي يحكم على الثوار بالعزلة أو باختطاف جهاتٍ خارجيةٍ للمطالب الشعبية، وهي جهاتٌ تهتمّ بمصالحها أكثر من اهتمامها بمن تدّعي مساعدتهم. لقد تساءل الثوّار السوريون الذين تخلّى عنهم العالم أجمع: «لقد خانتنا الحكومات. لكن أين الشعوب؟»

معضلة التضامن

بعد أن دمّر الغزو الأميركي العراق وقصف بنوك البذور المحلّية فيه، أغرقت منظّماتٌ دوليةٌ مناطق الإنتاج الزراعي بالبذور المعدّلة وراثياً فوزّعتها مجّاناً على المزارعين لتمكينهم من استئناف أنشطتهم. لكن من أجل استخدام هذه البذور، اضطرّ المزارعون إلى شراء الأسمدة والمبيدات الكيماوية من الشركات الأجنبية، ما دفع معظمهم إلى الاستدانة ومن ثمّ هجر أراضيهم. هكذا تطيل المعونة الإنسانية أمد الهيمنة الاستعمارية وتقود مهداً من مهود الزراعة إلى الخراب.

على مدى السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك، حلّت «المعونة الدولية» تدريجياً محل الأممية التي ضُحّي بها على مذبح «التنمية» بعد وصفها بأنّها شديدة التحيّز. لطالما تعرّض هذا النهج للانتقاد بسبب التسلسل الهرمي الناتج عنه والاعتماد على المنظمات غير الحكومية الشمالية في بلدان الجنوب. ولئن كانت المساعدات الإنسانية تستطيع إنقاذ الأرواح في حالاتٍ عديدة، فإنّها نادراً ما تعالج أسباب المشكلات. إنّها إسعافاتٌ ضروريةٌ لكنّها لا تسمح أبداً بوقف النزيف. وحتّى عندما تكون المعونة الدولية أقلّ سخريةً وتطلق على نفسها تسمية «التضامن الدولي» وتحاول تقديم مساعدةٍ ملموسةٍ للأهالي، فإنّها تؤدّي إلى آثارٍ ضارّة.

شهد السكّان في فلسطين بعد اتفاقات أوسلو وصول المنظّمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظّمات الدولية الأخرى على نطاقٍ واسع. وقد تعرّضت للإذابة في المجتمع المدني أشكالُ التنظيم الذاتي الشعبي التي انبثقت عن الانتفاضات المختلفة، حيث شُجّعت جهود المقاومة على أن تصبح رسميةً وتتحوّل إلى «مشاريع» بشعاراتٍ وبيانات نوايا وميزانيات. ومن خلال جعل التمويل مشروطاً بتنفيذ نشاطاتٍ «غير سياسية»، تعرّضت المبادرات الشعبية للتشويه، ما أضعفَ الاحتجاج الشعبي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك السيطرة المطلقة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على أيّ شكلٍ من أشكال التجمّعات المدنية في الضفة الغربية والقدس، لا يمكننا أن نستغرب أن تحظى حماس، وهي منظّمةٌ رجعية، بهذا الدعم طالما أنّها تمثّل في الوقت الراهن الفرصة الوحيدة للتحرّر الوطني. هذه الأشكال من التضامن هي في الأساس من أعلى إلى أسفل وتشرط المساعدات بقواعد وأوقاتٍ منفصلةٍ عن النضالات في الأراضي الفلسطينية، إضافةً إلى الولاءات والرموز وعناصر اللغة والبيروقراطية التي تتطلّبها.

إذا كنت تريد دعماً من الخارج، فعليك أن تجعل قضيتك مقبولة، لا بل جذّابة. فعلاقة الاعتماد على المموّلين الخارجيين تُخضع القضية للدعم الذي يمكن أن تتلقّاه. تصاغ القضية للحصول على أكبر عائدٍ ممكن، بحيث تضمن دخولها سوق التضامن وتنافسيّتها فيه. هذا

النوع من التضامن يغيّر روح النضالات ويخضِع الهوامش لضوابط المراكز وتصديقها لها، سواءٌ أكانت هذه المراكز غربيةً أم روسيةً أم تركيةً أم صينيةً أم من دول الخليج. كان على الكتائب الثورية السورية إمّا أن تقصّ لحاها للحصول على الدعم الغربي أو أن تتركها تنمو للحصول على المال من قطر والسعودية.

وحتى عندما يأتي «التضامن الدولي» من المنظّمات والتجمّعات التي تترك قدراً كبيراً من الاستقلالية للنضال، من خلال الثقة بالأشخاص المعنيين مباشرةً الموجودين على الأرض، فإنّه غالباً ما ينتِج علاقاتٍ أحادية الاتجاه. وعلى الرغم من أنّ التغييرات في اللغة وتحليل الممارسات التي يقوم بها بعض المنخرطين في التضامن الدولي تدلّ على وعي القضايا الشائكة التي تثيرها علاقة الدعم، فهي لا تعالج سوى جزءٍ من المشكلة. يجب أن يحدّد المعنيون في المقام الأول مع الأشخاص والمنظّمات المتضامنة مبادئ توجيهيةً سياسيةً وأخلاقيةً مشتركةً ونهجاً استراتيجياً، وهذا هو السبيل الوحيد لتعويض التفاوتات الهيكلية وعلاقات الهيمنة التي تولّدها. هكذا نخلق الظروف الملائمة للتعاضد الحقيقي المستند إلى علاقات المساواة والمعاملة بالمثل بين النضالات والأقاليم.

التعاضد

يبدأ التعاضد بالاعتراف بحاجتنا إلى أن نكون ونعمل معاً. إنّها عمليةٌ تنطوي على الارتباط ببعضنا بعضاً وعلى بناء الثقة. كما تنطوي على معرفة كيف يلبّي بعضنا بعضاً وكيف نقرن الأقوال بالأفعال. لا يقوم التعاضد على تنفيذ «عملٍ صالح»، بل على مراعاة كفاح الآخر بوصفه جزءاً من كفاحنا، والعكس صحيح. في عالمٍ تسود فيه المنافسة حتّى بين النضالات، نحن أمام انقلابٍ للنموذج.

ليس للتعاضد مركز، لأنّه يعمل في اتّجاهاتٍ متعدّدةٍ من دون محو التباينات وعلاقات القوّة التي تؤثر فينا. عندما أرسلت صناديق التضامن العمّالية الأولى في القرن التاسع عشر الأموال لدعم الإضراب، أكّدت على كونها قروضاً لا تبرّعات. لم تكن الفكرة توقّع فائدةٍ أو حتّى سدادٍ فعلي، بل التأكيد على عدم كونها عطفاً أو إحساناً، بل بادرةً تستدعي بالمقابل بوادر في أوقاتٍ أخرى أو بأشكالٍ أخرى. من الواضح أنّ إرسال الدعم المالي من «الشمال العالمي» إلى الجنوب أسهل من العكس، ويجب استغلال هذه الإمكانية إلى أقصى حدّ. ولكنّ هذا الشكل ليس بأيّ حالٍ من الأحوال الشكل الوحيد الذي يمكن أن يتّخذه التعاضد، بل يمكن أن يتمّ على مستوياتٍ عدّة.

الشكل المادّي هو أوّل شكلٍ من أشكال التعاضد، وهو يعيدنا إلى المينغا. في أبيا يالا، يتجسّد هذا المبدأ في طرقٍ متباينةٍ لتقاسم المهامّ والموارد والخيرات اللازمة للأشغال والأبنية الجماعية: نقل منزل، زراعة حقل، تشييد مبنى. تعني المينغا أن يعمل الناس والجيران والمجتمعات المحلّية معاً وأن يتشاركوا في الآن عينه الفرح والتوادّ واللقاءات واختبار القوّة الجماعية. لقد أظهرت لنا الانتفاضات وعواقبها الحاجة إلى الدعم المادي، من الأدوية إلى البذور، بحيث يشمل سلسلةً طويلةً من البشر والأماكن. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجةٍ إلى حلفاء قادرين على فتح الدروب وعبور الحدود. وتجارب قوافل التضامن نحو التجمّعات القاعدية في اليونان بعد عام 2008 أو نحو مبادرات التعاضد الشعبي في أوكرانيا منذ عام 2022 ممارساتٌ يمكن تعميمها ويمكن تطوير أساليبها ومشاركتها. ثمّة هامش تقدّمٍ معتبرٌ في هذا المجال.

ولكنّ المال ضروريٌّ حتّى لتحقيق ذلك. كيف لنا أن نتصوّر تعاضداً مالياً فعّالاً؟ أو بعبارةٍ أخرى: هل يمكن تمويل ثورةٍ أو مقاومةٍ شعبيةٍ من دون مساعدة الأقوياء؟ في الآونة الأخيرة أو منذ زمنٍ بعيد، ساعد مغتربون كثرٌ المناضلين في بلدانهم الأصلية على الصمود، سواءٌ أكانوا أكراداً أم فلسطينيين أم بورميين. هذا أحد أشكال التمويل من قِبَل الشعوب ومن أجلها. ولذكر مثالٍ واحدٍ فقط، أشاعت المقاومة البورمية «التمويل الجماعي الثوري»، حيث جمعت مئات ملايين الدولارات لتقديم تمويلٍ مباشر لجماعاتٍ معيّنة. يمكننا الحدّ من اعتمادنا على إرادة الرعاة والحكومات والمنظّمات غير الحكومية عن طريق المساهمات الجماعية الصغيرة أو بتأسيس صناديق مشتركةٍ عابرةٍ للقومية.

بعيداً عن المسألة المادية المباشرة، يمكن أن يتحقّق التعاضد عبر نقل أصوات الأفراد والجماعات التي تحتكّ بواقع الميدان الثوري. ومن ثمّ، تتمثّل مهمّة شبكة التعاضد الدولي في مساعدة هذه الأصوات على اختراق الأسوار الإعلامية وما تقوم به قنوات الاتصال الرجعية من تشويش. ينبغي ألاّ تشعر أيّ ثورةٍ مرّةً أخرى باليتم أو الخيانة بسبب لامبالاة العالم. وهذا يفترض بدايةً التمكّن من التواصل مع الناس على الأرض في اللحظات الحاسمة، لاستخراج معلومات الميدان وترجمتها من أجل سياقاتٍ أخرى. بعد ذلك، يجب أن نكون قادرين على تنسيق إجراءات الدعم وإنشاء قنوات اتّصالٍ على المدى البعيد كي نتمكّن من مشاركة تصوّراتنا وتحليلاتنا للوضع.

من الأهمّية بمكانٍ بناء تاريخٍ مشتركٍ منسوجٍ من خبراتنا المتراكمة كلّها. وهذا يعني وضع السرديات والتحليلات المنبثقة من النضالات والتجارب السابقة قيد التداول. ثمّة مهاراتٌ وخبراتٌ نستطيع مشاركتها وتعميمها، من قبيل شنّ حملةٍ مناهضةٍ للفاشية أو كتابة دستورٍ نسويٍّ أو تطوير تقنياتٍ زراعيةٍ بيئيةٍ أو هزيمة جيشٍ من المتصيّدين الهدّامين على الإنترنت أو الدفاع عن أنفسنا ضدّ الشرطة أو إنشاء شبكات تمويلٍ أو تنظيم الاستجابة للاحتياجات اليومية في منطقةٍ محرّرة. تسعى القوى المحافظة والمناهضة للثورة جاهدةً لتصوير انتفاضاتنا على أنّها فوضى إجراميةٌ ورفاقنا على أنّهم إرهابيون ومكتسباتنا على أنّها إخفاقات. معركة السرديات والصور معركةٌ مركزيةٌ أكثر ممّا كانت عليه في أيّ وقتٍ مضى، سواءٌ في ما يتعلّق بآنية النضال أم بتغذية ذاكرةٍ للمستقبل، كما يقول رفاقنا ورفيقاتنا من تشيلي.

أخيراً، يتجسّد التعاضد في الفعل. فهو يعني إغلاق مصنع أسلحةٍ هنا للتخفيف من حدّة القصف هناك أو مضايقة شركةٍ متعدّدة الجنسيات هنا لتقويض مشاريعها الاستخراجية هناك. ويعني أيضاً التأثير في ما نسمّيه «الرأي العامّ». كما يعني التدخّل في مختلف الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون ويتدرّبون ويتسلّون ويقاتلون من أجل تحقيق العدالة وتقديم الدعم المعنوي للمناضلين والمناضلات في أماكن بعيدة. التعاضد هو القوّة الدافعة للأممية. وعبر الانفتاح على الساحة الدولية، تستطيع النضالات المحلّية تطوير القدرات العالمية للفعل ضدّ شبكات السلطة والمال، وهي شبكاتٌ لا تعرف الحدود. ثمّة وفرةٌ في الأهداف المشتركة ذات الصلة.

بسط المينغا على المستوى العالمي

سيقال لنا: «هنالك بالفعل أمورٌ كثيرةٌ يجب أن نناضل من أجلها أو ضدّها هنا... فلماذا نضيف جبهاتٍ على الصعيد الدولي؟ أليست هذه طريقةً جديدةً في الاستسلام للتشتّت والإنهاك؟» صحيحٌ أنّ الأولوية والإلحاح يبدوان لنا دائماً أكثر بداهةً عندما نتفحّص الأوضاع المحلية. بل قد يبدو زعم تغيير المعطيات في أماكن أخرى ضرباً من الوهم عندما تصعب علينا هذه المهمّة حيث نحن. أحياناً، تبدو الأممية أشبه بحلمٍ رومانسي جميلٍ لكنّه ساذجٌ في جوهره، كأنّه من مخلّفات الماضي، صندوقٌ مغبرٌّ مليءٌ بالذكريات والبطاقات البريدية: فيتنام وكوبا والجزائر وإسبانيا وغيرها...

لكنّ بناء الأممية لم يكن يوماً ضرباً من ضروب الترف، بل استراتيجيةَ بقاء. تكاد تكون الحركات التي جعلتها ركيزةً لنضالها (الحركات الزاباتيستية والكردية والفلسطينية) الحركاتِ الثورية الوحيدة التي صمدت حتّى يومنا هذا رغم الهجمات المتواصلة من كلّ حدبٍ وصوب. بالنسبة لهذه الحركات، كانت الأممية في آنٍ معاً وسيلةً للتعويض عن عدم تكافؤ القوى بين الحركات القاعدية والقوّات العسكرية المناهضة لها ولنقْل ميدان العِداء إلى مستوىً دبلوماسي وإنشاء شبكات دعمٍ في كلّ أنحاء العالم. لقد تحقّقت الانتصارات التاريخية ضدّ الاستعمار في أيرلندا وفيتنام والجزائر في زمانها بكفاح المتمرّدين على أرضهم، ولكن أيضاً عبر كسب القلوب في مراكز الإمبراطوريات، حتى طالبت شعوب هذه البلدان نفسها بإنهاء الحرب والاحتلال. وبالفعل، النشاطات من بطن الوحش ضروريةٌ لتوسيع الجبهة وتغيير أماكن المواجهة، وبالتالي لدعم المناضلين والمناضلات على الأرض. ولكنّنا بحاجةٍ إلى الاستماع إليهم وتفهّم مطالبهم بدلاً من أن نضع أنفسنا مرّةً أخرى في المركز ونمنح الأسبقية لمواقفنا السياسية الخاصة ونطبّق أطرنا التحليلية على أوضاعهم.

على الرغم من استنادنا إلى سوابق تاريخية، لكنّنا لا نشعر بالحنين إلى «عصرٍ ذهبيٍّ» للأممية. ففي القرن العشرين، انحازت الأممية انحيازاً كبيراً إلى مصالح الدول والقوى العظمى، وانقسمت نتيجةً لذلك. فبدلاً من مكافحة النزعة القومية، عزّزتها في بعض الأحيان. وفي حين أنّ ارتباط المرء بأرضه وثقافته بوصفهما ميداناً لنضاله يحتلّ مكانةً مستحقّةً في نظرنا، على غرار الصمود الفلسطيني، إلاّ أنّنا نميّز دائماً استغلال أجهزة الدولة له لصالح الطبقات الحاكمة الوطنية. تبدأ الأممية اليوم بالنسبة إلينا في البيت، في ميادينا اليومية. وأرضها البديهية والخصبة هي في نظرنا الأماكن التي تتّسم بالتنوّع والاختلاط وعدم التجانس بين السكّان، والعابرة للقوميات بالمعنى الحقيقي للكلمة. وهي تشمل كبرى مدن العالم والمناطق الحدودية ومناطق الإنتاج الزراعي الكبرى التي تعتمد على استثمار العمالة المهاجرة. ولكنّ إنشاء روابط متعدّدة بين الأطراف المتصارعة، بين زوايا عالمنا المختلفة، هو الذي سيقلّل أيضاً من جاذبية مراكز القوى الإقليمية والعالمية.

يتخلّل مناطقنا منطقٌ للإنتاج عابرٌ للقومية، وتكمن قوّة أيّ اقتراحٍ سياسيٍّ محلّيٍّ اليوم في قدرته على رؤية نفسه كجزءٍ من شبكةٍ عالميةٍ من المقاومة والانتفاضات. ومن دون ذلك، فإنّه يواجه خطراً داهماً بأن يُختزل بمجرّد بُعدٍ «بديلٍ» ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي، عبر تجاهل ما يربطه أو يمكّنه أو يشرطه مع العالم. وعلى العكس من ذلك، تتعرّض الأممية إذا لم تتجذّر محلياً لخطر أن تكون مجرّد أغنيةٍ جميلةٍ يدفعها الحنين إلى الماضي أو مجرّد ملتقىً لطيفٍ لنخبةٍ من الناشطين الكوسموبوليتانيين. والتحدّي الذي يفرض نفسه علينا يتمثّل في توسيع نطاق المينغا على المستوى العالمي، بين مناطق الصراع وبين القوى الشعبية، متجاوزين العقبات. هذا ما نعنيه بالأممية من الأسفل.

عندما ننظر إلى ما يحدث في الأماكن الأخرى، نشعر بما يشبه النسيم العليل الذي يعيد لنا القوّة والشجاعة عندما يصبح «موطننا» قاتماً وخانقاً. ففي مكانٍ ما على هذه الأرض، سيظلّ هنالك دائماً أناسٌ ينظّمون أنفسهم ولا يستسلمون. لئن كانت الشعوب قد ردّدت منذ عام 2011 صدى بعضها بعضاً وتناغمت مع بعضها بعضاً وتكثّفت تحرّكاتها، فلا يوجد حتّى الآن ما يؤذن بفضاء ترابطٍ ثوريٍّ عابرٍ للقومية، قادرٍ على كسر عزلة الثورات وحركات المقاومة من دون تشتيت مطالبها وتطلّعاتها. يجب أن نشرع من فورنا في بناء هذا الفضاء إذا أردنا أن نتمكّن يوماً ما من التدخّل في اللحظات الحرجة وأن يكون لنا تأثيرٌ حاسم.

الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

لن يكون من السهل إيجاد خطوط دفاعٍ وهجومٍ مشتركة، حتّى إن كنّا نتشارك الرغبات والآمال عينها. ثمّة صعوباتٌ عديدة، فنحن لا نتحدّث اللغات عينها ونعيش أحياناً في أماكن شديدة التباعد ولا يعرف بعضنا بعضاً ونحتاج وقتاً لفهم ظروف بعضنا بعضاً والتمكّن من اتّخاذ موقف. تُضاف إلى هذه الصعوبات العملية مواقف من يسعون جاهدين لجعل نضالاتنا تتعارض بدافع «البراغماتية» أو باسم خدعٍ مضادّةٍ للثورة. ويسري الأمر عينه على تلك المقاربات الجيوسياسية والمهيمنة الخارجة توّاً من نسخةٍ سيّئة الصنع من الحرب الباردة، جديدةٍ لكنّها خالية من الاشتراكية. في هذه المقاربة، يتلخّص العالم في التحليل النهائي بصراع كتلٍ تكون فيه الدول وتحالفاتها

العواملَ الوحيدة القادرة على تغيير الأمور. ومن خلال هذا المنظور، يحكَم بالفشل على كلّ ما يتجاوز عوالم السياسة الواقعية، وبالتالي يحتمل أن يكون ثورياً.

وقد دفع هذا النوع من المنطق الثنائي قسماً من «اليسار المناهض للإمبريالية» إلى دعم النظام الإيراني والروسي والسوري ضمنياً أو صراحةً باعتبار هذه الأنظمة «حصوناً» ضد الإمبريالية - الصهيونية - الاستعمارية - الغربية - الرأسمالية. ولذلك، عُدّت الثورتان السورية والإيرانية بالضرورة «ليبراليتين» أو «موليتين للغرب» وبالتالي «خاضعتين للتلاعب بهما». وأحياناً، يشار ببساطةٍ إلى هاتين الثورتين بوصفهما مؤامرتان دبّرتهما دولٌ أجنبية، غربيةٌ بطبيعة الحال، للمساس بـ«السيادة الوطنية» للأنظمة القائمة. في هذه السرديات، تختفي الشعوب وأشكال تنظيمها وأفعالها المستقلّة وأصواتها المتعدّدة وصراعاتها الداخلية وحتّى الصراعات الطبقية، مثلما تختفي المجازر التي ترتكبها هذه الأنظمة وحلفاؤها ضدّ الشعوب خلف مفاهيم مجرّدة غير صائبة.

هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» بعيدون أحياناً عن الحراك الحقيقي لدرجة أنّهم سرعان ما يعكسون عليه خطاباتهم وتحليلاتهم المنفصلة عن الواقع عندما تتولّى الحركات الشعبية زمام الأمور، ما يحرم المعنيين بالدرجة الأولى من قدرتهم على التحدّث والفعل. في نظرهم، المقاومة الشعبية في أوكرانيا والنسويات في إيران والثوّار في سوريا إمّا «عملاء للإمبريالية» أو عاجزون عن فهم أوضاعهم. ينطلق هؤلاء المنظّرون من «المسافة الحرجة» التي تفصلهم عن الناس ويزعمون بأنّهم يعرفون أكثر من الموجودين على الأرض ما الذي يجب فعله. وعندما يطرح الثائرون والثائرات تحليلاتٍ ومطالب لا تتناسب مع «الدوكسا» الخاصّة بهم، يصبح المقاومون «نازيّين» في أوكرانيا والثوّار «جهاديين» في سوريا والنسويات «خائناتٍ» في إيران. بهذا، يكون هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» وكلاء للأنظمة القاتلة التي يدعمونها ويدافعون عنها.

ينظر هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» إلى البلدان الغربية بوصفها القوى الإمبريالية الوحيدة وإلى الولايات المتّحدة بوصفها مصدر الشرور كلّها، وهو تحيّزٌ يميّز هذه المواقف «المتخندقة»، ويقودهم ذلك إلى التقليل من شأن جرائم النظام السوري أو الروسي أو الصيني أو الإيراني. وفق هذا المنطق، من المناسب الإبقاء على هذه الأنظمة، بل حتّى زيادة قوّتها، لتحقيق التوازن في النظام العالمي وهزيمة الهيمنة الغربية. وهذا يقودهم إلى النظر إلى قوىً إمبرياليةٍ كالصين وروسيا بوصفها حليفةً نظرياً. في رأيهم، هذان النظامان اللذان يدعمان قضية فلسطين خطابياً أهون الشرور في مقابل نفاق الدول الغربية التي تصطفّ كلّها مع الاحتلال الإسرائيلي. ولكن «المناسب» أو «أهون الشرور» لمن؟ يصعب حقّاً على المرء أن يختار الإبادة الجماعية أو الاحتلال المفضّل لديه. لماذا يجب أن نتسامح مع الإبادة الجماعية للأويغور في الصين من أجل وضع حدٍّ للإبادة الجماعية في غزّة؟ لماذا يجب أن ندين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من ناحيةٍ ونغضّ الطرف عن الحرب على المتمرّدين في الشيشان أو الغزو الروسي لجورجيا أو أوكرانيا من ناحيةٍ أخرى؟

في عام 2019، أوضح الثوّار والثائرات في العراق، ولديهم خبرةٌ في التعامل مع الإمبريالية، في مظاهراتٍ حاشدةٍ أنّهم لا يريدون «لا الولايات المتّحدة ولا إيران» في بلادهم. يمكننا دائماً تطوير تصنيفاتٍ دقيقةٍ وتسمياتٍ نظريةٍ تتفاوت في تعقيدها لوصف مختلف أنماط الإمبريالية الموجودة اليوم. لكن يجب الإقرار بأنّ «الإمبريالية الفرعية» تثير الخراب والدم هي أيضاً.

تكمن مشكلة هذه المواقف في أنّها لا تؤدي إلاّ إلى خلق حواجز وانقساماتٍ بين النضالات والقضايا الشعبية. وهذا يمنع عملياً التحالفات بين الهوامش، على الرغم من أنّ هذه التحالفات ضروريةٌ وقيّمةٌ للغاية. فبدلاً من إيجاد ما يمكن أن يوحّدنا في جبهةٍ مشتركة، يخبرنا هؤلاء «البراغماتيون» أنّ الفعّالية تتطلّب منّا النظر إلى أعداء أعدائنا بوصفهم أصدقاء لنا. والتضامن بالنسبة إليهم لا يستند إلى ما يحدث على الأرض بقدر ما يستند إلى مواقف الولايات المتّحدة. فإذا كانت الولايات المتّحدة تدعم بكلّ انتهازيةٍ قضيةً ما، مثل التمرّد في هونغ كونغ، فإنّ تلك الانتفاضة لا تستحقّ دعمنا من دون إيلاء أهمّيةٍ إلى تصميم الصين على بسط سيطرتها الاستبدادية هناك.

بدلاً من هذا النهج الأقرب إلى «كيسنجر» منه إلى «تشي جيفارا»، وهو نهجٌ مؤسفٌ أخلاقياً وغير مثمرٍ استراتيجياً، نحن بحاجةٍ إلى حنانٍ ثوريٍّ قادرٍ قبل كلّ شيءٍ على **الإصغاء** من أجل محاولة **الفهم**. ثمّ أنّنا بحاجةٍ إلى تمحيص تناقضات الواقع للوقوف إلى جانب المناضلين والمناضلات. نحن نفضّل الرهان على من يريد تغيير قواعد اللعبة وتكوين حقائق جديدةٍ بدلاً من الرهان على من يريد الفوز في اللعبة كما هي.

خلافاً لما يسعى أنصار اليسار الاستبدادي وهيمنة الدولة دفعنا للإيمان به، وهو تيّارٌ تمدّ له النزعة الرجعية الراهنة طوق نجاة، فإنّ الربط بين المعارك بدلاً من المعارضة بينها يزيد من قوّتنا ولا يضعفنا. هذا هو بالضبط ما نجحت الحركات النسوية جنوبيّ أبيا يالا في تحقيقه في السنوات الأخيرة عبر مراعاة تنوّع العنف الموجّه ضدّ الخارجين على التصنيفات الجندرية والمنحدرين من أصولٍ أفريقيةٍ والنساء والسكّان الأصليين والمهاجرين والأطفال والمسنّين، سواءٌ في العمل أم في الشارع أم في المنزل أم على يد عناصر الشرطة. عبر إدراج هؤلاء الأشخاص في الإضرابات العامّة النسوية بدلاً من النظر إليهم كأضداد، نجحت تلك الحركات في نسج حركةٍ شعبيةٍ ضخمة. وهي حركةٌ موحّدةٌ لكنّها ليست وحيدة الشكل، ضخمةٌ لكنّها جذرية.

علينا أن **نكافح ضعفنا**، وبخاصّةٍ اعتقادنا أنّنا لا نستطيع فعل شيءٍ من دون المشاركة في ألاعيب الأقوياء. صحيحٌ أنّنا نشعر بأنّ عددنا غير كافٍ وبأنّنا نفتقر بشدّةٍ للموارد. لكنّ الاعتراف بهذا الأمر واستخدامه بمثابة نقطة انطلاقٍ لبناء قوتنا هو بالتأكيد أكثر «واقعيةً» من سلوك الدروب المختصرة والتشبّث بثاني أفضل خيار، وبالتالي إعادة إنتاج شروط عجزنا.

وحدها الشعوب تنقذ الشعوب، علينا أن نمنح مضموناً لهذا الشعار عبر البدء ببناء قوّةٍ في أركان الكوكب الأربعة، قادرةٍ على مواجهة **الوحوش الباردة** التي تلتهم حاضرنا ومستقبلنا. سيتطلّب بناء قوّةٍ ثابتةٍ ودائمةٍ للتدخّل والتعاضد وقتاً وموارد وعلينا أن نستعدّ لذلك بصبر، ولكّننا نعتقد أنّ هذا هو السبيل الوحيد أمامنا. على المدى البعيد، لا يمكن تحقيق انتصارٍ في مكانٍ واحدٍ من العالم. لقد

رسخّت الإمبراطورية نفسها في كلّ مكانٍ على سطح هذا الكوكب ولا يمكننا أن نتخيّل المشاركة يوماً ما في إسقاطها إلاّ بمواجهتها على نحوٍ متزامنٍ في كلّ مكان.

العثور على مكبح الطوارئ

خلف كلّ فاشيةٍ تكمن ثورةٌ فاشلة/ أوقاتٌ من الإنهاك/ حالة الطوارئ في الدول كلّها/ العثور على الأفق

تذكّرنا بداية هذا العقد الجديد بفكرةٍ بسيطةٍ لكنّها مؤلمة: يؤدّي تقدّم الثورة إلى تشدّد الثورة المضادة.

لقد أحالت الانتفاضات الأنظمة كلّها، أيّاً كانت طبيعتها، إلى عدم مواءمتها الجذرية للتطلّعات الشعبية وإلى المخاطر التي تواجهها. فبعد أن عجزت السلطات عن إعادة إحياء الثقة في مشاريعها المحتضرة، كان الرعب أوّلَ ردّ فعلٍ لها على الغضب. خلّفت الانتفاضات عدداً كبيراً من الشهداء والسجناء والمنفيين من الجنسين. كذلك، تواصلت باطّرادٍ عسكرة الأراضي وتجريم النضالات وتضاعفت حالات الاختفاء القسري والتعذيب. وعلاوةً على الفظائع التي كانت السلطات الوطنية ترتكبها، ذهب الجنرالات الروس والإيرانيون والفرنسيون والأميركيون لدعم الأنظمة المهدَّدة. أُرسلت قنابل الغاز المسيل للدموع و«الخبرات الفرنسية في مجال حفظ النظام» إلى ابن علي، وأُرسِل عناصر من الشرطة الألمانية وأنظمة أمنٍ إلكتروني إسرائيلية إلى تشيلي، كما سارعت الميليشيات الإيرانية والقنابل الروسية لنجدة بشّار الأسد. لم يقتصر سحق انتفاضاتنا على الصعيد الوطني، بل كان عالمياً.

بعد هبوب الثورة، ما ينجو ويتعزّز ويقوى وينظّم نفسه هو في الأغلب الأعمّ شكلٌ من أشكال ردّ الفعل. في كلّ مكان، تدافع الطبقات المهيمنة بشراسةٍ عن مصالحها مهما كان الثمن. ومن أقصى الأرض إلى أقصاها، يبدو أنّ القوى المنظّمة الوحيدة التي تنجح في الخروج من المأزق هي تشكيلاتٌ محافظةٌ في أحسن الأحوال، وفاشيةٌ في أسوأ الأحوال. لقد جوبهت حقبة التمرّد التي دشّنها العقد الماضي بردّ فعلٍ عنيفٍ على نطاقٍ واسع: محاولةٌ عالميةٌ للثورة المضادة.

خلف كلّ فاشيةٍ تكمن ثورةٌ فاشلة

الثورة المضادّة ليست مجرّد عمليةٍ عالميةٍ لمواجهة التمرّد. كما أنّها ليست مجرّد إصلاحٍ للنظام القديم أو عودةً إليه، أو إعادة تأسيسٍ لنظامٍ اجتماعيٍّ أنهكته ضروب النزاع والتمرّد. فهي تبني بنشاطٍ نظاماً جديداً مصمّماً خصيصاً على قياسها ولمصلحتها. إنّها تصيغ العقليّات والسلوكيات الثقافية والأذواق والعادات والتقاليد. كما أنّها تحيّن مجدّداً أشكال المراقبة والتقنيات القمعية وتحمي مصالح رأس المال في كلّ مكان. ولكن ثمة أمرٌ آخر: تستخدم الثورة المضادة الافتراضات المسبقة والتوجّهات عينها التي يمكن أن تقوم عليها الثورة؛ فهي تحتلّ أرض خصمها وتقدّم إجاباتٍ أخرى عن الأسئلة عينها. إنّها تعيد تفسير الثورة بطريقتها الخاصة.

في الوقت الذي يتم فيه سحق الثوريين والثوريات وتشتيتهم وعزلهم، تعود رؤوس الأفعى التي اعتقدنا أنّنا قطعناها للنموّ من جديد. تحاول القوى الرجعية استخدام تطلّعات الانتفاضات كي تمنع بشكلٍ أفضل عودتها، وذلك عبر زعم مناهضتها للاستعمار مثلما يفعل بوتين أو سي جي بينغ أو عبر حشد «انتفاضاتٍ» مناهضةٍ للنظام مثلما فعل ترامب أو بولسينارو، أو عبر حروبٍ من أجل الديمقراطية بقيادة «العالم الحرّ». في الأرجنتين، نرى كيف ردّد شعار ميليي "*afuera*" (إلى الخارج!) صدى شعار «*que se vayan todos*» (فليرحلوا جميعاً!) الذي أطلقه المتمرّدون والمتمرّدات في مطلع القرن. أفضل وسيلةٍ لسحق الرغبة في الحرّية هي أن تقدّم نفسك بوصفك المحرِّر.

في عام 2024، شارك دونالد ترامب في اجتماعاتٍ تحمل شعاراتٍ من قبيل «كونوا غير قابلين لأن يحكمكم أحد» و«الترحيل الجماعي الآن». إذا كان الفاشيون أعداءنا الألدّة، فلا يقتصر السبب على أنّ مشروعهم نقيضٌ لمشروعنا. إنّهم أعداؤنا الألدّة لأنّهم يدافعون عن مشروعٍ يتنكّر في زيٍّ ثوري، يتغذّون على وثبات الثورات الشعبية وعواطفها في حين أنّهم الملاذ الأخير للمراكز. إنّ بوتين وميلوني ولوبين، مثلُهم كمثل فاشيين آخرين كثر، يستغلّون الإحباط والإذلال الذي تشعر به الطبقات العاملة التي زعزعتها التحوّلات الأخيرة في رأس المال. وهم يفعلون ذلك لتعزيز موقفهم المناهض للنظام والدفاع عنه دفاعاً أكثر فعّالية. يزعمون أنّهم يريدون تغيير كلّ شيءٍ كيلا يتغيّر أيّ شيء. أصبح الرجعيون اليوم أكثر راديكاليةً، في حين يتخبّط التقدّميون في الاعتدال.

جديرٌ بالذكر أنّ الفاشيين يكرهون الحركات النسوية والكويرية كرهاً شديداً. فالفاشية ترى فيها خصماً قادراً على خلق رغباتٍ في التحرّر قادرةٍ على تقويض النظام القائم. عبر تأكيد الحركات النسوية في الجنوب امتلاكها استطاعةً وإرادةً لتغيير كلّ شيء عبر خرقها قواعد النوع الاجتماعي والطبقة والعرق والجغرافيا والعمر، أقنعت براديكاليتها ملايين البشر بالانضمام إليها. وينطبق الأمر عينه على الحركة الكويرية، وهي واحدةٌ من الحركات النادرة التي لا تزال تجرؤ على الحلم: عبر تحطيم منطق الثنائية في جذر كلّ سلطة، تحوّل المخيال إلى سلاحٍ والرغبةُ إلى قوّة. ولأنّ الثورة الكويرية وضعت الجسد في قلب التحوّل، أصبحت من الحركات النادرة التي تقف في وجه أحلام الفاشيين القاتلة وتجسّد ضروباً ممكنةً من المستقبل. ولكن ككثيرٍ غيرها من الحركات الأخرى التي سبقتها، تتودّد إليها قطاعاتٌ تقدّميةٌ أو ليبراليةٌ من الإمبراطورية وتحاول نزع فتيلها لتحويلها إلى عرَضٍ ثقافيٍّ ثانويٍّ غير مؤذٍ.

كيف يمكننا تصديق أنّ نزعات التفوّق الكاسحة لدى ترامب أو مودي أو نتنياهو يمكن هزيمتها بحجّةٍ متماسكةٍ أو بتقريرٍ للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أو بالتحقّق من الوقائع في صحيفة نيويورك تايمز أو بتصويتٍ في الأمم المتّحدة؟ كلّما غامرت الحركات التقدّمية في هذا المجال، استهزئ بها أكثر فأكثر وفقدت مصداقيتها أكثر فأكثر، وأتت بالتالي بنتائج عكسية. إنّ إذعان الديمقراطيين الاجتماعيين الذين يزعمون استحالة تغيير أيّ شيء، حتّى بعد الفوز في الانتخابات، يمهّد طريق التخريب أمام القوى

الفاشية التي يكفيها أن تنحني لحصد غضب الانتفاضات المشروع والأرواح المفقودة. وما حدث، من واشنطن إلى برازيليا، لم يكن حتّى الآن أكثر من مجرّد محاكاةٍ ساخرةٍ للانتفاضات، وربّما تكون مثل هذه التحرّكات في المستقبل أكثر خطورةً بكثير.

إنّ عودة ظهور النزعات القومية المعادية للأجانب والهجمات الممنهجة على حقوق المرأة والمنشقّين الجنسيين والجندريين في جميع أنحاء العالم هي نتاج هجومٍ عالميٍ مدروسٍ جيداً، هجوم الفاشية الدولية الجديدة. وعلى الرغم من التباين الظاهري بين هذه الوجوه للسلطة، وهي وجوهٌ أكثر فأكثر توتّراً وتجهّماً، لكنّها جميعاً تنتمي إلى الوحش عينه. فهي تتشارك هدفاً مشتركاً، بعيداً عن الصراعات والعداوات الظاهرية: الحفاظ على سلطة المراكز بأيّ ثمن. وهي لا تتورّع عن ارتكاب أيّ مجزرةٍ لتحقيق ذلك، إذ لطالما كانت الحرب عنصراً أساسياً في درء الثورة.

أوقاتٌ من الإنهاك

لقد انتقلنا في كلّ مكان إلى نظام الطوارئ، إلى حالةٍ من الذهول. وهو من أعند الأنظمة التي يمكن أن نتمنّى اختفاءها. إنّه مطبوعٌ على نحوٍ مستدامٍ في أساليب عيشنا وتنظيمنا ونضالنا.

ثمّة ضروراتٌ حيويةٌ تمرّ بنا وتدفعنا إلى التحرّك لأنّنا لم نعد نتحمّل بقاء الأمور على حالها. من هذه الضرورات عدم الحصول على ما يكفي من الطعام، المخاطرة بالموت أو الاغتصاب في كلّ زاويةٍ من زوايا الشوارع، عدم إيجاد مكانٍ للعلاج أو لإيواء عائلتنا ليلاً، المخاطرة بالإذلال لدى كلّ إجراءٍ إداريٍّ جديد، التعرّض للضرب في كلّ عملية تحقّقٍ من الهوية، الخوف من عدم وجود مياهٍ كافيةٍ لزراعة المحاصيل، من أن يتحوّل التراب إلى رمال...

تغرقنا ظروف الحياة غير المستقرّة في روتينٍ يوميٍّ مرهق، مشبعٍ بمقتضياتٍ ما إن نبدأ في تلبيتها حتّى نعاني وضعاً ملحّاً جديداً. غالباً ما نتصدّى لهذه الطوارئ التي تعبر حياة كلٍّ منّا اليومية بمفردنا أو مع شبكات معارفنا الذين هم أيضاً منهكون ويستهلكون قدراً كبيراً من وقتنا وطاقتنا. ترغمنا هذه الضغوط اليومية على العمل بوتيرةٍ لا تُحتمل للحفاظ على استمرار جذوة النضالات أو لحماية أنفسنا أو لتفادي أن نُسحق، ما يتطلّب دائماً مزيداً من الطاقة للوجود.

أمّا من جانب الحكّام وكردّ فعلٍ ساخرٍ على حالات الطوارئ السالف ذكرها، فهنالك حالات طوارئ تهدف كلٌّ منها بطريقتها الخاصّة إلى تذكيرنا بعجزنا من دون حمايتهم: «الأزمة الاقتصادية» والكوارث «الطبيعية» و«عملاء الأجانب» و«التهديدات الخارجية» و«أزمة الهجرة»، وما إلى ذلك. نجد اليوم «حالة الطوارئ» في الأنظمة كلّها، من أكثرها ديمقراطيةً إلى أكثرها استبداداً، بوصفها إجراءاتٍ استثنائيةً في حالة «السلام».

لقد حكم «قانون الطوارئ» حياة السوريين والسوريات اليومية لأكثر من أربعين عاماً قبل الثورة. في الخطاب الرسمي، وُضع هذا القانون لمواجهة التهديد العسكري من إسرائيل، إلاّ أنّه لطالما استُخدم لقمع أيّ معارضةٍ داخلية، بما في ذلك على شكل مجازر وقصف. ثمّ حوّله النظام ليصبح قانون «مكافحة الإرهاب» بعد أشهرٍ قليلةٍ من بداية الثورة. وفي تشيلي، سمحت حالة الطوارئ للرئيس بينيرا (بإعادة) إخراج الجيش من ثكناته ضدّ الشعب الثائر. في كلّ مكانٍ في العقدين المنصرمين، انتشر استخدام حالة الطوارئ - كمبرّرٍ قانونيٍّ لغياب سيادة القانون - على نطاقٍ واسعٍ بدعوى التصدّي للهجمات الإرهابية وللفيروسات، لمواجهة أعمال الشغب في المناطق الحضرية والزلازل والحرائق والفيضانات.

حالة الطوارئ في الدول كلّها

لئن كانت السياسة استمراراً للحرب بوسائل أخرى، فلأنّ الحكم وشنّ الحرب وجهان لعملةٍ واحدة. فالدولة القومية، هذا الشكل الخاصّ من أشكال تنظيم السلطة وإدارة السكّان والسيطرة على الأراضي، غزت العالم بأسره تقريباً عبر حروب الاستعمار. غير أنّ طريقة ممارسة السلطة والتحكّم بالسكّان تتباين من دولةٍ لأخرى، أو من منطقةٍ في العالم لأخرى.

تتباين وظيفة جهاز الدولة وإمكانياته في حال تحدّثنا عن قوّةٍ استعماريةٍ سابقةٍ راسخةٍ بفضل الثروات التي سرقتها من بقيّة العالم أو في حال تحدّثنا عن دولةٍ حديثة العهد بالاستقلال فريسةٍ لنفوذ قوىً أكثر تنظيماً منها بكثيرٍ وتسعى لوضع يدها على موارد تلك الدولة. غالباً ما تتعلّق درجة العنف الذي تمارسه دولةٌ من الدول على شعبها بالموارد المادّية (الريع الاستعماري وريع النفط وشتّى أنواع المكاسب المالية) التي تستطيع الطبقات الحاكمة التصرّف بها لشراء السِلْم الاجتماعي على المستوى الوطني، قبل اللجوء إلى القوّة الغاشمة.

لقد مثّلت الاشتراكية والدولة الاجتماعية والديمقراطية الاجتماعية، حيثما وجدت، محاولاتٍ للربط بأسلوبٍ مختلفٍ بين مسألة الدولة ومسألة السيادة الشعبية. فعلاوةً على احتكار الدولة العنفَ المشروع والدفاع عن أرضها، يقع على عاتقها أمان مواطنيها وإعادة توزيع جزءٍ من الثروات وتوفير الخدمات للسكّان. وقد كان لكلّ محاولةٍ من هذه المحاولات، سواءٌ نجمت عن إضراباتٍ أم عن انتفاضاتٍ أم عن إصلاحات، أثرها في توسيع نطاق دعم مختلف مكوّنات الشعب لاستقرار الدولة.

ولكنّ زمن اليوتوبيا الاجتماعية التي ترعاها الدولة قد ولّى إلى غير رجعة. لم يعد أحدٌ يفكّر في بيعنا مستقبلاً ورديا بعد الآن وحلّت الديستوبيا محلّ اليوتوبيا في كلّ مكان. التهديد التآمري بـ«الاستبدال العظيم» العزيز على قلوب الرجعيين البيض. مجتمع السيطرة

الخاضع للذكاء الاصطناعي الاستبدادي. الانهيار الوشيك للظروف المعيشية على كوكب الأرض. وعندما تحاول أحزاب اليسار التقليدية أن تبهرنا مجدّداً ببرامج سياسيةٍ بعد أن تنفض عنها الغبار وبوعودٍ جديدةٍ بالتغيير، فإنّ ذلك بات يعود فحسب إلى حالة الطوارئ الدورية لمنع وصول اليمين المتطرّف إلى مواقع السلطة.

لقد دشّنت «الحرب على الإرهاب» التي شنّتها الولايات المتحدة الأميركية القرن الحادي والعشرين. كما أنّ حجّة التهديد الدائم والواسع النطاق المنتشر في كلّ مكان والذي يمثّله الإرهاب برّرت كلّ حربٍ وكلّ إجراءٍ من إجراءات السيطرة وكلّ ضروب الاستثناءات في الداخل والخارج. إنّ «الحرب على تجارة المخدّرات» في المكسيك وشعار «تخليص أوكرانيا من النازية» في روسيا و«استئصال حماس» في إسرائيل و«القضاء على المؤامرة الصهيونية الوهّابية» في سوريا و«سحق الإرهاب الكردي» في تركيا و«القضاء على نزعة الطوارق الانفصالية» في مالي وتفكيك «إرهاب المابوتشي» في تشيلي وغيرها كثير هي بعضٌ من طرق استغلال التهديدات. بعض هذه التهديدات حقيقيٌّ وبعضها مختلق، وهي تستثمر لتحويل التوتّرات داخل كلّ مجتمعٍ نحو مكافحة «عدوٍّ» مشترك، بحيث يصبح هذا العدوّ الضامنَ النهائي للوحدة الوطنية. وسرعان ما ينزلق الاحتجاج الداخلي الأقوى من اللازم إلى مرتبة «عدوٍّ من الداخل» إذا لم يكتفِ بالإطار التفاوضي الممنوح له. تكون الدولة دائماً «قلعةً محاصرةً» وتخضع دائماً لتهديد قوىً معاديةٍ في الداخل أو على أعتابها، وهي تستقوي بذلك التهديد.

لإدارة الكارثة المحتومة، لا تقترح حالة الطوارئ التي أصبحت علاقةً مع العالم سوى طرقٍ متباينة، تسلّطيةٍ بشكلٍ أو بآخر. لقد أصبحت حالة الطوارئ دافعاً عامّاً للسياسة، تستدعيها القوى السياسية والنقابات والجمعيات، ثمّ الحكومات التي تتبنّاها أحياناً من دون أن تستجيب لها. لم نعد نحكم أو نناضل (حيثما استطعنا) إلاّ باسم الطوارئ. تخفي هذه الضرورة التباين والنزاع وعدم المساواة: نحن جميعاً معنيون ومعنياتٌ بالأمر، في القارب عينه، متساوون في كوننا ضحايا وفي المسؤولية وفي إمكانية التعبئة.

الاستجابة لـ«الطوارئ الاجتماعية» والمناشدة بإعلان «حالة طوارئ بيئية» والانتقال من قضيةٍ إلى أخرى ومن معركةٍ ضدّ مشروع إبادةٍ بيئيةٍ إلى تعبئةٍ ضدّ إصلاحٍ تقوم به الدولة، ومن تعبئةٍ إنسانيةٍ إلى حملةٍ مناهضةٍ للفاشية؛ كلّ واحدة من هذه المعارك، مهما كانت أهميتها، تمتصّ كلّ طاقاتنا المتاحة. وفي غياب استراتيجيةٍ شاملة، نتخبّط على غير هدىً.

العثور على الأفق

عسكرة المدن والإغلاق الفوري للحدود والتزايد الكبير للرقابة البوليسية والمراقبة الإلكترونية وتقييد التنقّلات وإدخال أنظمة التبليغ والإقامة الجبرية: لقد أظهرت إدارة الدول لجائحة كوفيد 19 أنّ هذه التدابير الاستبدادية ممكنةٌ تماماً على نطاقٍ واسعٍ جدّاً وعلى مدىً طويلٍ من الزمن. وكلّ ما تحتاجه تلك الدول هو حجّةٌ محكمةٌ أو أزمةٌ تحسِن استغلالها لإعادة تفعيل هذه التدابير عندما تحتاجها.

إليكم العناوين التي تتصدّر منذ عدّة سنواتٍ قنوات الأخبار المستمرّة: عقم المحيطات، أستراليا أو غابات الأمازون فريسةً للنيران، الأعاصير أو الفيضانات المدمرة. لم يعد يخفى على أحدٍ عدم التطابق بين مواقف الحكومات وأفعالها وبين خطورة الوضع المثبتة. لقد أصبح «القلق البيئي» مرض العصر حيثما نكون محظوظين لعدم وجود أسبابٍ أكثر إلحاحاً تدعو للقلق. وهو مجرّد شعورٍ آخر يساهم في الشلل العام. فعندما نسمع طيلة اليوم عن الحروب أو المجاعات أو الكوارث الإنسانية أو الحرائق، نصبح في حالةٍ من الذهول. ويتمثّل أكثر ردود الفعل من أجل البقاء على قيد الحياة في تجاهل هذه المعلومات والاستمرار في الحياة وكأنّ شيئاً لم يحدث. وبما أنّ كلّ شيءٍ يحيل إلى عجزنا، فإنّنا محكومون مرّةً أخرى بالاعتماد على تغيّرٍ مفاجئٍ غير مرجّحةٍ من قادة العالم، وفي أفضل الأحوال محاولة الضغط عليهم.

لا شكّ في أنّ حالة الطوارئ البيئية، الحقيقية والمحسوسة، محرّكٌ قويٌّ للتعبئة عندما تُعيَّن أهدافٌ ملموسةٌ وتوضع استراتيجيات عمل. يستخدم كلٌّ من المدافعين عن أراضيهم والمنظّمات السياسية والحركات البيئية الدعوةَ إلى الاستجابة لحالة الطوارئ المناخية جزئياً لجذب الانتباه وحشد القوى، أو لإضفاء الشرعية على أشكالٍ من التعبئة أكثر راديكاليةً وخلق ضروبٍ غير مسبوقةٍ من التضافر الشعبي. ولكن مع ازدياد الاعتراف بهذه الحالات الطارئة على نطاقٍ واسعٍ وتأثيرها في مصالح الطبقات المهيمنة، قد تستولي يدٌ أخرى على القضية. وبالفعل، تغلغلت الإيكولوجيا إلى حدٍّ كبيرٍ في بعض الخطابات السياسية الليبرالية واليمينية ويمكننا أن نتوقّع اللحظة التي سيبرّر فيها الخطاب حول الانهيار الإيكولوجي تشديداً سلطوياً جديداً بأسلوب الحزب الشيوعي الصيني.

ترنو عيون الشباب في المراكز إلى صور مستقبلهم المأساوي، مستقبل الهوامش، في حين يحلم شباب الهوامش بمستقبلٍ ممكن، لكنّ حاضرهم الذي لا يطاق يعيق تحقّق هذا المستقبل. وينتج عن هاتين الطريقتين من عدم اليقين افتراقٌ متجدّدٌ دائماً بين وضع كلٍّ منّا. ومهما كان الوقت المتبقّي، فالأمر متروكٌ لنا كي نملأه مثلما نريد.

علينا أن نعيد تأسيس الزمن الخاصّ بنا، أن نستعيد المكان والزمان معاً كي نفكّر في بناء طريقتنا الخاصة في تفعيل مكابح الطوارئ. وسواءٌ أكنّا نعيش في مجتمعٍ انهار بشكلٍ أو بآخر تحت ضربات الاقتصاد أو الحرب أو الكارثة أم كنّا نعيش في قلب قلعةٍ غربيةٍ خانقةٍ مسكونةٍ باحتمالات انهيارها، فإنّ السبيل الوحيد للمضيّ قدُماً يتمثّل في بناء خطّةٍ مشتركةٍ تتقاطع مع كلّ حالةٍ من حالاتنا. كما يجب أن نسأل أنفسنا:

ما هي طبيعة الحالة الطارئة التي نواجهها؟ ما هي القوّة التي تقدّمها لنا؟ ما هي الطاقة التي تمنحنا إيّاها، وأيضاً ما هي الطاقة التي تسلبنا إيّاها؟ ما هي المكاسب التي سنجنيها من هذا السباق الهادف لتحديد حالة الطوارئ الرئيسية؟ ما هي الوسائل الباهظة الثمن التي ستبرّر يوماً ما استخدام الجانب الخصم لها؟

لأنّ «الحالة الطارئة» بوصفها تفويضاً بالعمل مناورة، أيّاً كان الطرف الذي يلوّح بها. إنّها مناورةٌ لتجنيد الخصم وإخضاعه لأجندته الخاصّة. وفي هذه اللعبة، ليس هنالك شكٌّ كبيرٌ بصدد من سيملك وسائل الفوز في النهاية. بخصوص الحركات الشعبية، تكون ضرورة التحرّك السريع دائماً نقطة انطلاقٍ لتشتّت القوى وإنهاكها على المدى القصير. وبدلاً من ذلك، علينا تركيز نشاطاتنا وقياسها حيثما يمكن أن تحدث فرقاً من دون إنكارٍ الضرورات التي تضغط علينا وتلك التي تشلّ حركتنا. ويتطلّب منّا تنظيم أنفسنا للردّ على هذا الهجوم أن نعثر مجدّداً على الأفق وأن نبني خطوةً بخطوة، على المدى البعيد، الروابط والقوة التي تنقصنا كيلا نخرج مهزومين من الانفجارات التمرّدية القادمة.

تحويل المنفى إلى موقع هجوم

عقب كلّ محاولةٍ للثورة أو للتمرّد هنالك جيلٌ ثوريٌّ جديد. فقد خلّفت الانتفاضات في القاهرة وبغداد وسنتياغو وغيرها أشخاصاً لن يتمكّنوا يوماً من العودة إلى ما كان. وهذا لا يعود للاضطراب الوجودي الذي مرّوا به فحسب، بل كذلك لكلفة النضال. لهزيمة الانتفاضة عواقب وخيمةٌ دوماً. ففضلاً عن الهزيمة، يدفع معظم الثائرين والثائرات أثماناً باهظة تتمثّل في الموت والتشويه الجسدي والرضوض النفسية وعذابات السجن النفسية، في حين يعاني بعضهم الآخر من التمزّق الداخلي عندما يضطرّ لترك أرضه وأهله. لقد شرّد عقد الانتفاضات المنصرم جيلاً كاملاً من الثوريين والثوريات من سوريا والسودان وإيران وهايتي وهونغ كونغ ودفع بهم إلى دروب المنفى ليلتحقوا بالكرد والفلسطينيين والتاميليين من الأجيال السابقة.

لا ينجم المنفى عن القمع السياسي فحسب. وبالفعل، المنفيّ هو أيضاً ذاك الذي يضطرّ لمغادرة أرضه للنجاة أو أملاً في حياةٍ أفضل حين يصبح بلده محفوفاً بالمخاطر وباهظ الغلاء وشحيح الغذاء. الرحيل لمنح الأبناء مستقبلاً والهرب من بلدٍ للعيش وفقاً للمعتقدات الشخصية أو الميول الجنسية. في كلّ مكانٍ من الهوامش، وبخاصّةٍ في الجنوب، هنالك تهديداتٌ لا حصر لها تجعل البقاء في المكان محفوفاً بالمخاطر. لا تزال «أزمة الهجرة» في بدايتها. وبالفعل، سيؤدّي الاحتباس الحراري في العقود القادمة إلى ندرة الموارد وجعل أجزاء واسعةٍ من العالم غير صالحة للسكن، ومن ثمّ إلى نزوحٍ جماعي. ومن المفارقات أنّ زيادة الحدود وأنظمة الفرز عند الوصول لا يؤدّي إلاّ إلى تعزيز الرغبة في المغادرة بدلاً من تثبيطها.

لا توجد إلاّ ثلاث خياراتٍ في مواجهة الهيمنة والاستغلال والإذلال: النجاة أو الهروب أو الثورة. وسواءٌ أكان في السنغال أم في هايتي أم في لبنان، يترافق تزايد الغضب الشعبي مع تزايد الرحيل. والتمييز القاطع بين المهاجرين «الاقتصاديين» والمنفيين «السياسيين» (ولاجئي «المناخ» قريباً) تمييزٌ لا معنى له إلاّ بالنسبة للدول وإداراتها.

التمرّد والمنفى استجابتان متباينتان لمشكلاتٍ متماثلة الجذور: التدهور المتسارع للظروف المعيشية وانتشار الأنظمة القمعية. منذ بداية هذا القرن، انتفضت شعوب العالم بأسره مرّةً أخرى على المسؤولين عن بؤسها المادّي والمعنوي. وتتابع الطبقات المهيمنة كلّها، سواءٌ أكانت عالميةً أم محلّية، استبداديةً أم ليبرالية، سعيها المهووس للحفاظ على السلطة والثروة. وهي ثروةٌ تراكمها دائماً باستغلالٍ لا ينتهي لموارد سكّان الهامش وأجسادهم. فلا عجب إن حاولت هذه الشعوب الوصول إلى المراكز لاستعادة ثرواتها المنهوبة.

دروب الموت

عندما نقرّر مغادرة أراضينا أو نُجبر على ذلك، تبدأ معركةٌ جديدة. تزداد طرق المنفى عدائيةً يوماً بعد يوم: البحر الأبيض المتوسط وقناة المانش اللذان أضحيا مقابر مائية، طرق الموت التي تربط أمريكا اللاتينية بالولايات المتحدة، الصحراء الكبرى المهولة التي يعبرها العديد من المهاجرين الأفارقة ليواجهوا بعدها خطر العبودية في ليبيا. المنفى مميتٌ وهو فعل رفض، حاله حال الانتفاضات. إمّا أن تثور أو أن ترحل، أو أن تثور ثمّ ترحل في بعض الأحيان لأنّك لا تستطيع أو لا تريد أن تتحمّل ما تعيشه. فأحياناً وعلى الرغم من المخاطر، يكون الهرب أكثر أماناً من البقاء.

أمّا الدول، فتستمرّ بعنادٍ في بذل كلّ ما في وسعها لمنع التنقّلات «غير المرغوب فيها»: تعزيز السلطات الأمنية والعسكرية وفرض المزيد من القيود على حرية التنقّل وبناء الجدران والحدود التي لا يمكن عبورها وتجريم التضامن مع النازحين. لقد أنشأت أوروبا المتحصّنة وكالةً متخصّصةً هي وكالة فرونتكس (Frontex) لإبقاء من يركبون البحر بعيداً عن الحدود البحرية لمنطقة شنغن. ولا تتوانى الدول عن التعاون في هذه المسائل. كما تحاول أوروبا والولايات المتّحدة توسيع حدودها نحو تركيا أو البلدان الأفريقية أو المكسيك عن طريق إبرام اتفاقياتٍ مجزيةٍ مالياً مع حكومات تلك البلدان وتوكيلها بمهمّة "إغلاق صنبور" الهجرة.

لقد وعد الاتحاد الأوروبي دولة تونس المنهارة اقتصادياً بمنحها مئة مليون دولار مقابل «منع الهجرة غير الشرعية». وتمثّلت أولى النتائج في ترحيلٍ عنيفٍ لأشخاصٍ من ذوي البشرة السوداء من الأراضي التونسية ليهيموا على وجوههم ويموتوا في المناطق الحدودية المحايدة في قلب الصحراء. بل إنّ الرئيس التونسي قيس سعيد لم يتوانَ عن استعارة نظرية «الاستبدال الكبير» من اليمين المتطرّف الأوروبي، وهي نظريةٌ مؤامراتيةٌ تفترض أنّ الحضارة الأوروبية البيضاء تخضع للاستبدال الديموغرافي والثقافي بسبب الوصول الكثيف لمهاجرين من غير البيض، وبخاصّةٍ من المسلمين. أمّا نسخة قيس سعيد من هذه الأسطورة، فموجّهةٌ ضد المهاجرين السود الذين يتّهمهم بتغيير التركيبة الديموغرافية والثقافية في تونس. لشدّة التكرار، ترسّخ هذا الخطاب في مجتمعٍ له تاريخه في العنصرية ورأينا حشوداً تعتدي على ذوي البشرة السوداء وتطالب بطردهم.

في السودان، موّل الاتحاد الأوروبي بشكلٍ مباشر قوّات الدعم السريع، وهي قوّات الجنجويد السيّئة السمعة التابعة للجنرال حميدتي، كي «تحدّ من الهجرة». وكان قد سبق لهذه القوّات شبه العسكرية التي شاركت في قمع الثورة ثم دخلت في حربٍ ضدّ القوّات المسلّحة السودانية أن قامت بعمليات تطهيرٍ عرقيٍّ في دارفور بفضل هذا التمويل. ومنذ عام 2018، أدّى القمع ثمّ الحرب إلى تشريد أكثر من 10 ملايين نسمة داخل البلاد وخارجها.

في سعي الديمقراطيات الأوروبية للإيحاء بأنّها تتصرّف بالتوافق مع مبادئها الإنسانية، تستعين خفيةً بأطرافٍ خارجيةٍ لممارسة جزءٍ من العنف ضدّنا. فهي من جهةٍ تمارسه من دون رادعٍ في الغيتوهات الحضرية على أطراف المدن الكبرى، ومن جهةٍ أخرى تموّل

القمع الدموي في أماكن بعيدة من خلال السعي إلى نقل المشكلة خارج حدودها. وقد حاولت الحكومة البريطانية تطبيق سياسة ترحيل الأشخاص من جميع الأصول الذين يسعون للّجوء في المملكة المتحدة إلى رواندا، من أجل «ردع الهجرة غير المصرّح بها» من خلال خلق «بيئةٍ معاديةٍ» على الأراضي البريطانية. لم تكن أوروبا لتكون «مستنيرةً» من دون أن تكون استعمارية.

في مواجهة هذه الهجمة المؤسّسية المعادية للأجانب، بات ضرورياً أكثر من أيّ وقتٍ مضى تكثيف نشاطاتنا على الحدود لتوفير ممرٍّ آمن. لقد أنشئ في السنوات الأخيرة نظام تنسيقٍ بحريٍ مستقلٍّ في أوروبا لتنظيم التضامن في البحر الأبيض المتوسّط: قوارب إنقاذٍ وخطوط مساعدةٍ هاتفيةٍ ومفاوضاتٌ مع السلطات وتعبئةٌ عامّة. حيثما توجد شبكات التضامن، نستطيع تعزيزها وزيادة قدرتها. وفي حال لم تكن موجودة، نستطيع إنشاءها. يتمثّل أحد التحدّيات الرئيسية التي تواجهنا في ضمان ألاّ يموت رفاقنا بعد الآن مهملين على دروب المنفى، وذلك عبر توفير دعمٍ لوجستيٍّ أكبر على طول طرق الهجرة الرئيسية. إنّنا نحيّي ذكرى جميع الذين سقطوا على الطريق بعد هزيمةٍ أو اضطهاد، أو ببساطةٍ بحثاً عن حياةٍ كريمة.

ولكنّ التضامن مع المنفيين والمنفيات في البلدان المضيفة لا يكفي. فحرّية التنقّل لا تقتصر على المرور الآمن أو على «شرعنة» الهجرة. لا معنى لحرّية التنقّل إذا لم تشمل إمكانية البقاء في الوطن أو العودة. نحن نناضل من أجل حياةٍ كريمةٍ في كلّ مكانٍ ولن نسمح لبعض الدول أن تزعم بأنّها تجسّد الحياة الكريمة بينما تدمّر الظروف التي تجعلها ممكنةً في كلّ مكانٍ آخر.

جبهة بلدان الوصول

لا تنتهي المحنة في آخر الطريق. فبمجرّد وصولنا إلى «البلد المضيف»، نواجه الحاجة إلى أن نصبح «شرعيين». وتتولّى سلسلةٌ من المؤسّسات البيروقراطية مسؤولية تقييم أسباب رحيل المهاجر أو المهاجرة، وتحديد ما إذا كانت كافيةً لتركه بلدَه، وما إذا كان لديه مقدارٌ كافٍ من المال أو مستوىً من التعليم أو «الموهبة» يسمح له بالبقاء. تبدأ آنذاك عمليةٌ طويلةٌ من التصنيفات والاستجوابات والمتاهات الإدارية والإهانات اليومية. ينجح بعض الوافدين والوافدات باجتياز الاختبار في نهاية المطاف فيما يرفَض بعضهم الآخر ويرحّل بوصفه «غير شرعي». وإلى جانب هذه المعركة الإدارية، هنالك المسائل المادّية. فعلى الوافد أو الوافدة الكفاح مجدّداً من أجل تحقيق شروط حياةٍ لائقة، العثور على سقفٍ يستر وعلى مصدر دخل، وفي الآن عينه تعلّم لغةٍ جديدةٍ وأعرافٍ جديدةٍ وسلوكٍ جديد.

أمّا من فرّ من أرضه بسبب الاضطهاد السياسي، فهو لا ينعم بالضرورة بالأمان في المنفى. فهنالك من يجرَّم من جديد بسبب نشاطاته السياسية، كالناشطين الكرد أو الويغور في تركيا، وهنالك من يتعرّض للتهديد وحتّى للاغتيال، كما في حالة المناضل الإيراني روح الله زم الذي كان يعيش منفاه في فرنسا واختُطف في العراق ثم أُعدم في إيران. بل إنّ السلطات الصينية أنشأت مراكز شرطةٍ سرّية في أوروبا وفي الولايات المتّحدة لتبسط سيطرتها على الصينيين المهاجرين. كما أنّها تستطيع في بريطانيا لجم النشاطات المناهضة للحزب الشيوعي الصيني في الحرم الجامعي عن طريق التهديد بقطع استثمارها في الجامعات.

بالإضافة إلى القمع الذي تمارسه الحكومات وأجهزة الشرطة لدى الوصول إلى مكانٍ جديد، يضطر كثيرٌ منّا إلى التعايش مع العداء المتزايد من السكّان المحليين. ففي مختلف الأرجاء، ترافق التغطية الإعلامية المعادية للأجانب مجرى الانتخابات، حيث يتزايد التهوين من العنصرية والإسلاموفوبيا. في مواجهة تزايد تأثير القوى الرجعية، بدأت القوى «المعتدلة» تستخدم اللغة عينها أملاً في ألاّ تفقد جمهورها. يؤدّي تصوير الأجانب على أنّهم خطرٌ واتهامهم بالتسبب بتدهور المستوى المعيشي وظيفةً واضحة، وظيفة توجيه غضب «المواطنين» وقلقهم نحو أولئك المذنبين المشار إليهم. استراتيجية كبش الفداء هذه مريحةٌ جدّاً للقائمين على السلطة. فهي تسمح بتبرير التفاوتات المتزايدة بين المستويات المعيشية ومضاعفة أرباح الأغنياء مع إعفائهم من المسؤولية عن إفقار الآخرين. كعلامةٍ من علامات العصر، هزّت أعمال شغبٍ عنصريةٌ منسَّقة قام بها البيض في منتصف صيف عام 2024 مدناً عديدةً في إنجلترا. استهدف مثيرو الشغب الأشخاص من غير البيض وأماكن عبادة المسلمين، بعد حدثٍ استغلّته شبكات اليمين المتطرّف. ومن نافلة القول إنّ الفقراء وحدهم يعدّون أجانب.

تتّخذ كراهية الأجانب أشكالاً أقلّ صراحةً، والتمييز العنصري ليس آفةً تنتشر في مؤسّسات الدولة فحسب، بل تصيب الأفراد جميعاً. وحتّى حين نحظى نحن المنفيين والمنفيات ببعض التعاطف والعطف، فإنّنا نحرَم عموماً من ممارسة دورٍ سياسيٍّ في البلد الذي نصل إليه حتّى عندما تكون أسباب مغادرتنا سياسية. لا يخلو الغرب من الفضوليين المهتمّين بالثقافات الأجنبية وموسيقاها وطعامها ولغاتها التي يجدونها «لذيذةً» و«مدهشةً حقّاً»، لكنّهم لا يبالون برأي أبناء هذه الحضارات بكيفية سير العالم. فإمّا أن يمثّل المنفي أو المنفية قضيةً إنسانيةً غير مسيّسةٍ تدعو إلى الإحسان لإرضاء ضمير المواطنين والمواطنات من اليسار، أو كائناً فولكلوريّاً تُسقَط عليه الأوهام. أمّا «التعدّدية الثقافية»، فتحظى بالإشادة في عصر العولمة بهدف تخفيف وقع تدمير الثقافات والعوالم.

لا تخلو الدوائر المعادية للعنصرية وحركات التضامن مع المنفيين والمنفيات من هذه الظواهر. فاهتمامها بتحليلاتنا السياسية والتزامنا بحركات بلادنا الأصلية لا تثير لديها كثير اهتمام. نبقى أجانب في غالب الأحيان. ويلاحظ المرء لدى بعض «الرفاق أو الرفيقات» ممّن يلتقي بهم في منفاه جهلاً مزمناً بالنضالات خارج حدودهم القومية والنفسية. يتّخذ هذا الجهل شكل نزعةٍ أبويةٍ متعاليةٍ تختزلنا إلى ضحايا يتحمّلون ببراءةٍ متفاوتةٍ المصائب كلّها: الأزمة الاقتصادية في سريلانكا والحرب الأهلية في سوريا أو في السودان وطالبان في أفغانستان وما إلى ذلك. يشكّل هذا الإنكار لذاتيتنا ورغبتنا في الفعل كمّاً من الفرص الضائعة التي تطيل محنة الثائرين والثائرات في المنفى وتحرم المجتمعات المحلّية من العِبر ومن خبراتٍ ومهاراتٍ لا يمكنها إلاّ أن تثري الممارسات النضالية في أماكن وجودهم.

في اليونان، وعلى الرغم من «الأزمة» الاقتصادية، أدّت موجة التضامن مع المنفيين والمنفيات إلى تعبئةٍ عامّةٍ بين الأناركيين والثوريين من الجنسين. احتُلت مبانٍ خاليةٌ في كلّ المدن تقريباً على أساس مبادئ التعاضد من أجل توفير أماكن آمنةٍ للعيش بظروف

حياةٍ أفضل واستقلاليةٍ أكبر من العيش في المخيّمات الحكومية. مطابخ جماعية، مساعدة ملموسة لتلبية الاحتياجات الأساسية (الملابس ودروس اللغة وفتح إمكانات عمل)، وكذلك الوصول إلى خدمات الصحّة الجسدية والعقلية والجنسية والإنجابية. في سياقٍ مختلف، عمل المنفيون والمتضامنون معاً على الاستعداد للدفاع عن النفس ضد هجمات الفاشيين والدولة. لكن بمرور السنوات، فقدت هذه الحركة زخمها بسبب الإجهاد والسياسات الحضرية وغياب الأفق السياسي وأحياناً غياب الأهداف المشتركة.

لئن كانت المهمّة الأساسية تتمثّل بالطبع في إيجاد ملاذاتٍ آمنةٍ والربط بينها لضمان حدٍّ أدنى من الإنسانية، فنحن نحتاج أيضاً إلى إنشاء بنىً مستدامةٍ وتوطيدها حتى نتمكّن من التجدّد وعلاج الصدمات وآثار الاقتلاع من الجذور وتأمين معيشتنا. ولكن لتحقيق هذا كلّه، نحتاج أوّلاً إلى أن نكون قادرين على التلاقي.

زيادة التنقّلات

لطالما ارتبطت الأممية، بوصفها النظرية الثورية، ارتباطاً وثيقاً بالمنفى والهجرة والشتات. يشترك كثيرٌ من الثوريين والثوريات في التاريخ بأنّهم غادروا بلدانهم الأصلية في وقتٍ معيّنٍ من حياتهم بسبب الترحيل أو الهجرة أو النفي أو بهدف الانضمام إلى حركات التمرّد المسلّحة. وهو ما دفعهم إلى مواجهة أفكارهم بأنماطٍ جديدةٍ من الواقع والتآلف مع سياقاتٍ مغايرةٍ ونشر سردياتهم وتحليلاتهم لأحداثٍ هزّت البلدان التي رحلوا عنها. وهذه التنقّلات العابرة للحدود ليست مجرّد مصادفة، بل أدّت دوراً محورياً في إثراء ممارسات أولئك الأشخاص ونشر أفكارهم.

الأممية رحلة، لا للأشخاص فحسب، بل أيضاً للأفكار والممارسات. يقدّم التفكير في المنفى إجاباتٍ عن إشكالية بناء تصوّراتٍ مشتركة على الرغم من تنوّع السياقات المحلية والصعوبات الخاصّة بكلّ حالة. يمكن أن يعاش المنفى بوصفه امتداداً للانتفاضة وجسراً يربطها ببقية العالم. وهي فرصةٌ لإصلاح سوء الفهم العميق الذي واجهته انتفاضاتٌ عديدةٌ في عصرنا، وبخاصّةٍ بسبب ضعف الروابط بين الثائرين والثائرات من شتّى أنحاء العالم.

على الرغم من الكفاح الذي نخوضه يومياً من أجل تسوية أوضاعنا قانونياً وتحقيق شروط العيش الكريم وعلى الرغم من أنّ المنطق يملي علينا إعطاء الأولوية للتضامن مع النضال في بلداننا الأصلية، فنحن بحاجةٍ إلى الارتباط بقوى التحرّر المحلّية والشتاتية أينما وصلنا. في برلين، يقوم جيلٌ كاملٌ من المنفيين والمنفيات وحلفائهم بتنظيم مظاهراتٍ مشتركةٍ من أجل تحرير فلسطين ومن أجل سوريا وأوكرانيا وإيران والسودان. انطلاقاً من جبهة الأغراب الموحّدة هذه، يشعر المنفيون والمنفيات بالقوّة ويكسرون عزلة نضالاتهم «الأقلّوية» و«الهامشية».

ربّما تكون مشاركة المنفيين والمنفيات في التعبئة المحلية (أو المبادرة بها حتى) وإقامة تحالفاتٍ مع القوى القائمة أفضل وسيلةٍ للهجوم مجدّداً بأدواتٍ مبتكرةٍ وآفاقٍ جديدة ومزيدٍ من الحلفاء والحليفات. في المنفى، يسهل عقد الروابط بين الثوريّين والثوريات من مختلف المناطق الجغرافية، وهذه الروابط تساهم في الدعم المادّي والسياسي لرفاقنا وأقاربنا ممّن بقوا في الصفوف الأمامية أو تحت رحمة القنابل.

لا بدّ من بناء قوّةٍ قادرةٍ على تنسيق ودعم الجهود الثورية أينما ظهرت، وذلك بجمع شتات جيل المهزومين والمنفيين من الجنسين، المتفرّقين في مختلف أنحاء العالم. لا بدّ من هذه القوّة لتوفير الدعم المادّي والمعنوي لمن تعرّض للهزيمة والإنهاك والتجريد من الملكية. غير أنّها يمكن أن تتيح علاجاً أكثر نجاعةً: إعداد ردّنا الجماعي.

الأممية من الأدنى

معضلة التضامن/ التعاضد/ بسط المينغا على المستوى العالمي/ الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

على الرغم من كلّ الجهود المبذولة لبخس قدرة الشعوب الثائرة وقطع التواصل في ما بينها والتعتيم على معناها، فقد أصابت غيرها بالعدوى. لقد عبر الأمل والشجاعة والتمرّد الأجساد والأراضي والحدود كلّها. أثار موت بائع متجوّلٍ تونسي في كانون الأوّل/ ديسمبر 2010 موجةً من أكبر موجات الثورة في التاريخ. وكان هتاف «كلُّن يعني كلّن» (كلّهم، أي كُلّهم) الذي تردّد في شوارع لبنان صدىً متأخّراً لهتاف «*Que se vayan todos*» (فليرحلوا جميعاً) الأرجنتيني الذي افتتح القرن وشعار «ارحل» التونسي الذي تخلّله. وقد صدحت حناجر النسويات حول العالم بهتاف «*Jin, Jiyan, Azadi*» (المرأة، الحياة، الحرية). وفي بروكسل ولوزان وباريس، انتفض متظاهرون احتجاجاً على مقتل ناهل على يد الشرطة الفرنسية. واستعارت الخطوط الأمامية الكولومبية من الخطوط الأمامية التشيلية دروعها وأغانيها. بتبديد سراب الدول القومية لبعض الوقت، شعر ثوّار قرننا أحياناً أنّهم يحاربون عدوّاً واحداً بوجوهٍ متعدّدة. الشرطة عينها في الأمام، البنوك عينها في الخلف، والأوغاد عينهم في الأعلى.

لكنّ الشعور لا يكفي لتشكيل جبهة. إذ لم تتمكّن مصر الثائرة من إرسال طوابير «الألتراس» الخاصّة بها لدعم الانتفاضة في ليبيا. ولم يقدّم الكومونيون في العالم أدنى دعمٍ للمجالس المحلّية في سوريا. لم يكن لدى الزاباتيين الوسائل اللازمة لإرسال كوادر متمرّسة إلى المجالس في تشيلي أو كولومبيا. وحدهم هاكرز أنونيموس سدّوا الثغرات وهاجموا المعاقل الرقمية حول العالم لدعم الثوّار والثائرات.

وقد أدّى نقص الدعم من القوى الثورية إلى قبول الثوّار السوريين للسلاح والمال من المملكة العربية السعودية وتركيا. واضطرّت المقاومة الفلسطينية إلى أخذ المال من إيران وقطر. كما يعتمد أكراد حزب الاتّحاد الديمقراطي على النظام السوري وقد طلبوا المساعدة من حليفه الروسي أحياناً ومن الولايات المتّحدة أحياناً أخرى من أجل الصمود. ويعتمد ثائرون وثائراتٌ في غرب أفريقيا على دعم روسيا والصين للتخلّص من فرنسا. واضطرت المقاومة الشعبية في أوكرانيا إلى وضع بقائها في أيدي الغرب.

يبقى الاعتماد على القوى العظمى مسألة بقاءٍ بالنسبة للعديد من الثوّار والثائرات في السنوات الأخيرة. هل نستطيع لومهم على ذلك؟ هل المطلوب منهم الاستمرار في العيش مسحوقين أو الاستسلام أو الانتظار السلبي للقصف؟ إنّ عدم وجود تضامنٍ شعبيٍّ حقيقيٍّ على الصعيد الدولي يحكم على الثوار بالعزلة أو باختطاف جهاتٍ خارجيةٍ للمطالب الشعبية، وهي جهاتٌ تهتمّ بمصالحها أكثر من اهتمامها بمن تدّعي مساعدتهم. لقد تساءل الثوّار السوريون الذين تخلّى عنهم العالم أجمع: «لقد خانتنا الحكومات. لكن أين الشعوب؟»

معضلة التضامن

بعد أن دمّر الغزو الأميركي العراق وقصف بنوك البذور المحلّية فيه، أغرقت منظّماتٌ دوليةٌ مناطق الإنتاج الزراعي بالبذور المعدّلة وراثياً فوزّعتها مجّاناً على المزارعين لتمكينهم من استئناف أنشطتهم. لكن من أجل استخدام هذه البذور، اضطرّ المزارعون إلى شراء الأسمدة والمبيدات الكيماوية من الشركات الأجنبية، ما دفع معظمهم إلى الاستدانة ومن ثمّ هجر أراضيهم. هكذا تطيل المعونة الإنسانية أمد الهيمنة الاستعمارية وتقود مهداً من مهود الزراعة إلى الخراب.

على مدى السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك، حلّت «المعونة الدولية» تدريجياً محل الأممية التي ضُحّي بها على مذبح «التنمية» بعد وصفها بأنّها شديدة التحيّز. لطالما تعرّض هذا النهج للانتقاد بسبب التسلسل الهرمي الناتج عنه والاعتماد على المنظمات غير الحكومية الشمالية في بلدان الجنوب. ولئن كانت المساعدات الإنسانية تستطيع إنقاذ الأرواح في حالاتٍ عديدة، فإنّها نادراً ما تعالج أسباب المشكلات. إنّها إسعافاتٌ ضروريةٌ لكنّها لا تسمح أبداً بوقف النزيف. وحتّى عندما تكون المعونة الدولية أقلّ سخريةً وتطلق على نفسها تسمية «التضامن الدولي» وتحاول تقديم مساعدةٍ ملموسةٍ للأهالي، فإنّها تؤدّي إلى آثارٍ ضارّة.

شهد السكّان في فلسطين بعد اتفاقات أوسلو وصول المنظّمات غير الحكومية والمؤسسات والمنظّمات الدولية الأخرى على نطاقٍ واسع. وقد تعرّضت للإذابة في المجتمع المدني أشكالُ التنظيم الذاتي الشعبي التي انبثقت عن الانتفاضات المختلفة، حيث شُجّعت جهود المقاومة على أن تصبح رسميةً وتتحوّل إلى «مشاريع» بشعاراتٍ وبيانات نوايا وميزانيات. ومن خلال جعل التمويل مشروطاً بتنفيذ نشاطاتٍ «غير سياسية»، تعرّضت المبادرات الشعبية للتشويه، ما أضعفَ الاحتجاج الشعبي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك السيطرة المطلقة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي على أيّ شكلٍ من أشكال التجمّعات المدنية في الضفة الغربية والقدس، لا يمكننا أن نستغرب أن تحظى حماس، وهي منظّمةٌ رجعية، بهذا الدعم طالما أنّها تمثّل في الوقت الراهن الفرصة الوحيدة للتحرّر الوطني. هذه الأشكال من التضامن هي في الأساس من أعلى إلى أسفل وتشرط المساعدات بقواعد وأوقاتٍ منفصلةٍ عن النضالات في الأراضي الفلسطينية، إضافةً إلى الولاءات والرموز وعناصر اللغة والبيروقراطية التي تتطلّبها.

إذا كنت تريد دعماً من الخارج، فعليك أن تجعل قضيتك مقبولة، لا بل جذّابة. فعلاقة الاعتماد على المموّلين الخارجيين تُخضع القضية للدعم الذي يمكن أن تتلقّاه. تصاغ القضية للحصول على أكبر عائدٍ ممكن، بحيث تضمن دخولها سوق التضامن وتنافسيّتها فيه. هذا

النوع من التضامن يغيّر روح النضالات ويخضِع الهوامش لضوابط المراكز وتصديقها لها، سواءٌ أكانت هذه المراكز غربيةً أم روسيةً أم تركيةً أم صينيةً أم من دول الخليج. كان على الكتائب الثورية السورية إمّا أن تقصّ لحاها للحصول على الدعم الغربي أو أن تتركها تنمو للحصول على المال من قطر والسعودية.

وحتى عندما يأتي «التضامن الدولي» من المنظّمات والتجمّعات التي تترك قدراً كبيراً من الاستقلالية للنضال، من خلال الثقة بالأشخاص المعنيين مباشرةً الموجودين على الأرض، فإنّه غالباً ما ينتِج علاقاتٍ أحادية الاتجاه. وعلى الرغم من أنّ التغييرات في اللغة وتحليل الممارسات التي يقوم بها بعض المنخرطين في التضامن الدولي تدلّ على وعي القضايا الشائكة التي تثيرها علاقة الدعم، فهي لا تعالج سوى جزءٍ من المشكلة. يجب أن يحدّد المعنيون في المقام الأول مع الأشخاص والمنظّمات المتضامنة مبادئ توجيهيةً سياسيةً وأخلاقيةً مشتركةً ونهجاً استراتيجياً، وهذا هو السبيل الوحيد لتعويض التفاوتات الهيكلية وعلاقات الهيمنة التي تولّدها. هكذا نخلق الظروف الملائمة للتعاضد الحقيقي المستند إلى علاقات المساواة والمعاملة بالمثل بين النضالات والأقاليم.

التعاضد

يبدأ التعاضد بالاعتراف بحاجتنا إلى أن نكون ونعمل معاً. إنّها عمليةٌ تنطوي على الارتباط ببعضنا بعضاً وعلى بناء الثقة. كما تنطوي على معرفة كيف يلبّي بعضنا بعضاً وكيف نقرن الأقوال بالأفعال. لا يقوم التعاضد على تنفيذ «عملٍ صالح»، بل على مراعاة كفاح الآخر بوصفه جزءاً من كفاحنا، والعكس صحيح. في عالمٍ تسود فيه المنافسة حتّى بين النضالات، نحن أمام انقلابٍ للنموذج.

ليس للتعاضد مركز، لأنّه يعمل في اتّجاهاتٍ متعدّدةٍ من دون محو التباينات وعلاقات القوّة التي تؤثر فينا. عندما أرسلت صناديق التضامن العمّالية الأولى في القرن التاسع عشر الأموال لدعم الإضراب، أكّدت على كونها قروضاً لا تبرّعات. لم تكن الفكرة توقّع فائدةٍ أو حتّى سدادٍ فعلي، بل التأكيد على عدم كونها عطفاً أو إحساناً، بل بادرةً تستدعي بالمقابل بوادر في أوقاتٍ أخرى أو بأشكالٍ أخرى. من الواضح أنّ إرسال الدعم المالي من «الشمال العالمي» إلى الجنوب أسهل من العكس، ويجب استغلال هذه الإمكانية إلى أقصى حدّ. ولكنّ هذا الشكل ليس بأيّ حالٍ من الأحوال الشكل الوحيد الذي يمكن أن يتّخذه التعاضد، بل يمكن أن يتمّ على مستوياتٍ عدّة.

الشكل المادّي هو أوّل شكلٍ من أشكال التعاضد، وهو يعيدنا إلى المينغا. في أبيا يالا، يتجسّد هذا المبدأ في طرقٍ متباينةٍ لتقاسم المهامّ والموارد والخيرات اللازمة للأشغال والأبنية الجماعية: نقل منزل، زراعة حقل، تشييد مبنى. تعني المينغا أن يعمل الناس والجيران والمجتمعات المحلّية معاً وأن يتشاركوا في الآن عينه الفرح والتوادّ واللقاءات واختبار القوّة الجماعية. لقد أظهرت لنا الانتفاضات وعواقبها الحاجة إلى الدعم المادي، من الأدوية إلى البذور، بحيث يشمل سلسلةً طويلةً من البشر والأماكن. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجةٍ إلى حلفاء قادرين على فتح الدروب وعبور الحدود. وتجارب قوافل التضامن نحو التجمّعات القاعدية في اليونان بعد عام 2008 أو نحو مبادرات التعاضد الشعبي في أوكرانيا منذ عام 2022 ممارساتٌ يمكن تعميمها ويمكن تطوير أساليبها ومشاركتها. ثمّة هامش تقدّمٍ معتبرٌ في هذا المجال.

ولكنّ المال ضروريٌّ حتّى لتحقيق ذلك. كيف لنا أن نتصوّر تعاضداً مالياً فعّالاً؟ أو بعبارةٍ أخرى: هل يمكن تمويل ثورةٍ أو مقاومةٍ شعبيةٍ من دون مساعدة الأقوياء؟ في الآونة الأخيرة أو منذ زمنٍ بعيد، ساعد مغتربون كثرٌ المناضلين في بلدانهم الأصلية على الصمود، سواءٌ أكانوا أكراداً أم فلسطينيين أم بورميين. هذا أحد أشكال التمويل من قِبَل الشعوب ومن أجلها. ولذكر مثالٍ واحدٍ فقط، أشاعت المقاومة البورمية «التمويل الجماعي الثوري»، حيث جمعت مئات ملايين الدولارات لتقديم تمويلٍ مباشر لجماعاتٍ معيّنة. يمكننا الحدّ من اعتمادنا على إرادة الرعاة والحكومات والمنظّمات غير الحكومية عن طريق المساهمات الجماعية الصغيرة أو بتأسيس صناديق مشتركةٍ عابرةٍ للقومية.

بعيداً عن المسألة المادية المباشرة، يمكن أن يتحقّق التعاضد عبر نقل أصوات الأفراد والجماعات التي تحتكّ بواقع الميدان الثوري. ومن ثمّ، تتمثّل مهمّة شبكة التعاضد الدولي في مساعدة هذه الأصوات على اختراق الأسوار الإعلامية وما تقوم به قنوات الاتصال الرجعية من تشويش. ينبغي ألاّ تشعر أيّ ثورةٍ مرّةً أخرى باليتم أو الخيانة بسبب لامبالاة العالم. وهذا يفترض بدايةً التمكّن من التواصل مع الناس على الأرض في اللحظات الحاسمة، لاستخراج معلومات الميدان وترجمتها من أجل سياقاتٍ أخرى. بعد ذلك، يجب أن نكون قادرين على تنسيق إجراءات الدعم وإنشاء قنوات اتّصالٍ على المدى البعيد كي نتمكّن من مشاركة تصوّراتنا وتحليلاتنا للوضع.

من الأهمّية بمكانٍ بناء تاريخٍ مشتركٍ منسوجٍ من خبراتنا المتراكمة كلّها. وهذا يعني وضع السرديات والتحليلات المنبثقة من النضالات والتجارب السابقة قيد التداول. ثمّة مهاراتٌ وخبراتٌ نستطيع مشاركتها وتعميمها، من قبيل شنّ حملةٍ مناهضةٍ للفاشية أو كتابة دستورٍ نسويٍّ أو تطوير تقنياتٍ زراعيةٍ بيئيةٍ أو هزيمة جيشٍ من المتصيّدين الهدّامين على الإنترنت أو الدفاع عن أنفسنا ضدّ الشرطة أو إنشاء شبكات تمويلٍ أو تنظيم الاستجابة للاحتياجات اليومية في منطقةٍ محرّرة. تسعى القوى المحافظة والمناهضة للثورة جاهدةً لتصوير انتفاضاتنا على أنّها فوضى إجراميةٌ ورفاقنا على أنّهم إرهابيون ومكتسباتنا على أنّها إخفاقات. معركة السرديات والصور معركةٌ مركزيةٌ أكثر ممّا كانت عليه في أيّ وقتٍ مضى، سواءٌ في ما يتعلّق بآنية النضال أم بتغذية ذاكرةٍ للمستقبل، كما يقول رفاقنا ورفيقاتنا من تشيلي.

أخيراً، يتجسّد التعاضد في الفعل. فهو يعني إغلاق مصنع أسلحةٍ هنا للتخفيف من حدّة القصف هناك أو مضايقة شركةٍ متعدّدة الجنسيات هنا لتقويض مشاريعها الاستخراجية هناك. ويعني أيضاً التأثير في ما نسمّيه «الرأي العامّ». كما يعني التدخّل في مختلف الأماكن التي يعيش فيها الناس ويعملون ويتدرّبون ويتسلّون ويقاتلون من أجل تحقيق العدالة وتقديم الدعم المعنوي للمناضلين والماضلات في أماكن بعيدة. التعاضد هو القوّة الدافعة للأممية. وعبر الانفتاح على الساحة الدولية، تستطيع النضالات المحلّية تطوير القدرات العالمية للفعل ضدّ شبكات السلطة والمال، وهي شبكاتٌ لا تعرف الحدود. ثمّة وفرةٌ في الأهداف المشتركة ذات الصلة.

بسط المينغا على المستوى العالمي

سيقال لنا: «هنالك بالفعل أمورٌ كثيرةٌ يجب أن نناضل من أجلها أو ضدّها هنا... فلماذا نضيف جبهاتٍ على الصعيد الدولي؟ أليست هذه طريقةً جديدةً في الاستسلام للتشتّت والإنهاك؟» صحيحٌ أنّ الأولوية والإلحاح يبدوان لنا دائماً أكثر بداهةً عندما نتفحّص الأوضاع المحلية. بل قد يبدو زعم تغيير المعطيات في أماكن أخرى ضرباً من الوهم عندما تصعب علينا هذه المهمّة حيث نحن. أحياناً، تبدو الأممية أشبه بحلمٍ رومانسي جميلٍ لكنّه ساذجٌ في جوهره، كأنّه من مخلّفات الماضي، صندوقٌ مغبرٌّ مليءٌ بالذكريات والبطاقات البريدية: فيتنام وكوبا والجزائر وإسبانيا وغيرها...

لكنّ بناء الأممية لم يكن يوماً ضرباً من ضروب الترف، بل استراتيجيةَ بقاء. تكاد تكون الحركات التي جعلتها ركيزةً لنضالها (الحركات الزاباتيستية والكردية والفلسطينية) الحركاتِ الثورية الوحيدة التي صمدت حتّى يومنا هذا رغم الهجمات المتواصلة من كلّ حدبٍ وصوب. بالنسبة لهذه الحركات، كانت الأممية في آنٍ معاً وسيلةً للتعويض عن عدم تكافؤ القوى بين الحركات القاعدية والقوّات العسكرية المناهضة لها ولنقْل ميدان العِداء إلى مستوىً دبلوماسي وإنشاء شبكات دعمٍ في كلّ أنحاء العالم. لقد تحقّقت الانتصارات التاريخية ضدّ الاستعمار في أيرلندا وفيتنام والجزائر في زمانها بكفاح المتمرّدين على أرضهم، ولكن أيضاً عبر كسب القلوب في مراكز الإمبراطوريات، حتى طالبت شعوب هذه البلدان نفسها بإنهاء الحرب والاحتلال. وبالفعل، النشاطات من بطن الوحش ضروريةٌ لتوسيع الجبهة وتغيير أماكن المواجهة، وبالتالي لدعم المناضلين والمناضلات على الأرض. ولكنّنا بحاجةٍ إلى الاستماع إليهم وتفهّم مطالبهم بدلاً من أن نضع أنفسنا مرّةً أخرى في المركز ونمنح الأسبقية لمواقفنا السياسية الخاصة ونطبّق أطرنا التحليلية على أوضاعهم.

على الرغم من استنادنا إلى سوابق تاريخية، لكنّنا لا نشعر بالحنين إلى «عصرٍ ذهبيٍّ» للأممية. ففي القرن العشرين، انحازت الأممية انحيازاً كبيراً إلى مصالح الدول والقوى العظمى، وانقسمت نتيجةً لذلك. فبدلاً من مكافحة النزعة القومية، عزّزتها في بعض الأحيان. وفي حين أنّ ارتباط المرء بأرضه وثقافته بوصفهما ميداناً لنضاله يحتلّ مكانةً مستحقّةً في نظرنا، على غرار الصمود الفلسطيني، إلاّ أنّنا نميّز دائماً استغلال أجهزة الدولة له لصالح الطبقات الحاكمة الوطنية. تبدأ الأممية اليوم بالنسبة إلينا في البيت، في ميادينا اليومية. وأرضها البديهية والخصبة هي في نظرنا الأماكن التي تتّسم بالتنوّع والاختلاط وعدم التجانس بين السكّان، والعابرة للقوميات بالمعنى الحقيقي للكلمة. وهي تشمل كبرى مدن العالم والمناطق الحدودية ومناطق الإنتاج الزراعي الكبرى التي تعتمد على استثمار العمالة المهاجرة. ولكنّ إنشاء روابط متعدّدة بين الأطراف المتصارعة، بين زوايا عالمنا المختلفة، هو الذي سيقلّل أيضاً من جاذبية مراكز القوى الإقليمية والعالمية.

يتخلّل مناطقنا منطقٌ للإنتاج عابرٌ للقومية، وتكمن قوّة أيّ اقتراحٍ سياسيٍّ محلّيٍّ اليوم في قدرته على رؤية نفسه كجزءٍ من شبكةٍ عالميةٍ من المقاومة والانتفاضات. ومن دون ذلك، فإنّه يواجه خطراً داهماً بأن يُختزل بمجرّد بُعدٍ «بديلٍ» ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي، عبر تجاهل ما يربطه أو يمكّنه أو يشرطه مع العالم. وعلى العكس من ذلك، تتعرّض الأممية إذا لم تتجذّر محلياً لخطر أن تكون مجرّد أغنيةٍ جميلةٍ يدفعها الحنين إلى الماضي أو مجرّد ملتقىً لطيفٍ لنخبةٍ من الناشطين الكوسموبوليتانيين. والتحدّي الذي يفرض نفسه علينا يتمثّل في توسيع نطاق المينغا على المستوى العالمي، بين مناطق الصراع وبين القوى الشعبية، متجاوزين العقبات. هذا ما نعنيه بالأممية من الأسفل.

عندما ننظر إلى ما يحدث في الأماكن الأخرى، نشعر بما يشبه النسيم العليل الذي يعيد لنا القوّة والشجاعة عندما يصبح «موطننا» قاتماً وخانقاً. ففي مكانٍ ما على هذه الأرض، سيظلّ هنالك دائماً أناسٌ ينظّمون أنفسهم ولا يستسلمون. لئن كانت الشعوب قد ردّدت منذ عام 2011 صدى بعضها بعضاً وتناغمت مع بعضها بعضاً وتكثّفت تحرّكاتها، فلا يوجد حتّى الآن ما يؤذن بفضاء ترابطٍ ثوريٍّ عابرٍ للقومية، قادرٍ على كسر عزلة الثورات وحركات المقاومة من دون تشتيت مطالبها وتطلّعاتها. يجب أن نشرع من فورنا في بناء هذا الفضاء إذا أردنا أن نتمكّن يوماً ما من التدخّل في اللحظات الحرجة وأن يكون لنا تأثيرٌ حاسم.

الواقعية السياسية إلى مزبلة التاريخ، من أجل حنانٍ ثوري

لن يكون من السهل إيجاد خطوط دفاعٍ وهجومٍ مشتركة، حتّى إن كنّا نتشارك الرغبات والآمال عينها. ثمّة صعوباتٌ عديدة، فنحن لا نتحدّث اللغات عينها ونعيش أحياناً في أماكن شديدة التباعد ولا يعرف بعضنا بعضاً ونحتاج وقتاً لفهم ظروف بعضنا بعضاً والتمكّن من اتّخاذ موقف. تُضاف إلى هذه الصعوبات العملية مواقف من يسعون جاهدين لجعل نضالاتنا تتعارض بدافع «البراغماتية» أو باسم خدعٍ مضادّةٍ للثورة. ويسري الأمر عينه على تلك المقاربات الجيوسياسية والمهيمنة الخارجة توّاً من نسخةٍ سيّئة الصنع من الحرب الباردة، جديدةٍ لكنّها خالية من الاشتراكية. في هذه المقاربة، يتلخّص العالم في التحليل النهائي بصراع كتلٍ تكون فيه الدول وتحالفاتها

العواملَ الوحيدة القادرة على تغيير الأمور. ومن خلال هذا المنظور، يحكَم بالفشل على كلّ ما يتجاوز عوالم السياسة الواقعية، وبالتالي يحتمل أن يكون ثورياً.

وقد دفع هذا النوع من المنطق الثنائي قسماً من «اليسار المناهض للإمبريالية» إلى دعم النظام الإيراني والروسي والسوري ضمنياً أو صراحةً باعتبار هذه الأنظمة «حصوناً» ضد الإمبريالية - الصهيونية - الاستعمارية - الغربية - الرأسمالية. ولذلك، عُدّت الثورتان السورية والإيرانية بالضرورة «ليبراليتين» أو «موليتين للغرب» وبالتالي «خاضعتين للتلاعب بهما». وأحياناً، يشار ببساطةٍ إلى هاتين الثورتين بوصفهما مؤامرتان دبّرتهما دولٌ أجنبية، غربيةٌ بطبيعة الحال، للمساس بـ«السيادة الوطنية» للأنظمة القائمة. في هذه السرديات، تختفي الشعوب وأشكال تنظيمها وأفعالها المستقلّة وأصواتها المتعدّدة وصراعاتها الداخلية وحتّى الصراعات الطبقية، مثلما تختفي المجازر التي ترتكبها هذه الأنظمة وحلفاؤها ضدّ الشعوب خلف مفاهيم مجرّدة غير صائبة.

هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» بعيدون أحياناً عن الحراك الحقيقي لدرجة أنّهم سرعان ما يعكسون عليه خطاباتهم وتحليلاتهم المنفصلة عن الواقع عندما تتولّى الحركات الشعبية زمام الأمور، ما يحرم المعنيين بالدرجة الأولى من قدرتهم على التحدّث والفعل. في نظرهم، المقاومة الشعبية في أوكرانيا والنسويات في إيران والثوّار في سوريا إمّا «عملاء للإمبريالية» أو عاجزون عن فهم أوضاعهم. ينطلق هؤلاء المنظّرون من «المسافة الحرجة» التي تفصلهم عن الناس ويزعمون بأنّهم يعرفون أكثر من الموجودين على الأرض ما الذي يجب فعله. وعندما يطرح الثائرون والثائرات تحليلاتٍ ومطالب لا تتناسب مع «الدوكسا» الخاصّة بهم، يصبح المقاومون «نازيّين» في أوكرانيا والثوّار «جهاديين» في سوريا والنسويات «خائناتٍ» في إيران. بهذا، يكون هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» وكلاء للأنظمة القاتلة التي يدعمونها ويدافعون عنها.

ينظر هؤلاء «المناهضون للإمبريالية» إلى البلدان الغربية بوصفها القوى الإمبريالية الوحيدة وإلى الولايات المتّحدة بوصفها مصدر الشرور كلّها، وهو تحيّزٌ يميّز هذه المواقف «المتخندقة»، ويقودهم ذلك إلى التقليل من شأن جرائم النظام السوري أو الروسي أو الصيني أو الإيراني. وفق هذا المنطق، من المناسب الإبقاء على هذه الأنظمة، بل حتّى زيادة قوّتها، لتحقيق التوازن في النظام العالمي وهزيمة الهيمنة الغربية. وهذا يقودهم إلى النظر إلى قوىً إمبرياليةٍ كالصين وروسيا بوصفها حليفةً نظرياً. في رأيهم، هذان النظامان اللذان يدعمان قضية فلسطين خطابياً أهون الشرور في مقابل نفاق الدول الغربية التي تصطفّ كلّها مع الاحتلال الإسرائيلي. ولكن «المناسب» أو «أهون الشرور» لمن؟ يصعب حقّاً على المرء أن يختار الإبادة الجماعية أو الاحتلال المفضّل لديه. لماذا يجب أن نتسامح مع الإبادة الجماعية للأويغور في الصين من أجل وضع حدٍّ للإبادة الجماعية في غزّة؟ لماذا يجب أن ندين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من ناحيةٍ ونغضّ الطرف عن الحرب على المتمرّدين في الشيشان أو الغزو الروسي لجورجيا أو أوكرانيا من ناحيةٍ أخرى؟

في عام 2019، أوضح الثوّار والثائرات في العراق، ولديهم خبرةٌ في التعامل مع الإمبريالية، في مظاهراتٍ حاشدةٍ أنّهم لا يريدون «لا الولايات المتّحدة ولا إيران» في بلادهم. يمكننا دائماً تطوير تصنيفاتٍ دقيقةٍ وتسمياتٍ نظريةٍ تتفاوت في تعقيدها لوصف مختلف أنماط الإمبريالية الموجودة اليوم. لكن يجب الإقرار بأنّ «الإمبريالية الفرعية» تثير الخراب والدم هي أيضاً.

تكمن مشكلة هذه المواقف في أنّها لا تؤدي إلاّ إلى خلق حواجز وانقساماتٍ بين النضالات والقضايا الشعبية. وهذا يمنع عملياً التحالفات بين الهوامش، على الرغم من أنّ هذه التحالفات ضروريةٌ وقيّمةٌ للغاية. فبدلاً من إيجاد ما يمكن أن يوحّدنا في جبهةٍ مشتركة، يخبرنا هؤلاء «البراغماتيون» أنّ الفعّالية تتطلّب منّا النظر إلى أعداء أعدائنا بوصفهم أصدقاء لنا. والتضامن بالنسبة إليهم لا يستند إلى ما يحدث على الأرض بقدر ما يستند إلى مواقف الولايات المتّحدة. فإذا كانت الولايات المتّحدة تدعم بكلّ انتهازيةٍ قضيةً ما، مثل التمرّد في هونغ كونغ، فإنّ تلك الانتفاضة لا تستحقّ دعمنا من دون إيلاء أهمّيةٍ إلى تصميم الصين على بسط سيطرتها الاستبدادية هناك.

بدلاً من هذا النهج الأقرب إلى «كيسنجر» منه إلى «تشي جيفارا»، وهو نهجٌ مؤسفٌ أخلاقياً وغير مثمرٍ استراتيجياً، نحن بحاجةٍ إلى حنانٍ ثوريٍّ قادرٍ قبل كلّ شيءٍ على **الإصغاء** من أجل محاولة **الفهم**. ثمّ أنّنا بحاجةٍ إلى تمحيص تناقضات الواقع للوقوف إلى جانب المناضلين والمناضلات. نحن نفضّل الرهان على من يريد تغيير قواعد اللعبة وتكوين حقائق جديدةٍ بدلاً من الرهان على من يريد الفوز في اللعبة كما هي.

خلافاً لما يسعى أنصار اليسار الاستبدادي وهيمنة الدولة دفعنا للإيمان به، وهو تيّارٌ تمدّ له النزعة الرجعية الراهنة طوق نجاة، فإنّ الربط بين المعارك بدلاً من المعارضة بينها يزيد من قوّتنا ولا يضعفنا. هذا هو بالضبط ما نجحت الحركات النسوية جنوبيّ أبيا يالا في تحقيقه في السنوات الأخيرة عبر مراعاة تنوّع العنف الموجّه ضدّ الخارجين على التصنيفات الجندرية والمنحدرين من أصولٍ أفريقيةٍ والنساء والسكّان الأصليين والمهاجرين والأطفال والمسنّين، سواءٌ في العمل أم في الشارع أم في المنزل أم على يد عناصر الشرطة. عبر إدراج هؤلاء الأشخاص في الإضرابات العامّة النسوية بدلاً من النظر إليهم كأضداد، نجحت تلك الحركات في نسج حركةٍ شعبيةٍ ضخمة. وهي حركةٌ موحّدةٌ لكنّها ليست وحيدة الشكل، ضخمةٌ لكنّها جذرية.

علينا أن **نكافح ضعفنا**، وبخاصّةٍ اعتقادنا أنّنا لا نستطيع فعل شيءٍ من دون المشاركة في ألاعيب الأقوياء. صحيحٌ أنّنا نشعر بأنّ عددنا غير كافٍ وبأنّنا نفتقر بشدّةٍ للموارد. لكنّ الاعتراف بهذا الأمر واستخدامه بمثابة نقطة انطلاقٍ لبناء قوتنا هو بالتأكيد أكثر «واقعيةً» من سلوك الدروب المختصرة والتشبّث بثاني أفضل خيار، وبالتالي إعادة إنتاج شروط عجزنا.

وحدها الشعوب تنقذ الشعوب، علينا أن نمنح مضموناً لهذا الشعار عبر البدء ببناء قوّةٍ في أركان الكوكب الأربعة، قادرةٍ على مواجهة **الوحوش الباردة** التي تلتهم حاضرنا ومستقبلنا. سيتطلّب بناء قوّةٍ ثابتةٍ ودائمةٍ للتدخّل والتعاضد وقتاً وموارد وعلينا أن نستعدّ لذلك بصبر، ولكّننا نعتقد أنّ هذا هو السبيل الوحيد أمامنا. على المدى البعيد، لا يمكن تحقيق انتصارٍ في مكانٍ واحدٍ من العالم. لقد

رسخّت الإمبراطورية نفسها في كلّ مكانٍ على سطح هذا الكوكب ولا يمكننا أن نتخيّل المشاركة يوماً ما في إسقاطها إلاّ بمواجهتها على نحوٍ متزامنٍ في كلّ مكان.

سقوط الإمبراطورية

ماذا يمثّل الغرب؟ / معضلة التدخّل / الإمبراطورية ستبقى بعد زوال الغرب / يجب على كلّ جيلٍ مواجهة مهمّته، وذلك ضمن تعتيمٍ نسبي: التصدّي لهذه المهمّة أو خيانتها / إيقاف هذا العالم

في كلّ مكانٍ على هذا الكوكب وعلى الرغم من الجدران والأسوار ومحاولات المحو وحيل الاستيعاب، تناضل الشعوب من أجل استعادة أراضيها ومواردها وثقافاتها وميراثها. كلّ ما سلبتها منها قرونٌ من النهب الاستعماري والمزاعم الإمبريالية. هذا هو حال المقاومة الفلسطينية التي تصمد منذ أكثر من 70 عاماً في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي والإمبريالية الغربية، أو الحركة الكردية التي تناضل منذ أكثر من قرن ضدّ أربع دولٍ قوميةٍ تحرمها من الحكم الذاتي. وفي أبيا يالا، لم تتوقّف ثورات الشعوب الأصلية وتلك المنحدرة من أصولٍ أفريقيةٍ منذ عام 1492، ولا تزال تلهم كلّ النضالات في القارّة. من مجزرة ووندد ني في حقّ السكّان الأصليين إلى مواجهات أوكا في كندا، ومن احتجاجات ستاندنغ روك إلى الانتفاضة من أجل جورج فلويد، تنتفض الشعوب ضد نظام الهيمنة القائم على تفوّق البيض واستغلال أجسادنا وأراضينا. أوروبا أيضاً تشتعل بانتظامٍ بالثورات ضدّ الجرائم البوليسية العنصرية، بينما تواصل كناكي نضالها التحرري، وفي غرب أفريقيا يستمرّ تفكيك علاقة فرنسا بتلك المنطقة.

أمّا على المستوى الدولي، فإن المياه مضطربةٌ ومليئة بالتيارات ويصعب على المتمرّدين الإبحار فيها. فحتّى الآن، أحكمت المراكز قبضتها على الأفق، وحصرت كلّ نضالٍ وكلّ انتفاضةٍ في سياقها الخاص. ليس بوسع المهيمنين والمهيمنات في المراكز أن يتخيّلوا للحظةٍ أن يريد أيٌّ كان شيئاً غير أن يكون في مكانهم، فهم يعدّون أنفسهم أفضل العوالم الممكنة. أمّا الآخرون، فجلّ ما يستطيعون فعله هو أن يركضوا للّحاق بأفضل العوالم الممكنة هذا، يسقطون وينهضون من جديد، ويأملون أن يجدوا مكاناً فيه يوماً ما، إن نجحوا في ذلك. «العالم الأوّل» هو عالم المنتصرين، عالم المهيمنين والمهيمنات على ما يدعى، خطلاً، «العولمة». ألا يبقى لنا إذاً سوى إخراج أنفسنا منها ورفض أيّ طموحٍ «عالميٍّ» بالتغيير؟ عندما تندلع الثورة، تخلق عالمها المشترك وتنبعث من تحت الأنقاض والتصدّعات وهوامش العالم القديم. هذا هو العالم المشترك الذي يعود لنا أن نطلق عليه اسماً، مثلما يظهر لنا في تعاقب الثورات من أقصى الكرة الأرضية إلى أقصاها، متجاوزين خصوصيات كلّ سياقٍ على حدة.

ماذا يمثّل الغرب؟

عندما قدّم «الغرب» زعماً مذهلاً بأنّه يعيّن أفقاً عالمياً للبشرية، برّر ما نتج عن هذا الزعم من عشرات الملايين من القتلى وحالات إبادةٍ جماعيةٍ وإبادةٍ معرفية واستعباد ملايين البشر وتهجيرهم. نادراً ما شهدنا احتيالاً فكرياً بهذا القدر من الشناعة والفعّالية. لقد ولدت الأسطورة التأسيسية «للذات الحرة» التي صاغها وروّج لها «التنوير» في سياق كفاحٍ ثوريٍّ ضدّ الاستبداد. ثمّ تحوّلت من دون أن يشعر أحدٌ إلى ذريعةٍ لمواصلة مصادرةٍ وهيمنةٍ لا حدود لهما على يد النظام الاقتصادي الجديد الذي حلّ محلّ التعاليم الإلهية. ثمة مؤشّرٌ مهمّ يتمثّل في أنّ العام الذي أُطلق فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسط ضجيجٍ كبيرٍ هو العام عينه الذي شهد نكبة فلسطين.

«الكونية» الليبرالية هي المنافس غير السياسي للأممية. فهي تبشّر بأنّ حقوق الإنسان غير قابلةٍ للتصرّف، ولكنّها تنكرها على الأغلبية. لقد تعلّمنا أنّ الدول جزءٌ من «مجتمعٍ دوليٍّ» تنسّق فيه العلاقات الجيّدة بين الأمم، ولكنّها ليست أكثر من ملعبٍ تُوارى فيه التراتبيات وتُخفى التبعية. فيضٌ من الكلمات، وتظاهرٌ بالفعل وبإصدار القرارات الصائبة لإخفاء أنّ قانون الأقوى هو الذي لا يزال يحكم عالم البشر، وهو أمرٌ يدركه الجميع في أعماقهم.

«المجتمع الدولي» نادٍ خاصّ، اتّفق فيه المهيمنون في ما بينهم على المعايير الواجب توافرها في الأعضاء كي يكونوا أعضاء كاملين فيه، كي يبرّروا هيمنتهم الدائمة على مَن لا يستوفون هذه المعايير. ولا يكون أولئك الذين لا يستوفون المعايير «مستبعَدين»، بل أعضاء جزئيون. الجميع متساوون، لكن بعضهم أكثر من بعضهم الآخر. هذا هو الحال مع سكّان هذه الكيانات المختلفة: بعضهم بشرٌ وبعضهم دروعٌ بشرية وبعضهم حيواناتٌ بشرية وبعضهم أضرارٌ جانبية. لقد غزت الولايات المتحدة أفغانستان والعراق وقصفت مناطق كثيرةً من الشرق الأوسط لحماية الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان، وتجاوز الثمن مليون قتيل. وحتّى أثناء كتابة هذه السطور، ترتكب الدولة الاستعمارية الإسرائيلية عمداً إبادةً جماعيةً في فلسطين بمباركة الغرب ويرفع جنود جيشها في الميدان أحياناً علم مجتمع الميم.

لكنّ ارتداء الإمبراطورية لبوس حقوق الإنسان لتنصيب نفسها قاضياً عالمياً للسلام لم يمنع أن تكون هذه الحقوق فضاءً للمقاومة وأساساً للنضالات الشعبية في جميع أنحاء العالم. هناك إذاً استخدامٌ متناقضٌ للقانون الدولي، ليس من طرف المراكز فحسب، لكن أيضاً من طرف الهوامش. فالشعوب الأصلية أو المستعمَرة تلجأ بانتظامٍ للحقّ الوحيد المعترف به لها، وهو «الحقّ في تقرير المصير»، وسيلةَ ضغطٍ في نزاعها مع حكوماتها الوطنية أو قوّات الاحتلال. تُستخدم بانتظامٍ حقوق الإنسان بوزنها الرمزي كمرجعيةٍ للنضالات الميدانية للتنديد بإرهاب الدولة والقمع الذي تمارسه أنظمةٌ عديدة. ولكنّ منظومة الوقاية في القانون الدولي لا توفّر حمايةً تُذكر إذا لم تلبِّ مصالح القوى المهيمنة. فهي تفضّل دائماً غضّ الطرف إذا لم يكن الأمر يستحقّ العناء. هذا ما حدث بخصوص الخطوط الحمراء التي وضعها «العالم الحرّ» بشأن استعمال النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضدّ شعبه. يبدو أنّ وزن أهالي الغوطة في ميزانهم كان معدوماً.

معضلة التدخّل

نفّذ حلف الناتو «تدخّلاً إنسانياً» أو تدخّلاً «لحماية السكّان» في ليبيا أثناء انتفاضة 2011، وهذا التدخّل حدثٌ بارزٌ في المتوالية الثورية الأخيرة لكن لم يعد أحدٌ يتحدّث عنه. إنّ إنهاء نظامٍ محلّيٍ بتدخّل زعماء النظام العالميّ يقطع العملية الثورية ويخلق تبعياتٍ جديدة. الأرجح أنّ التدخّل الأنجلو-فرنسي جنّبنا سيناريو دموياً على الطريقة السورية، إلاّ أنّه سمح أيضاً بتنصيب حكوماتٍ ضعيفةٍ لا علاقة لها بالواقع وليست وليدة الفضاءات الثورية، مُنحت الحقّ في توقيع اتفاقياتٍ نيابةً عن شعوبٍ لم تطلب شيئاً من هذا القبيل. هكذا ضاعت الثورة الليبية في صراعاتٍ داخليةٍ على السلطة بين فصائل لا يبدو أنّ أيّاً منها قادرٌ على تجسيد الإرادة الشعبية. لكنّ «الأساسيات» حُميت، إذ يدفع الاتحاد الأوروبي رواتب خفر السواحل ليقطعوا الطريق على المهاجرين والمهاجرات. من سوريا إلى أوكرانيا، كان ردّ الفعل العفوي لدى بعض الثوّار وأنصارهم هو الأسف لعدم تدخّل «المجتمع الدولي». ولكن عندما حدث التدخّل فعلياً، لم يكن سوى مجرّد وسيلةٍ أخرى لإخماد «الخطر» الثوري أو تحييده.

وفي السودان، عبّرت لجان المقاومة عن عدم ثقتها الصحّي بأيّ تدخّلٍ خارجيٍ في العملية الثورية، لكن هذا لم يمنع عودة تحكّم العسكر والمليشيات على الوضع. وجد التدخّل الخارجي مساراً آخر لدى الفصائل المتصارعة المنتمية للنظام السابق. فبعضها تدعمه الإمارات العربية المتّحدة وبعضها الآخر تدعمه مصر، ما أغرق الثورة الشعبية في حربٍ بين العسكر وأدّى إلى نزوحٍ جماعيٍ للأهالي ومجاعةٍ مروّعة. وقد اكتسبت الثورة السودانية عدداً من الأعداء المصمّمين داخل حدود البلد وخارجها، وذلك بسبب إصرار الثورة على عدم الانحياز، وهم أعداءٌ مستعدّون «لحرق البلاد» بدلاً من السماح للثورة بالنجاح.

لم تهبّ أيّ قوّةٍ على الإطلاق لنجدة الشعوب الثائرة التي وقعت فريسةً لموجات قمعٍ غير مسبوقة. قبل بضع سنواتٍ وفي أمسيةٍ لدعم الثورة السورية عقدت في فرنسا، سأل أحد الحاضرين: «ماذا بوسعنا أن نفعل لمساعدتكم؟» فأجاب ناشطٌ نجى من حصار حمص قائلاً: «أرسلوا لنا قذائف مضادّة للدبّابات!» بصرف النظر عن حقيقة أنّ الجمهور لم يكن في وضعٍ يسمح له بالاستجابة لمثل هذا الطلب، فقد بدا أنّ الطلب يخضع أيّ حركة تضامنٍ مع الثوّار السوريين لإرادة الدول. ألم تكن هنالك وسيلةٌ أخرى لمساعدة الثورة غير مطالبة الحكومات الغربية بتدخّلٍ عسكريٍّ ضدّ النظام أو إرسال أسلحةٍ ثقيلةٍ للثوّار؟

المسألة ليست مسألة مبادئ بالنسبة لنا، حتّى لو بدا لكثير من المنشقّين عن المراكز أنّه من غير المناسب التظاهر للمطالبة بتدخّل الناتو عسكرياً. لقد كان الحصول على السلاح في العديد من الحالات ضرورةً حيويةً للمتمرّدين والمتمرّدات، وهو أمرٌ لا يمكن حتّى لأكثرنا سلميةً إلاّ أن يعترف به. يبدو مشروعاً تماماً أن يطالب رفاقٌ منخرطون في الرهانات الحارقة على الجبهات الأوكرانية والليبية والفلسطينية بتدخلٍ عسكريٍّ أو تكتيكيّ، تنجزه قوىً ثالثةٌ لمواجهة القمع الشرس الذي يُمارَس ضدّهم. هنالك نقاشٌ واسعٌ يجب أن يدور داخل الحركات الثورية حول مسألة التدخّل العسكري والأشكال التي يمكن أن يتّخذها وتأثيره في ما تؤول إليه الأحداث: من مناطق حظر الطيران إلى إرسال قوّات، ومن فتح جبهاتٍ جديدةٍ إلى المساعدة التقنية وإرسال المعدّات العسكرية. لا بدّ لنا من إجراء تقييمٍ جادٍّ لتوازن القوى على الأرض، كما يجب ألاّ نستسلم لنوعٍ من الطهرانية العاجزة لتجنّب وقوعنا في التناقض. أمّا أن يبدو لنا اصطفافنا خلف القدرات العسكرية الخاصّة ببعض الدول أو ببعض الفصائل المسلّحة الوسيلة العملية الوحيدة للمشاركة في الصراع، فهو في المقام الأوّل دليلٌ على استسلامنا، دليلٌ على تخلّينا عن إمكانية الثورة ذاتها.

الإمبراطورية ستبقى بعد زوال الغرب

العالم الذي نعيش فيه مليءٌ بالتباينات، أشبه بقطع أحجية: أشكالها متمايزة بالضرورة ولكنها تتوافق عندما وحيثما كان ذلك مناسباً لتشكيل صورٍ ومعانٍ مشتركةٍ للحاضر والمستقبل. ولا تتعلّق هذه التباينات بالمسافة فحسب. فهي لا تنتج عن التخلّف، بمعنى أنّه يمكن أو ينبغي التغلّب عليها عبر «التقدّم». ولكن في عصر المعتقدات الأحادية، تُنكَر هذه التباينات أو تمحى أو تُسحق لتتناسب مع نظامٍ عالميٍّ لإدارة الموارد والتبادلات والهويات. نحن نعيش في ظلّ إمبراطوريةٍ يُعاد تشكيلها وتوسيعها باستمرار، وقد تشكّلت على مرّ السنين من خلال تشابكٍ ماهرٍ لأنظمة هيمنةٍ متمايزةٍ ولكنّها متكاملة. ولا تعدو التغييرات في التحالفات وموازين القوى والعواصم أن تكون مجرّد إعادة ترتيبٍ سطحية. ولئن وُجدت إمبراطورياتٌ ما قبل رأسمالية سبقت الدولة القومية ولم تكن غربية، فإنّ توسّع الرأسمالية قد وحّد إمبراطوريةً واحدةً نجت من النهاية الرسمية للإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وأصبحت علمانيةً ونجحت في نشر الاعتقاد بأنّه لا بديل ممكناً خارجها.

الإمبراطورية ليست مجرّد اسمٍ للنظام العالمي الذي نعيش فيه، بمؤسّساته الدولية وأسواقه العالمية ولغته الموحّدة وإطاره الأيديولوجي الذي لا يُستثنى منه أيّ جزءٍ من العالم. إنّها أيضاً هذه الطريقة الخاصة في النظر إلى العالم بوصفه رقعة لعبٍ واسعة، تتنافس فيها مختلف القوى المتحالفة أو المتنافسة على الثروات ومناطق النفوذ. تتفاوض على التقسيم الأكثر ربحية للعمل وعلى «قواعد الاشتباك» التي تسمح لكلٍّ منها بالاحتفاظ بمكانها في لعبة المجازر التي تنخرط فيها. تتجاوز الإمبراطورية النظام الرأسمالي وتشير إلى مجمل المؤسّسات الرسمية وغير الرسمية وإلى القواعد والأعراف بوصفها انتهاكاتٍ لافتراس المراكز بقيةَ العالم. من مكسيكو إلى دبي ومن طوكيو إلى كيب تاون ومن بيجين إلى فرانكفورت، يتحدّث الناس في مراكز السلطة ويأكلون ويلبسون ويتّفقون ويخدع بعضهم بعضاً بالطريقة عينها. تجد الإمبراطورية على الدوام صلات وصلٍ محلّية. وهي تتكيّف مع كافّة الثقافات والأديان وأساليب ممارسة السلطة. إنها لا تهتمّ بنوايا المتحدّثين باسمها وثقافاتهم وسلوكهم طالما أنّهم في النهاية يواصلون أداء دورهم في اللعبة.

إنّ تعزيز منطق التكتّل في الآونة الأخيرة ليس صراعاً بين إمبرياليات متباينة الطبيعة بقدر ما هو صراعٌ على الهيمنة الإمبريالية داخل النظام العالمي عينه. قد يبدو الغرب هذه الأيّام وكأنّه عاد موحّداً ظاهرياً للتغطية على إبادةٍ جماعيةٍ تحت شعار «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، إلا أنّ هذه العودة لا تخفي التراجع البطيء لكن المستمرّ: تحويل المجتمعات إلى بروليتاريا والتضخّم المتسارع وصعود الفاشية والتدخّلات العسكرية الكارثية والانسحاب غير المنظّم لقوّات الاحتلال والخسائر المطّردة لمناطق النفوذ التجاري والدبلوماسي. وعلى صعيدٍ آخر، يوحي الإجماع الظاهر على دعم المقاومة الأوكرانية بشيءٍ من عدم التناسب مع تقديم المساعدات العسكرية بالقطّارة بحيث لا تتناسب أبداً مع مستوى العدوان الروسي. كان من الممكن أن يكون «أفول الغرب» خبراً جيداً لو كان أفولاً للإمبراطورية. ولكنّنا متيقّنون من أنّ وجهها وحده هو الذي يتغيّر. وابتسامات النصر التي ترتسم على وجوه قادة دول البريكس الذين يتباهون في كلّ مكانٍ بتحالفهم النفعي تنبئ بمدى استعدادهم لاحتلال مكانهم في اللعبة عينها. طالما أنّ الإمبراطورية موجودة، فسيستمرّ النضال ضدّها بأشكالٍ وأقوالٍ متجدّدة، وستحاول الإمبراطورية ثانيةً ابتلاعها لتثبت من جديد.

يجب على كلّ جيلٍ مواجهة مهمّته، وذلك ضمن تعتيمٍ نسبي: التصدّي لهذه المهمّة أو خيانتها

في القرن المنصرم، وجب أن ينتفض جيلٌ كاملٌ من جميع أنحاء العالم، أن يتعرّض للرصاص والترحيل والتعذيب لطرد القوى الأوروبية من جزءٍ كبيرٍ من الأراضي المستعمرَة. حدث هجوم المستعمَرين الثوري ردّاً على الهيمنة التي مارستها سلطة البيض لأكثر من قرنٍ من الزمان. في بوتقة هذه النضالات وفي معتقلات الغرب وسجونه وكذلك في أولى الأراضي المحرّرة، صاغ أولئك الذين فكّروا وبنوا المستقبل وعيهم السياسي. وقد انطبقت الأشكال والمفاهيم المتوافرة في هذا العالم المعولم أصلاً مع تلك الخاصّة بالتاريخ الغربي، الآسرة بحداثتها: الدولة والتقدّم والتخطيط والتنمية الإقليمية والهويات الوطنية والديمقراطية التمثيلية والنزعة القومية والاشتراكية... لم يكن التخلّص من المستعمِرين كافياً؛ فقد استُخدمت أدوات السيّد لبناء دول ما بعد الاستعمار، وتكرّرت التناقضات عينها.

لقد تلاشى الأمل الذي أتاحه انتهاء الإمبراطوريات الاستعمارية بفضل ضربات الثورات الوطنية، وتحوّل إلى شعورٍ عميقٍ بالخيبة وإدراكٍ لهول العواقب. فقد تبدّلت الأعلام والأناشيد والعملات، لكنّ الهيمنة تواصلت بأشكالٍ أخرى. غالباً ما استسلمت البرجوازيات الوطنية والنخب السياسية التي انبثقت عن حركات الاستقلال للاستبداد. وبعد التضحية بالطبقة الأكثر نضاليةً، أخذت الطبقات السياسية الجديدة في بلدان الجنوب نصيبها من ثمار الاستغلال في مرحلة ما بعد الاستعمار، متحالفةً مع فئاتٍ معينةٍ أحياناً ومع فئاتٍ أخرى أحياناً أخرى. ففي البلدان العربية على سبيل المثال، هزّت الانتفاضات أنظمةً ظلّت على حالها تقريباً منذ الأيّام الأولى لإنهاء الاستعمار وتحوّل معظمها إلى سجونٍ حقيقيةٍ في الهواء الطلق. بدا أنّ الأحزاب الحاكمة قادرةٌ على أن تخنق إلى الأبد التطلّعات الشعبية للتغيير بعد أن وقفت تلك الأحزاب عند المواقف التاريخية لإنهاء الاستعمار ومقاومة الإمبريالية الغربية. لكنّ عودة الشعوب إلى الفعل أعادت خلط الأوراق من جديد. وقد أوضح المتظاهرون والمتظاهرات في الحراك الجزائري أنّ انتفاضة 2019 جاءت لإنهاء مهمّة ثورة 1962 التي لم تكتمل.

في حين أنّ المطالبة بالديمقراطية احتلّت مكانةً مركزيةً في كثيرٍ من الانتفاضات الأخيرة، إلاّ أنّه من الصعب العثور على مكانٍ تتجسّد فيه الديمقراطية تجسّداً كاملاً. إذ لم يعد «المثل الأعلى الديمقراطي» مثلما لا يزال يُقدّم في الغرب قادراً على إخفاء زيفه لشدّة وضوحه. يكفي أن ننظر إلى بعض صور الانتخابات الأميركية - إحدى «أعظم الديمقراطيات في العالم» - في ربيع عام 2024 لنقتنع. فقبل أن تدخل كامالا هاريس السباق الانتخابي بعد ما يشبه الموت الدماغي للمرشّح الديمقراطي، كان رجلان أبيضان غنّيان مسيحيان بروتستانتيان يزيد عمر كلٍّ منهما عن سبعين عاماً يتشبّثان بالسلطة عبر التنافس في التركيز على أعراض الشيخوخة التي يعاني منها كلٌّ منهما بدلاً من المناقشات السياسية بصدد مستقبل العالم. هذا العالم الذي سيطرت عليه الولايات المتّحدة الأميركية وأدّت دوراً أساسياً في صياغة شكله منذ أكثر من 70 عاماً. يشبه هذا الجمود «الديمقراطي» الذي تشهد عليه هذه الصورة صورة الرئيس بوتفليقة الشبيه بالمومياء في ترشّحه للرئاسة للمرّة الخامسة. وهذا الترشح الأخير هو الذي أشعل شرارة ثورة 2019 في الجزائر.

«الديمقراطية» ليست اختراعاً غربياً بدأ في مجالس أثينا وامتدّ إلى الجمهورية الفرنسية وصُدّر بالقنابل إلى أفغانستان والعراق. فمن الكونفدرالية الهودنيسونية في أميركا الشمالية إلى الثورة الهايتية مروراً بأراضي «زوميا» المتمرّدة في جنوب شرق آسيا، كثيرةٌ هي الشعوبُ التي داومت على تطوير ممارساتٍ تداوليةٍ تقوم على المساواة لتنظيم الحياة المشتركة. لقد تحوّلت فكرة الديمقراطية إلى مفهومٍ منفّرٍ في أجزاء كثيرةٍ من العالم بعد استيلاء الغرب عليها. ولكن كيف يمكننا تجنب التخلّي عن فكرة السلطة للشعب؟ وكيف يمكننا أن نناضل ضد الديمقراطيات الليبرالية المزيفة من دون أن نخدم مصالح الأنظمة الاستبدادية؟

إيقاف هذا العالم

وجه الإمبراطورية يتغيّر ووجه الحرب يتغيّر، ولا يمكن أن تبقى استراتيجياتنا وأهدافنا على حالها. فعلاوةً على تعاملنا مع الأنظمة الاستبدادية أو الأوليغارشية، نحن نعاني على نحو مباشر أو غير مباشرٍ من عواقب هجماتٍ إمبرياليةٍ متنافسةٍ يمكن أن تغيّر بين عشيةٍ وضحاها صلاحية أراضينا للسكن، وهي صلاحيةٌ هشّةٌ أصلاً. لقد أصبحت أعمال الشغب الناجمة عن الجوع حدثاً يومياً في جميع أنحاء العالم. كما يتناوب عددٌ من القوى المتنافسة على استخدام «سلاح الغذاء» في عالمٍ دُمّرت فيه قدرة المجتمعات على الاكتفاء الذاتي تدميراً منهجياً وباتت المحاصيل غير مضمونةٍ أكثر ممّا كانت في أيّ وقتٍ مضى بفعل تقلّبات المناخ. في عام 2024، يضع فلاديمير بوتين حوض البحر الأبيض المتوسّط بأكمله تحت رحمته عبر الاستحواذ على إنتاج القمح في سهول أوكرانيا الخصبة، وهو

إنتاجٌ باتت معظم دول البحر الأبيض المتوسط تعتمد عليه اعتماداً كلياً. هكذا أصبحت السيادة الغذائية قضيةً مركزيةً في أيّ سياسةٍ تحرّرية وحوّلت أساليب النضال في القارّات كلّها. لا يستطيع أيّ منظورٍ ثوريٍّ جادٍّ اليوم الاستغناء عن الاستحواذ مجدّداً على وسائل تلبية احتياجاتنا الأساسية.

في هذه المرحلة الجديدة من النزاعات المسلّحة المفتوحة واستراتيجيات السلطة العدوانية وانتعاش النزعات القومية، نتساءل عن التناقضات بين رغبتنا في عالمٍ من التعاون تتولّى فيه الشعوب مسألة عيشها والحفاظ على شروط قابلية أراضيها للسكن وعلى نوعية حياتها، وبين حقيقة التهديدات الدائمة الناجمة عن النزاعات بين الإمبرياليات. ألن تتعرّض المنطقة أو المحلّة أو الدولة «المحرّرة» التي تتخلّى طواعيةً عن سياسات المراكمة والاستيلاء هذه للابتلاع الفوري من القوى المجاورة التي لا ترى سبباً للتوقّف؟

في أجزاء كثيرةٍ من العالم وخلف واجهة أنظمة الدول السيادية، علينا أن نتعامل أولاً وقبل كلّ شيء مع الميليشيات الطائفية أو المذهبية والمافيات والعصابات الإقليمية والشركات العابرة للقومية المفوّضة بقمع حركاتنا والتحكّم بشعوبنا. لذلك، لن يكفي أبداً التذرّع بنهاية الدولة كأفقٍ وحيدٍ للثورة. تبدو هذه الفكرة غريبةً تماماً عنّا نحن الذين نعيش في ظلّ دولٍ فاشلة ونخضع لأقصى درجات التعسّف وتحت رحمة أصغر زعيم عصابة، ولا ملاذ لنا في مواجهة الفقر والمرض والمجاعة والكوارث الطبيعية. لن يكفي تدمير الدول التي تسحق الشعوب أو تفتيتها، ولن يكفي مجرّد استبدال من يجسّدونها. لن نتمكّن من التحرّر من تبعيتنا للإمبراطورية إلاّ بالسيطرة الجماعية على احتياجاتنا الأساسية في السلامة والصحّة والحصول على المسكن والغذاء بعد لحظة التمرّد.

فالعالم الذي توحّده الإمبراطورية، أيّاً كانت اللغة التي يتحدّث بها والآلهة التي يصلّي لها والعملة التي يستخدمها - دولار أو يورو أو هوان أو أيّ عملةٍ أخرى - لا يتوافق مع أيّ عالمٍ آخر. إنّه يتّجه مباشرةً إلى إبادة شروط الحياة على الأرض. كلّ ما يعرفه هو الهيمنة، لا يرى العالم إلاّ بوصفه عالماً واحداً ينظر إليه من زاوية القيمة المالية ويرسم خرائطه ويرتّبه ويصحّره بسباقه المروّع. إذا لم يتمّ فعل شيء، فإنّ نهايتنا ستأتي قبل نهايته. لا العودة إلى الوراء ممكنةٌ ولا ثبات الوضع الراهن ممكن. بالنسبة لنا، هنالك مسيرةٌ إلى الأمام، حازمةٌ أحياناً ومحفوفةٌ بالمخاطر أحياناً أخرى، ونحن لا نعرف حقّاً إلاّ نقطة انطلاقنا؛ الخروج من المنظور القومي والتفكير في سياسةٍ أمميةٍ منذ البداية. إعادة بناء عالمٍ مكوَّنٍ من عوالم متعدّدة. عوالم متوافقة وفي طريقها إلى أن تصبح كذلك، عوالم تعاني من صراعاتٍ وتناقضاتٍ تمزّقها. بناء خطّةٍ مشتركةٍ بين هذه العوالم. وهي خطّةٌ ستمكّننا من التفوّق على الإمبراطورية والتعجيل بسقوطها وتخيّل ما بعد ذلك.

ثورة؟

سوف يسقط، عاجلاً أو آجلاً / القطيعة بالإصرار/ معضلة التنظيم / اختيار الجرأة وقياس المخاطر/ الدفاع عن الثورة / بداهة السلطات الثورية

في 2011، أطلق المتمرّدون والمتمرّدات وصف «ثورة» على ما أسماه المعلّقون «الربيع العربي». ثورة في بوركينا فاسو (2014)، «ثورة الكرامة» في أوكرانيا (2014)، «ثورة الربيع» في ميانمار (2021)، «ثورة عصرنا» في هونغ كونغ (2019)، «ثورة جينا» في إيران (2022). «ثورة! ثورة! ثورة! ثورة!»، هذا ما هتفته الحشود التي ترتدي السترات الصفراء في الشانزليزيه (2019) مذكّرةً سكّان الأحياء الراقية الأثرياء في باريس بمقولةٍ ظنّوا أنّهم تخلّصوا منها إلى الأبد.

بعد سنواتٍ قليلةٍ من العودة المثيرة للمسألة الثورية إلى واجهة الأحداث، تشهد حقيقة أنّ قلّةً قليلةً من الناس لا يزالون يطرحونها على قوّة الثورة المضادّة الراهنة. ولكنّ حقيقة أنّ أناساً كثراً أقرّوا لأنفسهم بأنّهم ثوريون لم تكن علامةً على حماسةٍ في غير محلّها أو على خيالات الشباب. يجب ألاّ نقلّل أبداً من شأن ما تعلنه الحركة الحقيقية، حتّى لو خاطرت بأن تجرفها سيول التاريخ.

الثورة ليست حدثاً يجب دراسته أو نظريةً يجب تطويرها أو جسداً بارداً يجب تشريحه. إنّها سؤالٌ نطرحه على أنفسنا. هذا ما يدور حوله هذا النصّ. وخلافاً لما يدّعيه الأيديولوجيون والمثقّفون والأنبياء دائماً، فإنّ الجواب ليس مطلقاً أو أبدياً، بل لحظيٌّ ومؤقّتٌ وظرفيٌّ بالضرورة. شظيّةٌ من الحقيقة. لقد سعينا إلى جمع نثراتها المبعثرة وتنظيمها ومساءلتها ورؤية ما يمكن أن تخبرنا به عن المستقبل.

سوف يسقط، عاجلاً أو آجلاً

أدّى اندلاع الانتفاضات منذ عام 2011 إلى عودة رواج فكرة اقتحام القصور والبرلمانات من جديد. بالنسبة للعديد من المشاركين والمشاركات في هذه الثورات، كانت الثورة مرادفاً لسقوط النظام. ومع ذلك، فإن الآمال التي أثارتها إطاحة السلطة في اليمن وليبيا ومصر وتونس وأوكرانيا لم تدم طويلاً. استيلاءٌ استبداديٌ أو ليبراليٌ على السلطة وتدخّلٌ أجنبي وأزمةٌ اقتصادية وحربٌ أهلية... لم يكن سقوط الطغاة مرادفاً لانتصار الثورة.

وعلى العكس من ذلك، لم يكن الفشل في إزاحة القائمين على السلطة في سوريا وإيران يعني عدم وجود ثورة. فرفض الحجاب الإلزامي والتحكّم بالعادات والتقاليد الذي فرضته الجمهورية الإسلامية مثّل في حدّ ذاته تغيّراً جذرياً. وبالمثل، كانت قدرة ثوّار وثائرات سوريا على الإدارة الجماعية للأراضي المحرّرة من الدولة قطيعةً نهائيةً مع شمولية الأسد. وهذا يفسّر لماذا لا يزال علم الثورة يرفرف عالياً بعد ثلاثة عشر عاماً في محافظات الشمال السوري التي لا تزال خارج سيطرة النظام، وكذلك في محافظة السويداء المتمرّدة جنوبي البلاد. في سوريا كما في إيران، كانت الثورة نقطة تحوّلٍ وجودية. فقد انكسرت جزئياً في الأجساد وفي الأذهان قبضة النظام الخانقة. وحتّى لو استغرق الأمر جيلاً آخر لاقتلاعه من جذوره، فإنّه سيسقط عاجلاً أو آجلاً.

لا يستطيع أيّ حدثٍ أن يضع بمفرده حدّاً لضروب الهيمنة هذه كلّها. لطالما كانت «الأمسية الكبرى» صورة الثورة بامتياز. لكنّ الإخفاق المتكرّر في إحداث تغييرٍ عميقٍ ودائمٍ عن طريق «الاستيلاء على السلطة المركزية» والدعوات الأبدية من المنظّمات القديمة للانتظار حتّى «تتهيّأ الظروف» دفعا عدداً كبيراً منّا للتخلّي عن إسقاط النظام بوصفه أفقاً استراتيجياً، والبحث عن آفاق تحرّرٍ أخرى. بالنسبة لهؤلاء ومنذ نهاية القرن الماضي، أصبحت الثورة سيرورةً تبدأ من دون انتظار. مسيرةٌ حازمةٌ ولكن تدريجية نحو تحوّلٍ عميقٍ يتجسّد في مجموعةٍ من الأحداث والأفعال والتدخّلات والأفكار والمشاعر والممارسات اليومية. تقول النسويات في الأرجنتين: El tiempo de la revolución es ahora (وقت الثورة هو الآن). لم تعد الثورة إذاً أفقاً بعيداً وحدثاً كبيراً من شأنه أن يغير مجرى التاريخ، بل أصبحت طريقة للعيش والنضال الآن وهنا.

كان التحدّي هو النجاح بتفكيك الهياكل التي تقمعنا، مع التأكيد على ضرورةٍ استراتيجيةٍ كبرى: عدم التضحية بعد الآن بالوسائل - أو بنضال بعضٍ منّا - باسم غايةٍ مؤجّلةٍ دائماً. وبفعل هذه الطريقة في النظر إلى السياسة بوصفها تحوّلاً وليس بوصفها استيلاءً على السلطة، انتقلت السياسة الثورية إلى الممارسة والحيّز الحميمي، وهو ما كانت تفتقر إليه منظّماتٌ كثيرةٌ وناشطون وناشطاتٍ كثر. بات الأمر يتعلّق ببناء حياةٍ جديدةٍ جذرياً، علاقةٍ جديدةٍ مع المجتمع ورغبات المرء والمال ورعايته وحتّى نضاله.

لا يتعارض النظر إلى الثورة بوصفها سيرورةً مع الاقتناع بأنّ لحظة الانتفاضة تحتلّ مكانة الصدارة في الثورة. الانتفاضة حدثٌ حاسمٌ دائماً، مهما كانت نتيجتها. وعندما تنهزم، فإنها تترك وراءها تجارب مجسّدةً لا يمكن دحضها وبذوراً لا حصر لها ستستمرّ في النموّ في أعقابها. أمّا إذا نجحت في إطاحة النظام، فإن شيئاً جديداً يبدأ، واعداً ومحفوفاً بالمخاطر في الآن عينه.

القطيعة بالإصرار

عندما نتصوّر الثورة دونما قطيعةٍ ولا نلقي بالاً للفرص التي تظهر من دون مقدّمات، نعرّض مبادراتنا وأفعالنا لخطر جعلها غير مباليةٍ بالعالم من حولنا. بالنسبة لكثيرٍ منّا، يشكل بناء استقلاليةٍ ماديّةٍ وسياسية جزءاً من السيرورة الثورية أيضاً، ويتجسّد عبر تحقيق أشكالٍ من الاكتفاء الذاتي على مستوى التجمّعات أو المناطق. وبوجود الاعتماد على المراكز، نكون أمام سعيٍ للقطيعة يمتدّ إلى الغابات والجبال والمدن في كافّة أنحاء الكوكب. هكذا أدّى بناء الاستقلالية إلى نشوء فضاءاتٍ قويّة التجذّر في العالم وتتعارض مع

المسيرة الجهنّمية التي تفرضها الإمبراطورية. تكون الاستقلالية في بعض الأحيان وريثة تاريخٍ عمره آلاف السنين وأحياناً أخرى برعماً وليداً، ويمكن أن تتجسّد بطرقٍ متعدّدة، في مجلسٍ إقليميٍ أو تعاونيةٍ زراعيةٍ أو مائدةٍ شعبيةٍ أو نقابة حيٍّ أو شبكة تضامنٍ كويريةٍ عابرةٍ للقومية أو مجموعةٍ إعلامية.

لكنّ بناء استقلاليتنا، وهو أمرٌ مكلِفٌ من حيث الوقت والطاقة، يمكن أن يصبح شكلاً من أشكال التجنّب إذا لم ينفتح على ما يتجاوزه ويتحدّاه في الحركة الحقيقية. لا توجد انتفاضةٌ «نقيةٌ» أيديولوجياً. لحظات الثورة الشعبية فرصٌ فريدةٌ لمضاعفة قوانا وتغيير المقياس. ومن دون تغيير المقياس، تبقى تجاربنا معزولةً وعزلاء وأسيرةً لمنافذ «بديلة»، ويسهل إدماجها في الإدارة الرأسمالية أو في إدارة الدولة في نهاية المطاف. سنكون محكومين بالفشل الدائم إذا بقينا متحصّنين خلف يقيننا وتجاربنا اليومية. كما أنّنا نخاطر بعزل أنفسنا في حرب خنادق ثقافيةٍ سنخسرها بالتأكيد بسبب الموارد الهائلة لدى خصومنا في حال تصوّرنا الاستقلالية بوصفها مرحلةً زمنيةً ثابتة، يتخلّلها الاضطراب إلى هذا الحدّ أو ذاك. لن نكون قادرين على العيش كما نشاء من دون تفكيك أجهزة السلطة التي تنظُم الحياة الاجتماعية وتفرض سيطرتها على أماكن حياتنا وتنظيمنا. ونحن لن نتمكّن من تفكيكها بمفردنا.

الانتفاضة تكسر الانعزال، فهي تسمح بقفزاتٍ هائلةٍ وتؤدّي إلى لقاءاتٍ غير مسبوقة وتشكّل لحظات هجومٍ جماعي لا غنى عنها لإنتاج نقاط تحوّلٍ وتغييراتٍ لا رجعة فيها. وسواءٌ كنّا أعضاء في تعاونيةٍ زراعيةٍ أم في مجموعةٍ إعلاميةٍ أم في مجموعةٍ صغيرةٍ متناغمةٍ أم في منظّمةٍ جماهيرية، فإنّ الاستعداد المستمرّ لانفجار الحراك الحقيقي سيمكّننا من نشر قوانا في لحظات الفرصة القصيرة المتاحة لنا.

السيرورة والحدث. ربّما تكون الثورة العميقة تقاطعاً لطريقتين في رؤية الثورة وعيشها. فمن ناحية، هنالك السيرورة الراهنة الصبوة والمستمرّة لبناء استقلاليّتنا والتحضير للقائنا وبناء قوّتنا. ومن ناحيةٍ أخرى، هنالك الطبيعة الملتهبة والمتفجّرة التي تتميّز بها الانتفاضة بفعل تركيزها الاستثنائي للطاقات وبسطها للقوّة الشعبية وإبداعها الذي لا يضاهى. الثورات العميقة ممكنةٌ بفضل متواليةٍ من الانتفاضات التي تلتقي وتتجاوز حدودها بحثاً عن هذه القطيعة بالإصرار، كما قال رفيقٌ من تشيلي.

لا ينطلق شيءٌ من الصفر. فكلّ تمرّدٍ وكلّ تجربةٍ في السلطة الشعبية وكلّ هجومٍ على الإمبراطورية جزءٌ من حركةٍ أعمق قابعةٍ في مكانٍ ما خلفنا وأمامنا في آنٍ معاً، تحت السطح وفي الأفق. قبل أن يتحوّل الماء إلى أمواجٍ مدمّرة، يكون دائماً مجرّد تيّارٍ وسط المحيط، وبعد اصطدامه بالشاطئ يعود إلى حالته هذه. علينا أن نتعلم كيف نتصرّف كتيّارٍ في عمق المياه وكتسونامي بالقدر عينه. ولعلّ هذا هو المعنى الكامل لشعار ثورة هونغ كونغ: *Be water my friend !* (كن الماء يا صديقي!).

معضلة التنظيم

غالباً ما كانت الثورات الشعبية في عصرنا الحالي غير متجانسةٍ ومنتشرةً ونادراً ما قادتها التنظيمات التقليدية أو المحكومة بأيديولوجياتٍ سياسيةٍ راسخة. لكنّ التنظيم الذاتي العفوي والأفقي إلى هذا الحدّ أو ذاك لم يكن كافياً، على الرغم من إثارته الإعجاب في الأوقات الأولى. لا شكّ في أنّ الطابع اللامركزي الذي تتّسم به حركاتنا مثّل نقطة قوّةٍ ونقطة ضعفٍ على حدٍّ سواء. لقد قبعنا بين مطرقة القمع وسندان تلقّف آخرين لحركاتنا بسبب افتقارنا إلى القدرة التنظيمية المتّسقة والرؤية الاستراتيجية المتوسّطة أو الطويلة الأمد، بالإضافة إلى صعوبة تجديد تكتيكات الشارع. وفي بعض الحالات، افتقرنا إلى منظّماتٍ تتبنّى قضية الثورة.

في الإكوادور أثناء ثورة 2019، تمكّنت المنظّمات الرئيسية للسكّان الأصليين والنقابات العمّالية من جلب ملايين الأشخاص من جميع أنحاء البلاد إلى العاصمة لتعزيز صفوف المتمرّدين والمتمرّدات. وبفضل القدرة على إيصال المعلومات والموارد اللوجستية والدراية التنسيقية التي تتمتّع بها الحركة، تمكّنت من مواجهة السلطات على عدّة جبهاتٍ والحصول في نهاية المطاف على التراجع عن الإجراءات الحكومية المطعون فيها. تذكّرنا هذه القدرة المثيرة للإعجاب على التعبئة بإمكانيات المنظمات وبمخاطرها في الآن عينه.

لقد أصيب كثيرٌ من الرجال والنساء بخيبة أملٍ من منظّمات اليسار التاريخية بسبب ميولها البيروقراطية ومحاولاتها نسبَ الحركة لنفسها أو رغبتها في توجيهها. يحمل التدخّل التنظيمي دائماً خطر الحدّ من انتشار الانتفاضة وكبح الطبيعة الراديكالية لمطالبها وإبداعها وأحياناً كبح مؤسّساتها الشعبية الوليدة. فسواءٌ تعلّق الأمر باليمين المتطرّف أم بالأصوليين الدينيين أم ببعض شرائح اليسار المنظّمة، سنجد دائماً مجموعاتٍ تسعى لفرض أجندتها الخاصّة في مسار الانتفاضات. وفي غياب الاتّساق التنظيمي والاستراتيجي، يصعب علينا منع هذه الشرائح من التحكّم بنا، وغالباً ما يتركنا ذلك تحت رحمة استراتيجياتها.

تمثّل أيّ منظّمةٍ تركيزاً للطاقة والموارد ومجموعةً من الروابط القادرة على تحفيز قوّةٍ جماعيةٍ ما. في سياقاتٍ معينة، قد يكون تدخّل المنظّمات ضرورياً ليس لمنع استيلاء القوى الرجعية أو الليبرالية على الحركة فحسب، بل أيضاً لمساعدتها على تحقيق أهدافها. ولكن كيف يمكن الحدّ من سلطة المنظّمات داخل الانتفاضة؟ كيف يمكننا الحدّ من آثار التمركز التي تؤدّي إليها بالضرورة؟ كيف يمكننا زيادة قوّة الحركة وليس قوّة المنظّمة فحسب؟ تتماهى المنظّمة الثورية الحقيقية مع الحركة وتحاول تعزيز قوّة السلطات الشعبية الوليدة وتحافظ على شعلة الثورة حيّةً حتّى لو أدّى ذلك إلى انطفاء هذه المنظّمة نفسها. ولا يمكنها أن تفعل ذلك إلا بالامتناع عن فرض أجندتها الخاصّة ومعتقدها الخاصّ وطريقتها الخاصّة في الفعل أو القول.

في انتفاضاتٍ عديدةٍ ووراء العفوية الظاهرية لأشكال التنظيم الذاتي، نجد دائماً أساليب ارتباطٍ سابقةٍ لزمن التمرّد: مجتمعاتٌ محلّية، انتماءاتٌ سياسية، مؤسّساتٌ دينيةٌ أو تقليدية، علاقاتٌ اجتماعيةٌ مهنيةٌ أو رياضية تشكّل الركيزة التي تسمح بوجود بديلٍ عن الفوضى. ولكن ما الذي يسمح لنا بصياغة استراتيجية هيكلةٍ بين القوى الفاعلة من أجل الثورة في خضمّ الاضطرابات؟ في الثورة السودانية، أدّى التهجين بين تجارب تنظيم الحركة الطلابية والناشطين والناشطات القدامى في الحزب الشيوعي والقوى التي ولدت من رحم الانتفاضة الشعبية إلى تأسيس لجان المقاومة. وكانت التجارب الواعدة أكثر من غيرها تلك التجارب التي حدث فيها لقاءٌ بين الأشكال الحزبية

القديمة العهد والأشكال الجديدة التي نشأت من الحدث. لا تحدث اللقاءات إلاّ عندما تحدِث تحوّلاً في كلا الطرفين. والاستعداد للتغيير الجذري فضيلةٌ أساسية لأيّ قوّةٍ ثورية. وضع الخطط، لكن رسمها بالقلم الرصاص.

اختيار الجرأة وقياس المخاطر

لن تتمكّن أيّ قوّةٍ بمفردها من تطوير مشروعٍ مشتركٍ وإبقائه على قيد الحياة. كي نستطيع اعتبار أنفسنا جزءاً من حركةٍ تتجاوزنا (وليس من منظمةٍ أو كنيسةٍ يجب الدفاع عنها) علينا أن نتصرّف ونفكّر بطريقةٍ تكامليةٍ لا تنافسية. تكمن قوّة الحركة المشتركة في إيجاد أفضل مزيجٍ من التكتيكات التي يتطلّبها الموقف. على سبيل المثال، تجمع الحركة الثورية الكردية بين الكفاح المسلح وانتخاب رؤساء البلديات والنوّاب في البرلمان التركي. وفي بورما، تحوّلت حركة المقاومة السلمية من أجل الديمقراطية إلى كفاحٍ مسلّحٍ بدعمٍ من بورميي الشتات الذين يجمعون الأموال بإقامة فعالياتٍ للكوير وعبر ألعاب الفيديو على الإنترنت. وقد أنشأ الثوّار والثائرات في لبنان تعاونياتٍ مدارةً ذاتياً، محاولين في الآن عينه تفعيل دور المنظّمات المهنية.

ينبغي تجنّب تقديس أسلوب عملٍ على حساب آخر وتجريب عمليات تهجينٍ جديدة. إنّ التصدّي للجمود التكتيكي والأيديولوجي يفتح دروباً جديدةً للربط بين استراتيجيات التحوّل. ليس بوسع أحدٍ أن يحدّد سلفاً كيف يجب أن يكون الفعل الثوري. تكتسب الحركة قوّتها من الاستماع إلى مختلف بؤر النضال التي تتحدّى الوضع القائم وتستكشفها وتربط بينها، متجنّبةً أيّ شكلٍ من أشكال الدوغمائية النضالية والمواقف الجمالية، مع مواصلة التطوير الأخلاقي باستمرار.

المسائل الأخلاقية ليست ثانويةً في الاستراتيجية الثورية، بل تقع في صميمها. العمل معاً على تحديد كيفية إنجازنا للأمور، وقياس المخاطر التي نعرّض نفسنا ونعرّض الآخرين لها، والحفاظ على الارتباط مع ما دفعنا إلى التحرّك في المقام الأول، ومعرفة ما يميّزنا دائماً عن قوى الثورة المضادّة. هذه المسائل هي النقاط الأساسية التي تمكّننا من توجيه أنفسنا في عاصفة الانتفاضات. إذا كنّا لا نريد إعادة إنتاج نمط السلطة الذي نكافحه، يجب أن نحرص على عدم مواجهته أو اعتباره خصماً. فكثيرا ما تؤدي شدّة المواجهة وإطالة النظر والتركيز في الآخر إلى محاكاة ما نناهضه. وعندما تأمل القوى الثورية في هزيمة المراكز بأسلوب تلك المراكز عينه، فإنّها تصبح انعكاساً مشوَّهاً ومغلوطاً لها.

يقتضي مسار الربط الاستراتيجي أيضاً التعلّم من تجارب الماضي والحاضر. لقد لاحظنا في السنوات الأخيرة مرّةً أخرى أنّ أشكالاً شتّى من الاستقطاب والتسوية تهدّد بانتظام الحركات التي تركّز على المسار المؤسّسي في سعيها نحو التغيير الملموس على حساب بناء استقلاليتها السياسية والمادّية. في كثيرٍ من الأحيان، ينهَك أولئك الذين يبالغون في تقدير قوّتهم اعتقاداً منهم أنّ بإمكانهم متابعة مسارات الشارع والمؤسسة في الآن عينه. لقد حطّمت النسويات في الأرجنتين الانفصام المعرقِل بين الإصلاح والثورة عندما رأين في وضع إصلاحاتٍ مؤسّساتيةٍ مباشرةٍ كشرعنة الإجهاض انتصاراً محتملاً. لكنّ القوى الفاشية حاصرت الحركة، وبعد عدّة هزائم في المجال المؤسّسي وخسارة التحالفات مع قوىً تقدّميةٍ فاقدةٍ للصدقية، وجدت الحركة نفسها ضعيفةً وعاجزةً عن الحفاظ على قوّتها الداخلية بسبب فشلها في ضمان وسائل استقلاليتها السياسية وبسبب استراتيجية انطواءٍ على الذات عندما فشل المسار المؤسّسي.

ويبدو أنّ مأزق تمركز القوى في الفضاءات المؤسّسية الخاصّة بالسلطة كان متماثلاً لدى حركة سيريزا في اليونان وحركة بوديموس في إسبانيا: الانفصال عن الحركة الشعبية وسياسات التسويات النيوليبرالية وخيبة الأمل والشعور بالخيانة وفتور تعبئة طاقة الشارع. غير أنّ البقاء خارج المؤسسات ليس هدفاً ولا مسألة مبدأ. فالإصلاح والانتخابات وربّما حتّى الترشّح للرئاسة يمكن في بعض الحالات أن تخدم القضية الثورية، ما دامت هذه اللحظات تخدم تعزيز قوّة الحركة واستقلاليتها بدلاً من أن تكون فرصةً لإطلاق المسيرة السياسية لانتهازيين لا مفرّ من وجودهم. لئن كانت الجرأة هي التي تسمح لنا دائماً بفتح آفاقٍ جديدة، فإنّ الحذر لا يزال مطلوباً عندما يتعلّق الأمر بوضع التكتيكات وصياغة الاستراتيجيات، تجنّباً لإسراعنا إلى ضياعنا.

الدفاع عن الثورة

عندما تفقد المراكز السيطرة على الساحة السياسية، يتدخّل السلاح، وهذا الواقع المحزن يحكم على معظم الثورات بالحرب. نادراً ما يكون اللجوء إلى الكفاح المسلح خياراً استراتيجياً. فمستوى عنف الدولة هو الذي يحّدد ما إذا كان الثوار سيضطرّون إلى حمل السلاح ومتى سيضطرّون إلى ذلك. لا تصمد السلمية عندما تكون الدولة أو جماعاتٌ داخلها مستعدّةً لإبادة شعبٍ بأكمله لإخماد ثورة. ولكنّ وصول السلاح إلى حركةٍ ثوريةٍ ما يشكّل دائماً تهديداً لبقائها. فعندما يدخل المشهد، تتأثّر الحركة بأكملها. يذكر ثوّارٌ عديدون كيف أبعدتهم العسكرة عن المشاركة الفعّالة في التمرّد، عندما يصبح «أن تكون ثورياً» مرادفاً لـ«حمل السلاح». وغالباً ما تجد النساء والخارجون على المعايير الجندرية على وجه الخصوص أنفسهم مهمّشين بسبب عسكرة التمرّد. كما أنّ استخدام العنف المسلح يطبع مسار الحركة بشكلٍ لا رجعة فيه، ويمكن أن يعمل على إضفاء الشرعية على قمعٍ يتزايد عنفاً تمارسه الدولة ضدّ مجمل السكّان. من وجهة نظرنا من الداخل، يكون شاغلنا الشاغل ألاّ يؤدّي حمل السلاح إلى تغييرٍ جذريٍ في أهداف الحركة وتكوينها ونسيجها السياسي. وعندما يصبح هذا اللجوء حتمياً، يجب محاولة منع الكفاح المسلّح من أن يصبح الأفق الوحيد للانتفاضة، وذلك بتعدّد روافع العمل حتّى لا يقتصر استمرارها على بقائها في الميدان العسكري.

هنالك دائماً رهانٌ حاسمٌ عندما تنشقّ القوّات المسلّحة التابعة للدولة، كما حدث في تونس ومصر في عام 2011. وتحدّد هذه اللحظة قدرة الثورة على الدفاع عن نفسها. فبالإضافة إلى الأسلحة المتوافرة بالفعل لدى كلّ طرف، غالباً ما يجلب المنشقون عن الجيش أسلحتهم الشخصية معهم، ولكن نادراً ما يكون ذلك كافياً لمواجهة ترسانة الدولة. ومن ثمّ يصبح الحصول على الأسلحة والموارد المالية اللازمة لشرائها هو الأساس في الكفاح الثوري، وغالباً ما يبرِّر ذلك تحالفاتٍ تثبت لاحقاً أنّها خطرة، بل قاتلة على المدى القصير، مهما بدت حكيمةً في حينه.

لكن للأسف، غالباً ما يتحدّد نطاق الثورة بموازين القوى المسلّحة. يكون وضع الثوّار شديد الصعوبة بسبب عدم التكافؤ العميق بينهم وبين أجهزة الدولة والقوى العسكرية العظمى. وقد مرّت سوريا والسودان، وهما بلدان شهدا ثورتين واعدتين ومن أكثر الثورات عمقاً في عصرنا، بتجربةٍ مؤلمةٍ في هذا الشأن. إذ تحوّلت مدنٌ وقرى إلى أنقاضٍ وغرقت في الدماء وتشرّد ملايين البشر وسيحتاج كلٌّ من البلدين أجيالاً للشفاء من هذه الصدمات.

لا يكمن انتصار المقاومة أو الحركة الثورية في امتلاكها أكبر عددٍ ممكنٍ من الأسلحة، بل في منع الخصوم من استخدام أسلحتهم. ومسألة الدفاع عن الثورة مسألةٌ عسكريةٌ بقدر ما هي مسألةٌ سياسية. قد يتجلّى التحدّي في محاولة تعطيل الجهاز العسكري على أوسع نطاقٍ ممكنٍ كلّما سنحت الفرصة. حصار الثكنات وسجن الجنرالات ونزع سلاح المؤسّسات. ولكن حتّى لو نجحنا، ماذا نفعل؟ ماذا نفعل عندما يحاول تدخّلٌ خارجيٌّ أو هجومٌ داخليٌّ مضادٌّ استعادة السيطرة بالقوة؟ وحتّى إذا لم يحدث ذلك، ماذا نفعل حيال الميليشيات والعصابات المسلّحة التي تحاول استغلال الوضع، كما في هايتي والإكوادور؟ عندما يتدخّل السلاح، يسهل أن تتحوّل الانتفاضة الشعبية إلى أصواتٍ ناشزةٍ من قوى الاستبداد المتنافسة وأن نستسلم إلى سلطة أمراء الحرب من كلّ شكلٍ ولون.

هنالك أمران حاسمان في منع عزل الثورات: العلاقة بين المحلّي والعابر للقومية، وطبيعة الروابط المبنية بين الشعوب والقوى الثورية والمنظّمات الشعبية في مختلف أرجاء العالم. الدعم الدولي مكسبٌ عظيمٌ للثوّار، يمكنه أن يمارس ضغطاً ملموساً حسب الحالة. وفي أفضل الأحوال، يمكن أن يحول دون إراقة الدماء، ويتيح على الأقلّ كسب الوقت لتنظيم الدفاع عن النفس. وهذا أفقٌ من آفاق الأممية الثورية.

بداهة السلطة الشعبية

«لماذا نبني ‘‘سلطةً مضادّة’’؟ نحن الشعب. يجب أن تكون السلطة لنا!» ربّما تكون هذه الفكرة التي نطق بها أحد متظاهري السترات الصفراء في أحد التجمّعات في فرنسا أفضل تعبيرٍ سمعناه عن التطلّع إلى السلطة الشعبية. فالثورة التي نسعى إليها ليست لا رفض السلطة ولا نفيها، لأنّ ذلك سيعني ترك السلطة في أيدي خصومنا على الدوام. لا يمكننا الاكتفاء بأن نكون دوماً حاجزاً وكابحاً ومعارضةً، ولو بشكلٍ دائم، لهيمنة المراكز. السلطة الشعبية هي عكس ذلك، فهي البحث الفعّال عن طريقةٍ جماعيةٍ لصياغة شرعيةٍ جديدة وممارسة نوعٍ مختلفٍ من السلطة، والبناء الحي لهذه الطريقة.

في كلّ مكان، سعت الثورات الأخيرة إلى زيادة السلطة الشعبية أو على الأقلّ مهاجمة احتكار قلّةٍ قليلةٍ للسلطة. لقد اعتقد بعض الناس في سوريا أو هونغ كونغ أو أوكرانيا أو الجزائر أنّهم يحقّقون ذلك عبر المطالبة بدولةٍ ديمقراطية، أو عبر المطالبة بإلغاء الشرطة في الولايات المتّحدة أو وقف تمويلها، أو باستفتاءٍ دائمٍ على المبادرة المواطنية (RIC) في فرنسا، أو بإقصاء الاستعمار الجديد الفرنسي وشركائه في غرب أفريقيا، أو بإقامة النظام الكونفدرالي في كردستان، أو بتغيير الدستور في تشيلي. أراد المتمرّدون والمتمرّدات مزيداً من السلطة، لكنّ ذلك لم يعنِ دائماً أنّهم يريدون استلام الحكم.

ورأى آخرون وأخريات، كالبعض منّا، أنّ توسيع سلطة الشعب يمرّ أوّلاً ببناء سلطاتٍ شعبيةٍ في قلب الثورة وفي أعقابها. بناؤها من الأسفل، استناداً إلى ما بدأ بالفعل في التغيير، باتّباع مبادئ الحكم الذاتي التي يمكن أن تكون بمثابة هيكلٍ لما بعد الانتفاضة. بناء سلطةٍ ذاتيةٍ من دون تركها لبضعة طلائع أو قادةٍ أو ضبّاطٍ أو حكوماتٍ جديدة. إطاحة السلطة المركزية وبناء السلطة الشعبية.

بعد سقوط النظام وفي مواجهة تناقضات الحكومة الانتقالية الأولى وشللها، وضعت لجان المقاومة في الثورة السودانية مقترحاً لمستقبل البلاد كيلا تترك المجال للسياسيين القدامى. يرسم **ميثاق تأسيس سلطة الشعب** شكلاً جديداً للدولة ويقترح إقامة نظام سلطةٍ محلّيةٍ من القاعدة إلى القمّة، تحتفظ فيه أشكال التنظيم المدني والشعبي التي انبثقت عن الثورة بالحقّ في إبداء رأيها في العملية التشريعية وتوازن السلطات. كما يطالب الميثاق بتوزيعٍ عادلٍ لثروات البلاد وإنهاء نهب القوى الأجنبية لها، أيّاً كانت تلك القوى. بهذا الاقتراح، حاولت اللجان وضع نفسها في موقع الدفاع عن الثورة من دون الاضطرار لحمل السلاح. لئن بدا أنّ الثورة السودانية وصلت إلى طريقٍ مسدودٍ دموي، فهي بالتأكيد لم تقل كلمتها الأخيرة. وكما قال أحد الرفاق السودانيين ذات مرّة: **لقد أصبحت الثورة ديناً في السودان.**

وفي المكسيك، لم يتوقّف النضال من أجل استقلالية السلطات الشعبية **والدفاع عن الثورة** منذ العقد الأول من ثورات عام 1910 التي أسّست الدولة المكسيكية. على مدى أكثر من 100 عام - وعلى الرغم من استيلاء الحزب الثوري المؤسّسي على السلطة طيلة عقودٍ من الزمن وكذلك على الرغم من محاولات الثورة المضادّة الليبرالية التي تدعمها الولايات المتحدة وخيانات اليسار الاجتماعي الديمقراطي - تبلورت حكمةٌ استراتيجيةٌ صبورةٌ عبر كلّ المناطق، من مجتمعات السكّان الأصليين النائية إلى الأحياء الشعبية في المدن الكبرى. حافظت حركةٌ شعبيةٌ متعدّدة الأشكال على بقائها مستفيدةً من بعض مكاسب الثورة: تدابير دستوريةٌ تعترف بأشكال الاستقلالية للشعوب الأصلية وإصلاحٌ زراعيٌّ جزئيٌّ وأشكالٌ مجتمعيةٌ للملكية. وقد ازدهرت الحركات القاعدية لسكّان الأحياء الفقيرة ونقابات المعلّمين الريفية ومجالس السكّان الأصليين والشرطة المجتمعية ومجالس الأحياء والمرافق الصحية المستقلة في بلد يُعرف

بأنّه «أحد أكثر البلدان عنفاً في العالم». لم يحدث في أيّ مكانٍ آخر أن وصلت سلطة المجتمع المحلّي إلى مثل هذه المكانة. وفي حين أنّ هذه التجارب تواجه حتّى الآن تهديد قوىً رجعيةٍ كثيرة وفساد السلطات، إلاّ أنّها أثبتت قدرتها على التجذّر والمقاومة لعقود.

السلطة الشعبية نقيض العجز. إنّها تعني أخذ الوقت الكافي لتسلّق درجات السلّم واحدةً تلو الأخرى، وعدم الاعتماد على أولئك الذين يريدون الاستحواذ على أصواتنا. السلطة الشعبية. هاتان الكلمتان، في بساطتهما المجرّدة. السلطة بوصفها القدرة على الفعل واتّخاذ القرار، القدرة على التنفيذ. الشعبية بمعنى متنوّعة، مباشرة، عابرة للمجالات، كما هي هنا، كما هي في كلّ مكانٍ وكما هي الآن. السلطة الشعبية بوصفها ضمانةً ضدّ أيّ خيانةٍ انتخابيةٍ أخرى وبوصفها هجوماً على الوضع الراهن، وبوصفها الترياق الوحيد للفاشية.

...

إذا كانت الثورة مسألةً، فلا يمكننا أن نربحها أو نخسرها. وحدها المعارك يمكن أن نربحها أو نخسرها. إنّها دائماً جزئية، وأحياناً حاسمة، لكنها لا تكون أبداً نهائية. الثورة توقٌ لا ينطفئ إلى الكرامة، وبحثٌ دائمٌ على مدى آلاف السنين عن كيفية تجسيدها على هذه الأرض.

كيف يمكن حماية القوى الشعبية الوليدة من خطر الحرب الأهلية؟ هل هنالك بديلٌ لحمل السلاح أم أنّ الثورة أمرٌ حتمي؟ هل قيام سلطةٍ ثوريةٍ على النطاق «الوطني» بدلاً من تلك التي نقاتلها مرحلةٌ لا غنى عنها في جعل التغيير نهائياً؟ أم يجب على العكس من ذلك توطيد السلطة الشعبية في كلّ مكانٍ بحيث لا تُخضَع لجهاز دولةٍ جديد، حتّى لو كان ثورياً؟ لا نملك الإجابة عن هذه الأسئلة التي سبق أن طرحها ثوريون كثر. البحث عن نظريةٍ من شأنها أن توفّر وصفةً سرّيةً للانتصار طريقٌ مسدود. لا يوجد سوى التجريب والمقامرة والتركيبات الاستراتيجية الخصبة بشكلٍ أو بآخر. سيبني بعضنا إجاباته على قوّة التنظيمات الثورية، ويبنيها بعضنا الآخر على الأشكال الناشئة للسلطة الإقليمية، في حين سيبنيها غيرهم على السلطة الموحِّدة للأديان والأيديولوجيات. وسيبني آخرون إجاباتهم على مزيجٍ ذكيٍّ من ذلك كلّه.

لن ينتقل مسار الثورة من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، بل سيكون أشبه بكوكبةٍ من النجوم، سلسلةٍ من الشهب التي تضيء الليل، وكلّ منها يشير إلى الطريق بوضوح أكثر من سابقتها، إلى أن نتجاوز في النهاية نقطة اللاعودة.

لنبدأ من جديد

«وفي الفجر، سندخل المدن الرائعة، متسلّحين بصبرٍ متوقّد»

على مدى السنوات الخمس الماضية واجتماعاً بعد اجتماع، بدأنا في نسج شبكةٍ تتجاوز حدود الأمم والأجساد، متجذّرةٍ في عددٍ لا يحصى من المساحات والأراضي التي قرّرت أن تحكم نفسها بنفسها. إنها شبكةٌ مكوّنةٌ من أشخاصٍ ومجموعاتٍ رأواً في دورة الانتفاضات الشعبية منذ عام 2011 مصدراً للطاقة ومؤشّراً على تقلّباتٍ كبرى تلوح في الأفق.

لذلك أنشأنا فضاءً يتبادل فيه ثوّار وثائرات لجان المقاومة في الخرطوم الأفكار والتحليلات مع النسويات والنسويين وأعضاء المجالس الإقليمية في سانتياغو، حيث يختلط الشباب المصمّم من قرى غوتاغوغاما في سريلانكا مع الشباب المنخرطين في النضالات البيئية في فرنسا والولايات المتّحدة وحيث يتحدّث أعضاءٌ من الحركات القاعدية المنبثقة من الأحياء الشعبية في مكسيكو مع أعضاءٍ في المجالس المحلية في سوريا المتمرّدة ويتواصل الفلاّحون اللبنانيون والعراقيون مع الشعوب الأصلية في أبيا يالا. بعد مرور شهرٍ بالكاد على الانتفاضة في إيران عام 2022، تمكّن المنفيون الإيرانيون من إجراء نقاشٍ مع نشطاء من الحركات القاعدية في غرب أفريقيا حول معنى سقوط النظام ومعنى كلمة «ثورة».

انطلاقاً من ذلك، ومن هناك، عكفنا على وضع أسس ما سيكون قوّةً عابرةً للقومية من نوعٍ جديد، قوّةً تتغذّى من تجميع خبراتنا وتحليلاتنا وتتزوّد بالوسائل اللازمة لضمان التوصّل إلى نتائج، قوّةً قادرةً على تقديم دعمٍ ملموسٍ للحركات والانتفاضات الحالية والمستقبلية.

I. تأسيس فضاء اتّصالٍ عابرٍ للقومية

تتمثّل مهمّتنا الأولى في تنظيم اللقاءات وزيادة عدد الروابط بين مختلف بؤر الحركة الثورية الناشئة في جميع أنحاء العالم وتهيئة الظروف المادّية واللوجستية لنقاشٍ على مستوى العالم بأسره يسمح بإعادة الحياة والواقعية لمسألة الثورة، تأسيس فضاءٍ من شأنه أن يمكّننا من تجاوز الروابط والتبادلات الموجودة بيننا أصلاً للمضيّ نحو تشخيص استراتيجيةٍ مشتركةٍ وتطويرها. ومن خلال تعاظم قوّة هذا الفضاء على مرّ الزمن ومختلف تنوّعاته الجغرافية، سيمكّننا من رسم خطوط مشاركةٍ وآفاقٍ يمكن أن يجد عددٌ متزايدٌ منّا فيها نفسه.

II. تشارك مواردنا ومضاعفتها

لا يمكن أن توجد قوىً ثوريةٌ من دون قوىً مادية. إنّ جعل وجهات نظرنا واضحةً وصريحةً وتوسيع التحرّكات ومضاعفتها بين مناطقنا يتيح لنا إمكانية إيجاد موارد مادّيةٍ ومالية، والعثور على حلفاءٍ وأدواتٍ من شأنها أن تزيد من قدرتنا على العمل بمجرّد مشاركتها بين الجميع.

نريد أن ننشئ في أقرب وقتٍ ممكنٍ شبكةً من التعاضد المادّي كي نتمكّن تقديم الدعم بسرعةٍ أثناء الأحداث الاستثنائية مثل الحروب أو الكوارث المناخية أو الثورات، وفي الآن عينه تشييد البنى التحتية المستدامة التي تتيح استقلالية النضال على المدى البعيد. إنّ الجمع بين هذين الإطارين الزمنيين هو المعادلة التي نحتاج إلى حلّها إذا ما أردنا لحركاتنا أن تبقى وتحافظ على استقلالها وتنمو وتتعزّز.

لأسبابٍ وجيهة، قد تبدو الموارد المتاحة لنا على نطاقنا الضيق بالغة الضآلة بالنظر إلى حجم المهمّة. ولكنّنا مررنا جميعاً بظروفٍ لم يبدُ فيها كلّ شيءٍ ممكناً فحسب، بل إنّ كلّ أمرٍ حدث وكلّ بادرةٍ أفضت إلى عشرات البوادر الأخرى. يصبح التعاضد الثوري معدياً عندما يحين الوقت المناسب، مثله كمثل الشجاعة.

III. تشييد كوكب الأماكن الصديقة

نحن بحاجةٍ إلى أن نلتقي وننظّم أنفسنا في العالم الحقيقي، وللقيام بذلك نحتاج إلى أماكن. أماكن ترحيبٍ سرّيةٍ ولكن يسهل الوصول إليها، حيث يستطيع أيّ شخصٍ أرغِم على الفرار من بلده الأصلي اللجوء إليها. نحن بحاجةٍ إلى أماكن للّجوء والعزلة والرعاية والحماية، أماكن يمكننا أن نجدَ فيها بعض الراحة و«إعادة شحن بطّارياتنا». أماكن أخرى أيضاً، مخصّصة لقضايا القوت والتدريب، ولكن أيضاً أماكن للرقص وعزف الموسيقى ومشاركة الأفلام والإبداع المشترك وتناول الطعام الصحّي. ثمّة أماكن كثيرةٌ كهذه بالفعل، لكنّها لا تزال تنتظر أن توضع على خريطةٍ مشتركة. سيكون الربط بين هذه الأماكن بمثابة عملية مجاورةٍ على مستوى الكوكب، مثلما يطلق عليها رفاقٌ لبنانيون، تجسّد قسَمنا المشترك بين قريبٍ وقريبٍ وبين الأحياء والقرى، وبين المزارع والمباني.

من المؤكّد أننا لا نمتلك جميعاً القدرة عينها على التنقّل. ويمثّل بناء مساراتٍ آمنةٍ وكريمةٍ للمنفى، عبر تخيّل مناطق ومراحل متعدّدةٍ ومترابطةٍ لتسهيل الهرب والتنقّل، تحدّياً كبيراً للسنوات القادمة لنا ولجميع من يعملون على تحقيقه منذ سنوات. إيجاد القنوات والحيل التي تمكّننا من تفادي الحواجز المادّية والإدارية بانتظام. القدرة بين حينٍ وآخر على التجمّع بعددٍ كبيرٍ لنفرض أنفسنا في قوافل منظّمة.

ولتكون هذه المسارات أيضاً مراحل لرحلات عودةٍ أو للذهاب والإياب مع تصدّع حدود الدول تحت وطأة الفعل الدائم الذي نقوم به بأعدادٍ كبيرة.

IV إنتاج ثقافةٍ ثوريةٍ عابرةٍ للقومية

علينا نشر تحليلاتنا ومقارنتها وجعل أصداء تجارب الرفاق من مختلف أنحاء العالم تتردّد في كلّ مكانٍ كي نتمكّن معاً من تطوير تربيةٍ سياسيةٍ تتناسب مع عصرنا. وعلى المدى المتوسط، علينا إتاحة الوسائل اللازمة لشنّ هجومٍ ثقافيٍّ واسع المدى في كلّ بلدٍ من بلداننا لتشجيع عودة الأممية الشعبية غير المنحازة والعمل على التآزر بين مختلف أنواع المنظّمات السياسية والإقليمية والمجتمعية ووسائل الإعلام المستقلّة وقنوات البثّ والأماكن الثقافية.

تتمثّل المهمّة الماثلة أمامنا في إعادة الشرعية والواقعية إلى المنظور الثوري عبر منع انعزال نضالاتنا عن بعضها بعضاً. التواصل في القول والفعل، في الزمان والمكان، بين القصص والتجارب التي يحاول خصومنا باستمرار فصلها. الربط في الوعي والأجساد بين مختلف جبهات حركةٍ ثوريةٍ عالميةٍ موجودةٍ بالفعل وحركةٍ يجب بناؤها مستقبلاً. بدلاً من أن نرى النجوم منفصلةً في السماء، يمكننا أن نقرأها بوصفها كوكبات.

بين المستبعد والممكن

كلّ حلمٍ وكلّ أملٍ وكلّ مسعىً لحياةٍ أخرى معلّقٌ في توازنٍ هشٍّ يتأرجح بين ظلّ الشكّ ووهج اليقين. نحن في مفترق طرقٍ حيث تتواجه تطلّعاتنا للتغيير مع حقائق عالمٍ آخذٍ في الانهيار. ولذلك، ليس أمامنا سوى ثلاثة خيارات: أن نستمرّ في مشاهدة الإمبراطورية وهي تجرّنا إلى الهاوية، متظاهرين بعدم معرفة إلى أين تأخذنا، أو أن نستسلم للذعر العامّ ونبقى راكعين بانتظار النهاية، أو أن ننظّم خطّة خروجنا بدقّة، مراهنين على أنّنا سنستخلص الممكن من المستبعد. نحن نحتاج إلى العثور مجدّداً على أفقٍ ثوريٍّ من أجل أن نحظى أخيراً بحياةٍ جيّدةٍ وليس من أجل البقاء على قيد الحياة فحسب.

إنّنا نبدأ منذ اليوم ببناء ما سيصمد أمام عواصف الغد. ونعتقد أنّ الوقت قد حان الآن بالتحديد لتوسيع روابطنا وتوطيدها. سيتواصل تدهور سياقات كلٍّ منّا في السنوات القادمة، ولكنّنا نراهن على أنّه في قلب هذه «الانهيارات»، ستوجد نقاط تحوّلٍ من كافّة الأنواع وتكون فرصةً لحدوث قطيعةٍ وتغييراتٍ عظمى بوسعنا تحويلها لصالحنا، شرط أن نكون مستعدّين. إنّ كلّ خطوةٍ نخطوها وكلّ عقبةٍ نتخطّاها تقرّبنا قليلاً من الانتصارات الحقيقية. وهي انتصاراتٌ تريح أرواحاً تنتظر أن ترقد بسلام، فقدنا أصحابها في المعركة.

لهيكلة هذه القوّة الجديدة التي ندعو إليها ولتجسيد أعمالها، لا يزال أمامنا قدرٌ كبيرٌ ممّا يجب علينا تخيّله وبناؤه وتحقيقه. سيعتمد نجاحها على الصدى الذي ستجده الاقتراحات التي قدّمناها هنا، وعلى عدد وتصميم المستعدّين للسير معنا على المسارات التي رسمناها. نحن ندرك حجم المهمّة ونتعلّم من إخفاقات من سبقونا ونعلم حجم التهديدات المحدقة بنا. التوقّعات ليست في صالحنا. من المحتمل ألاّ نتمكن من قلب الدفّة لصالحنا، ومن أن نكون ذلك التسونامي الذي يستطيع أن يقلب كلّ شيء. لكنّها مخاطرةٌ نحن مستعدّون لخوضها. وكما اعتاد صديقٌ كتالوني أن يقول: ثمة أوقاتٌ يكون فيها عدم المخاطرة مخاطرةً.